



جامعة الأزهر - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
ماجستير دراسات الشرق الأوسط

سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه البرنامج النووي الإيراني
(2015-2002م)

**The Policy of the Gulf Cooperation Council
towards the Iranian Nuclear Programme.**
(2015-2002م)

إعداد الباحث

أكرم محمود قشطة

الدكتور / خالد رجب شعبان

أستاذ العلوم السياسية
مركز التخطيط الفلسطيني

الدكتور / زهير إبراهيم المصري

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
رئيس قسم التاريخ بجامعة الأزهر - غزة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات
الشرق الأوسط من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الأزهر - غزة

1437هـ - 2015م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا
تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۗ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ
قَبْلِنَا ۗ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا ۗ أَنْتَ مَوْلَانَا
فَاَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ (286) صدق الله العظيم

(سورة البقرة، 286)

إِهْدَاء

إلى والديّ أطال الله في عمرهما ومتعهما بوافر الصحة والعافية

إلى زوجتي وبناتي حبيبة ولبنى

إلى إخواني وأخواتي

إلى عائلتي وأصدقائي وزملائي

إلى شهدائنا الأبطال

وأسرنا البواسل

أهدي هذه الرسالة

أكرم محمود قشطة

شكر وتقدير

بادئ ذي بدء شكري الخالص لله العلي القدير الذي وهبني نعمة العقل والتفكير ...

كما أوجه شكري وتقديري إلى كل من الدكتور / زهير إبراهيم المصري

والدكتور / خالد رجب شعبان الذين تكرما بالإشراف على هذه الرسالة ، والذين كانا مثالا للصبر

والقدرة على إعطائي التوجيه والنصح والإرشاد دون فرض الرأي والاهتمام المستمر بالبحث

وأدبياته في جميع مراحل إعدادة ، كما كان لهما الأثر الطيب في إنجاز هذه الرسالة على نحو

ما انتهت إليه .

كما أود أن أتقدم بعظيم الشكر والعرفان للأستاذين الكريمين أعضاء لجنة المناقشة:

أ. الدكتور / رياض علي العيلة مناقشاً داخلياً

الدكتور / صلاح مصلح أبو ختله مناقشاً خارجياً

على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة.

ولا يسعني إلا أن أتوجه بخالص شكري وتقديري لجميع من ساندني في إكمال هذه الرسالة ...

كما أعبر عن عظيم شكري وتقديري لعائلتي التي أحاطتني بالرعاية والاهتمام والدعم الكبير أثناء

إعداد هذه الرسالة وعلى رأسها والدي والديتي وزوجتي الذين كان لهم الفضل الكبير في إتمام

هذا العمل.

المخلص

تناولت هذه الدراسة سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه البرنامج النووي الإيراني في الفترة الممتدة من عام 2002-2015، حيث شهدت هذه الفترة تطورات عديدة حدثت على البرنامج النووي الإيراني والذي دخل في أزمة دولية بعد المؤتمر الصحفي الذي عقدته المعارضة الإيرانية والذي كشفت فيه عن بناء إيران لعدة مواقع نووية بعيدة عن الوكالة الدولية للطاقة .

حيث تناولت الدراسة الجذور التاريخية للعلاقات الخليجية الإيرانية وبينت الدراسة أوقات توتر العلاقات بين الجانبين، وأوقات تلاقي المصالح بينهم والتي أدت إلى تحسن العلاقات وبينت وقت تدهور العلاقات الخليجية الإيرانية بعد الثورة الإيرانية عام 1979م وكيف أثرت الابدلوجيا الإيرانية على تدهور العلاقات بين الجانبين كما أظهرت فترة الرئيس رفسنجاني والتي شهدت فترة ازدهار غير مسبوق ، نظراً لسياسة الانفتاح التي تميز بها حكمه حيث تبين أن ذلك قد أدى إلى إقامة علاقات اقتصادية متطورة، ولكن فترة رفسنجاني لم تكن خالية من المعوقات التي أدت لتدهور العلاقات في بعض أوقات حكم رفسنجاني كذلك أظهرت فترة حكم الرئيس محمد خاتمي وكيف أصبح أكثر انفتاحاً على دول المنطقة.

ثم عرضت الدراسة نشأة البرنامج النووي الإيراني وكيف أن الشاة الذي كانت تعده أمريكا شرطي الخليج هو من أسس قواعد البرنامج النووي وأن أمريكا من ساعدته وأمدته بالخبرات العلمية والتكنولوجية وأظهرت الدراسة كيف توقف البرنامج بعد أحداث الثورة الإيرانية بسبب عدم اهتمام النظام في ذلك الوقت وذكرت مراحل تطور البرنامج النووي ودوافع إيران من هذا البرنامج كما أظهرت آثار البرنامج على دول مجلس التعاون الخليجي .

ثم أوضحت الدراسة مواقف دول الخليج من البرنامج النووي وأدواتها لحماية أمن الخليج كما عرجت الدراسة على أهداف سياسة دول مجلس التعاون .

وأخيراً توصلت الدراسة إلى أن العلاقات الخليجية الإيرانية عبر التاريخ اتسمت بطابع الترقب والحذر، كما أن البرنامج النووي الإيراني له عدة تأثيرات خطيرة على دول مجلس التعاون ، كذلك توصلت الدراسة أن سياسة دول مجلس التعاون تجاه البرنامج النووي الإيراني كانت ضعيفة بالرغم من كم المخاطر الذي يشكله البرنامج النووي الإيراني عليها.

Abstract

This study deals with the Gulf Cooperation Council (GCC) policy toward Iran's nuclear program from 2002 to 2015, in which it witnesses many developments that have evolved on the Iranian nuclear program which entered in an international crisis after the press conference held by the Iranian opposition, which revealed the construction of Iran for several nuclear sites far from the International Atomic Energy Agency.

The study dealt with the historical roots of the Gulf and the Iranian relations, it also showed strained relations between the two sides and the convergence times of interests between them and that led to the improvement of relations and showed the time of the deterioration of the Gulf-Iranian relations after the Iranian revolution in 1979 and how the ideology of Iran affected the deterioration of relations between the two sides as it showed President Rafsanjani period which experienced a period of prosperity than ever, due to the policy of openness that characterized his rule by showing that this has led to the establishment of well-developed economic relations, but Rafsanjani period was not free of obstacles that led to the deterioration of relations in certain times of the rule of him, the reign of President Mohammad Khatami also showed that and how It has become more open to countries in the region.

Then study presented the emergence of the Iranian nuclear program and how the Shah, who was prepared by America, the policeman of the Gulf, is the one who had founded the nuclear program rules and that America helped him and gave him the scientific and technological expertise. The study also showed how the program stopped after the events of the Iranian revolution because of lack of interest of the regime at that time, according to its mention of the stages of the evolution of Iran's nuclear program and the motives of this program, it also showed the effects of the program on the Gulf Cooperation Council (GCC).

Then it offered the positions of the Gulf states of the nuclear program and their tools to protect the security of the Gulf and the study presented the objectives of the GCC policy.

Finally, the study found that the Gulf-Iranian relations through history were characterized by the nature of anticipation and caution, in addition to Iran's nuclear program has several serious effects on the Gulf Cooperation Council, as well as the study found that the Gulf Cooperation Council's policy toward Iran's nuclear program was weak in spite of how much risk posed by the Iranian nuclear program on it.

الفهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
آية قرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ت
الملخص باللغة العربية	ث
الملخص باللغة الإنجليزية	ج
المحتويات	ح
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
الإطار العام للدراسة	1
1- المقدمة	2
2- مشكلة الدراسة	3
3- أهداف الدراسة	3
4- أهمية الدراسة	4
5- منهج الدراسة	4
6- مصطلحات الدراسة	4
7- الدراسات السابقة	6
الفصل الثاني : الجذور التاريخية للعلاقات الخليجية الإيرانية	
المبحث الأول : العلاقات الخليجية الإيرانية في عهد الشاه (1941-1979)	10
1.1.2 الفترة الأولى من حكم الشاه	10
2.1.2 الأطماع الإيرانية في الخليج العربي	12
3.1.2 فترة تدهور العلاقات الخليجية الإيرانية في عهد الشاه	14
4.1.2 فترة التقارب الخليجي الإيراني في عهد الشاه	16
المبحث الثاني : العلاقات الخليجية الإيرانية في عهد الثورة الإيرانية	20
2.2 توتر العلاقات الخليجية الإيرانية بعد الثورة	20
3.2.2 قيام مجلس التعاون الخليجي	24
المبحث الثالث: العلاقات الخليجية الإيرانية بعد حرب الخليج الثانية	32
3.2 فترة حكم الرئيس هاشمي رفسنجاني	33

الموضوع	رقم الصفحة
4.2 فترة حكم الرئيس محمد خاتمي	37
الفصل الثالث : البرنامج النووي الإيراني وآثاره على منطقة الخليج العربي	45
المبحث الأول : نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني	46
1.1.3 المرحلة الأولى : مرحلة النشأة وإقامة البنية الأساسية في عهد الشاه	46
2.1.3 المرحلة الثانية : مرحلة عدم الاهتمام بالبرنامج النووي	49
3.1.3 المرحلة الثالثة : مرحلة الاهتمام الجزئي	50
4.1.3 المرحلة الرابعة : مرحلة الاهتمام الكثيف	52
5.1.3 المرحلة الخامسة : مرحلة الأزمة وفرض العقوبات	54
المبحث الثاني : الدوافع الإيرانية لبرنامجها النووي	62
2.3 دوافع البرنامج النووي الإيراني	63
1.2.3 الدوافع السياسية	64
2.2.3 الدوافع الاقتصادية	64
3.2.3 الدوافع الأمنية والعسكرية	65
4.2.3 الدوافع القومية والعقائدية	66
5.2.3 الدوافع الاستراتيجية	68
المبحث الثالث : أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي	70
3.3 الآثار المحتملة للبرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي	71
1.3.3 الآثار السياسية	71
2.3.3 الآثار الأمنية	72
3.3.3 آثار البرنامج على مستوى التوازن العسكري	75
4.3.3 الآثار البيئية المباشرة	76
الفصل الرابع : سياسات دول مجلس التعاون تجاه البرنامج النووي الإيراني	79
المبحث الأول : موقف دول مجلس التعاون من البرنامج النووي الإيراني	80
1.4 مرحلة غموض الموقف	81
2.1.4 مرحلة التصريحات المباشرة	83
3.1.4 الموقف الخليجي على المستوى الفردي	85
4.1.4 موقف دول مجلس التعاون على المستوى الجماعي	87
5.1.4 محددات موقف دول مجلس التعاون من البرنامج النووي الإيراني	87

رقم الصفحة	الموضوع
92	المبحث الثاني : أدوات دول مجلس التعاون لحماية أمن الخليج
95	1.2.2.4 الأداة الأمنية
99	2.2.2.4 الأداة الدبلوماسية
100	3.2.2.4 الأداة الاقتصادية
102	3.2.4 الأدوات الامنية الخليجية لحماية الأمن الإقليمي
102	1.3.2.4 تعزيز القدرات العسكرية
103	2.3.2.4 إقامة تحالفات مع القوى الكبرى
109	المبحث الثالث : أهداف سياسة دول مجلس التعاون الخليجي
109	1.3.4 أهداف سياسية
111	2.3.4 أهداف استراتيجية
116	3.3.4 أهداف اقتصادية
117	4.3.4 أهداف أمنية
119	الفصل الخامس : مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية في ضوء الاتفاق النووي مع إيران
121	المبحث الأول : الحوار الغربي مع إيران والمواقف الخليجية من الاتفاقات
121	1.1.5 المرحلة الأولى من المفاوضات (اتفاق جنيف)
122	1.1.1.5 موقف دول مجلس التعاون من اتفاق جنيف
123	2.1.5 المرحلة الثانية من المفاوضات (اتفاق لوزان)
124	1.2.1.5 موقف دول مجلس التعاون من اتفاق لوزان النووي
125	3.1.5 المرحلة الثالثة والنهائية من المفاوضات (اتفاق فينيا)
126	1.3.1.5 النقاط الرئيسية في الاتفاق النووي الإيراني
128	4.1.5 مكاسب إيران من الاتفاق النووي
129	5.1.5 الموقف الإقليمي من الاتفاق النووي الغربي مع إيران
132	1.5.1.5 موقف دول مجلس التعاون من الاتفاق الغربي الإيراني
131	2.5.1.5 الموقف الإسرائيلي
132	3.5.1.5 الموقف التركي
132	4.5.1.5 الموقف المصري
133	المبحث الثاني : تداعيات الاتفاق النووي الإيراني على دول مجلس التعاون

الموضوع	رقم الصفحة
1.2.5 تأثيرات الاتفاق النووي الإيراني على دول مجلس التعاون	133
3.2.5 السياسة المتوقعة لدول مجلس التعاون بعد الاتفاق الإيراني الغربي	137
1.3.2.5 الدرع الصاروخي	137
2.3.2.5 المظلة النووية	137
3.3.2.5 السعي لامتلاك برامج نووية خليجية	138
4.3.2.5 تنويع التحالفات الدولية للدول الخليجية	139
4.2.5 السيناريوهات المستقبلية للدور الإيراني بعد الاتفاق النووي	140
1.4.2.5 سيناريو الهيمنة الإقليمية لإيران	140
2.4.2.5 سيناريو انكماش الدور الإيراني	141
5.2.5 مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية	142
1.5.2.5 سيناريو تحسن العلاقات	143
2.5.2.5 سيناريو تدهور العلاقات	144
3.5.2.5 سيناريو استمرار الوضع القائم	146
الخاتمة	147
النتائج والتوصيات	148
المصادر والمراجع	149

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- 1-المقدمة
- 2-مشكلة الدراسة
- 3-أهداف الدراسة
- 4-أهمية الدراسة
- 5-منهج الدراسة
- 6-مصطلحات الدراسة
- 7-الدراسات السابقة

1- المقدمة

تعد منطقة الخليج العربي من أهم المناطق الحيوية والاستراتيجية في العالم ، ويعد الخليج العربي الذي تطل عليه دول مجلس التعاون الخليجي مدخل الوطن العربي لقارة آسيا حيث تحوي هذه المنطقة في باطنها ما يقدر 65% من الاحتياطي العالمي للنفط .

ومن هذا المنطلق فقد كانت ولازالت تعتبر موضع أطماع الدول العالمية والإقليمية لهذا عمدت دول الخليج العربي إلى إنشاء كيان جماعي يعبر عن المصالح المشتركة لدولها، حيث أسهمت اللقاءات بين قادتها إلى إنشاء "مجلس التعاون الخليجي".

عملت دول المجلس تجاه القضايا والتطورات الإقليمية السياسية منها والاقتصادية ومن أهم القضايا التي تواجهه في العقد الأخير سياسة دول المجلس تجاه البرنامج النووي الإيراني حيث أدركت دول المجلس أن إيران تحاول أن تجعل نفسها القوة الأولى والمهيمنة على دول ومنطقة الخليج العربي لذلك سعت دول المجلس لتحول دون جعل إيران صاحبة السيادة الأولى على منطقة الخليج ، وخاصة بعد تصريح المسؤولين الإيرانيين عن البدء في تشغيل البرنامج النووي الإيراني من جديد ، لذلك عمدت دول مجلس التعاون الخليجي بالطرق السياسية والدبلوماسية لتحول دون دخول المنطقة في أزمة دولية وإقليمية ، وخاصة أن مخاطر البرنامج النووي الإيراني يهدد الدول الخليجية أكثر من تهديده لإيران وذلك في حالة حدوث أي تسريب إشعاعي أو خلل تقني أو ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية.

حيث تؤثر على دول مجلس التعاون أكثر من طهران نفسها وذلك لقرب المفاعلات النووية من دول الخليج العربي ومن مياه الخليج والذي تعتمد عليه دول مجلس التعاون الخليجي في تحليه المياه ، وما دام الوضع كذلك كان لابد لدول المجلس أن يكون لها موقف واضح تجاه ما يهدد أمنها وبيئتها وفي هذه الدراسة نحاول أن نبين سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه البرنامج النووي الإيراني.

2- مشكلة الدراسة

تدور مشكلة الدراسة حول مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني كون هذه الدول هي أكثر الدول المتأثرة من مخاطر هذا البرنامج السياسية والبيئية ، وخاصةً في ظل الكثير من الخلافات السياسية بين إيران ودول الخليج العربي.

لذا فإن هذه الدراسة تسعى إلى رصد وتحليل مواقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه البرنامج النووي الإيراني .

وتبرز مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس التالي :

- ماهي مواقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه البرنامج النووي الإيراني؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية:-

1- ما الجذور التاريخية للعلاقات الإيرانية الخليجية ؟

2- ما أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي ؟

3- ما سياسات دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة البرنامج النووي الإيراني؟

4- ما مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية في ضوء الاتفاق النووي الايراني مع الدول الكبرى؟

3-أهداف الدراسة :

1- التعرف على العلاقات التاريخية الخليجية الإيرانية.

2- بيان آثار البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي .

3- بيان محددات موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني

4- تحديد سياسات دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني.

5- معرفة أدوات دول مجلس التعاون الخليجي لحماية أمن الخليج.

6- استشراف مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية في ضوء اتفاق البرنامج النووي الإيراني.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي :

- 1- تقديم رؤية موضوعية للبرنامج النووي الإيراني وأبعاده ودوافعه وآثاره.
 - 2- التعرف على التحديات والأخطار التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني.
 - 3- تكمن الأهمية العلمية للدراسة في تعميق الفهم لدي الباحث في السياسة الخليجية تجاه البرنامج النووي الإيراني.
 - 4- تكمن الأهمية العلمية للدراسة في تحديد الأدوات المناسبة التي تتبعها دول مجلس التعاون الخليجي في الأزمات الإقليمية.
 - 5- إثراء الحقل الأكاديمي بدراسة جديدة تتناول سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه بعض القضايا المهمة والحساسة.
- #### 5- منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة عدداً من المناهج وذلك على النحو التالي:

- 1- المنهج التاريخي : ويتم توظيفه في ضبط الأحداث والتطورات وفقاً لمنطق التسلسل التاريخي الخاص بتطور العلاقات الخليجية الإيرانية وتطور البرنامج النووي الإيراني .
- 2- المنهج الوصفي التحليلي : ويتم استخدامه في وصف وتحليل المواقف السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه البرنامج النووي الإيراني.

6- مصطلحات الدراسة:

- **أمن الخليج** : ترى دول الخليج العربي أن أمن الخليج هو أمنها كدول، بالإضافة إلى حماية وتأمين الممرات المائية التي تعتبر الشريان الحيوي لنقل البترول، ولما لهذه الممرات المائية الدولية من أهمية اقتصادية . فإن ضمان أمنها وحمايتها يكون

بالاشتراك مع الجماعة الدولية ودول الخليج ،وتتبنى دول مجلس التعاون مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحل الخلافات بالطرق السلمية ومبدأ التعايش السلمي والأمن الجماعي لدول مجلس التعاون وإبعاد المنطقة عن النفوذ الأجنبي وتبني سياسة الحياد .(العجمي ، 2007)

- **البرنامج النووي الإيراني:** هو ذلك التوجه القائم في إيران لامتلاك عناصر القوة الشاملة بما فيه الفعاليات والأنشطة التي تقوم بها إيران في مجال امتلاك قدرات نووية يمكن أن تتحول مستقبلاً لأغراض عسكرية . وبناء الذات وتحقيق طموح الهيمنة والنفوذ في المنطقة وصولاً إلى مستوي قوة إقليمية يعتد بها من قبل جميع دول المنطقة .(الراوي ، 2006 ، 20)

- **توازن القوى :** مصطلح استراتيجي هام في المجالات السياسية والعسكرية ، ويعني الوصول إلى نقطة الاستقرار (stable) أي الموقف الذي يتعذر معه أي نسق دولي فرعي أو تحالف أن يملّي أرائته على الأنساق الأخرى أو التجمعات الدولية ، وذلك عن طريق انتاج السلاح والمحافظة على السلام القائم على المصالح ، والحفاظ على مستوى متعادل في القوة العسكرية لردع الأطراف المناوئة لعدم قيامهم بالحرب .(عبد الكافي ، 2005 ، 133)

- **المفاعل النووي :** هو عبارة عن منشأة ضخمة يتم فيها السيطرة على عملية الانشطار النووي ، من خلال الاحتفاظ بالأجواء المناسبة لاستمرار تلك العملية دون وقوع انفجارات أثناء الانشطارات المتسلسلة ، وتستخدم المفاعلات النووية لأغراض إنتاج الطاقة الكهربائية ، وتصنيع الأسلحة النووية . (الهمص ، 2010 ، 2)

- **تصدير الثورة :** ظهر مصطلح تصدير الثورة في إيران عقب نجاح الثورة الإيرانية الإسلامية عام 1979م بقيادة الخميني في قلب النظام الملكي بإدارة محمد رضا بهلوي لتصبح إيران دولة دينية ويقوم هذا المصطلح على العمل من أجل قيام ثورات مشابهة للثورة الإسلامية في إيران في جميع الدول ذات النظم الاستبدادية. (slideshare ، 2012)

- الوكالة الدولية للطاقة الذرية: مقرها فيينا وتختص بمراقبة تنفيذ معاهدات الحد من انتشار الأسلحة النووية في العالم ، ودورها يقتصر على التفتيش والمراقبة ، وترفع تقاريرها لمجلس الأمن الدولي.(عبد الكافي ، 2005 ، 495)

7- الدراسات السابقة:

1. دراسة الباحث عبدالله حمود السهلي- وهي بعنوان رؤية استراتيجية خليجية لمجابهة المشروع النووي الإيراني من جامعة نايف للعلوم الامنية ، المقدمة عام 2014م.

هدفت الدراسة إلى وضع رؤية خليجية لمجابهة المشروع النووي الإيراني ، من خلال استراتيجية مزدوجة تعتمد على بعدين : الأول القوة الناعمة الخليجية التي تركز على الضغط السياسي والاقتصادي والاستراتيجي واستخدام جميع الوسائل السلمية لوقف المشروع النووي الإيراني والبعد الثاني : إنشاء مشروع نووي خليجي لإعادة التوازن الاستراتيجي ووقاية دول الخليج من مخاطر وطموحات إيران في المنطقة ورغباتها التوسعية .

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تحد من نجاح جهود دول الخليج في مجابهة المشروع النووي الإيراني ، بسبب ضعف الحوار السياسي اللازم لإقناع إيران بالعدول عن اكمال مشروعها النووي . كذلك توصلت إلى أن هناك غياب لأي استراتيجية عربية واضحة المعالم أو منهج عربي خليجي لتأمين منطقة الخليج العربي.

2. دراسة هاشم أجريد الخوالدة بعنوان السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني- من جامعة الشرق الاوسط عام 2013م- هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى الكشف عن السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني التي تضمنت اتباع عدد من الوسائل السياسية والاقتصادية بما فيها الجهود الدبلوماسية من قبل الإدارة الأمريكية ، والعقوبات المفروضة على إيران من قبل الولايات المتحدة ومجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي.

حيث توصلت الدراسة إلى أن البرنامج النووي الإيراني قد خلق توجسات بين الدول الإقليمية وإيران ، كذلك استندت الولايات المتحدة في سياستها على الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية .

3. دراسة عبدالله فالح المطيري - بعنوان أمن الخليج والتحدي النووي الإيراني رسالة ماجستير من جامعة الشرق الأوسط عام 2011م . هدفت هذه الدراسة لتوضيح العلاقات الخليجية الإيرانية وبيان تحديات البرنامج النووي الإيراني .

وقسمت هذه العلاقات إلى فترات ، الفترة الأولى كانت في عهد الشاه من 1941-1979 تناولت فيها الفترة الأولى من حكم الشاه ثم قوة إيران العسكرية في تلك الفترة والأطماع الإيرانية في الخليج العربي ، أما الفترة الثانية ركزت على عهد الثورة الإسلامية تحدث فيها عن عودة الخميني إلى إيران بعد أن كان يعيش في المنفى ثم انتقلت إلى فترة حكم هاشمي رفسنجاني، والفترة الثالثة وقد تناولت فيها عهد محمد خاتمي حيث ركزت على التقارب الإيراني الخليجي الذي تبلور في هذه الفترة، وتعدت الدراسة ذلك إلى عهد محمود أحمدي نجاد واستعرضت فيها البرنامج النووي الإيراني وأهدافه وإعادة إحيائه، ثم أبرزت دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي وقسمتها إلى دوافع داخلية ودوافع خارجية واستعرضت أثر البرنامج النووي على منطقة الخليج والمواقف الخليجية والإقليمية والدولية من البرنامج النووي، كذلك ركزت على كيفية مواجهة التحديات التي يفرضها البرنامج النووي الإيراني ، حيث توصلت إلى أن هناك فقدان ثقة بين دول الخليج وإيران والذي أدى بدوره إلى إخلال بأمن الخليج ، كذلك محاولة احتواء الطرف الخليجي لإيران دون التورط في نزاع مسلح .

4. دراسة رائد حسنين - وهي رسالة ماجستير بعنوان البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته علي الأمن القومي الإسرائيلي جامعة الأزهر _ غزة . 2011م.

ناقش فيها الباحث البرنامج النووي الإيراني وتطور البرنامج وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي من عام 1979- 2010م ، حيث شهدت هذه الفترة تطورات إقليمية ودولية ، ونهاية لحكم الشاه وانتصار للثورة الإسلامية، ونشأة الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي كان لها تأثيرها على إحداث تحولات جذرية في العلاقات الإيرانية الإسرائيلية .

حيث توصلت الدراسة أن البرنامج النووي الإيراني يشكل تهديد واضحاً لإسرائيل ولمنطقة الشرق الأوسط ، كما توصلت الدراسة أن إسرائيل تحفظ أمنها القومي بتكديس كم كبير من السلاح النووي.

5. دراسة الباحث أحمد السيد عفيفي- وهي بعنوان الصراع النووي وتوازن القوى في آسيا وهي رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة الزقازيق ، عام 2009 .

حيث تكمن مشكلة الدراسة أن هاجس الأمن والاحساس بفقدان توازن القوى لدى بعض الدول الآسيوية الناشئة دفعها إلى المضي قدما نحو امتلاك السلاح النووي بغرض تحقيق المكانة الإقليمية والدولية . حيث بينت الدراسة أن سلوك بعض الدول الآسيوية رغم فقرها وعدم إمكانية تحقيق الرفاهية لمواطنيها تعمل بشتى الطرق للحصول على السلاح النووي رغم التكاليف الباهظة، ويعد ذلك ظاهرة تميز العصر النووي الثاني، ومن ثم بينت خطورة الاندفاع الجنوني نحو الحصول على السلاح النووي، الأمر الذى ينذر بحصول دول أخرى على هذا السلاح، وهو ما قد يؤدي في حالة عدم وجود قيادة رشيدة إلى إمكانية استخدام هذا السلاح وما تنطوي عليه آثار ذلك الاستخدام ضد الحضارة الإنسانية، أو الدخول في سباق نووي يمكن أن تكون آثاره مدمرة . حيث توصلت الدراسة إلى أن القوى الكبرى حاولت السيطرة على احتكار السلاح النووي ولكن الدول الآسيوية الناشئة مثل إسرائيل والهند وباكستان وكوريا الشمالية وإيران صممت إلى المضي قدما إلى بناء برامج نووية سلمية ثم تحولت إلى أسلحة عسكرية.

* تعقيب على الدراسات السابقة:

1- أن معظم تلك الدراسات تناولت البرنامج النووي الإيراني ولم تتناول المواقف والسياسات الخليجية تجاهه.

2- معظم تلك الدراسات لم تغط الفترة الزمنية المراد بحثها سواء كانت ماجستير أو دكتوراه والتي تحمل نفس مضمون الدراسة.

3- كما أن هذه الدراسات لم تتطرق إلى تطورات الأحداث في ضوء المعطيات الحديثة في مسار السياسة الخليجية تجاه البرنامج النووي الإيراني.

4- يأمل الباحث أن تكون دراسته مشاركة جيدة في مجال البحث العلمي وخصوصا أن هذه الدراسة تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني.

الفصل الثاني :

الجدور التاريخية للعلاقات الخليجية الإيرانية

المبحث الاول : العلاقات الخليجية الإيرانية في عهد الشاه (1941 - 1979)

المبحث الثاني: العلاقات الخليجية الإيرانية في عهد الثورة الإيرانية (1979 - 1990)

المبحث الثالث: العلاقات الخليجية الإيرانية بعد حرب الخليج الثانية (1990 - 2005)

المبحث الأول

العلاقات الخليجية الإيرانية في عهد الشاه (1941-1979م)

العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي قديمة ممتدة في عمر الزمان ، اتسمت هذه العلاقات بالتعقيد والتشابك إلى حد التناقض ، وهي لم تنق على حال والسبب في ذلك تغير في الظروف المحلية في الدول المطلة على الخليج سواء الدول العربية أو إيران ، ولأسباب إقليمية أخرى كون هذه الأسباب دولية وهي صاحبة التأثير الأقوى والأكبر منذ اكتشاف النفط (الذهب الأسود) في منطقة الخليج العربي واكتساب مياه الخليج ومضيق هرمز أهمية استراتيجية عالية بسبب حركة الملاحة المتزايدة التي تجري في ذلك الشريان المائي المعروف بالخليج العربي.

المراقب للأحداث التي تجري على ضفتي الخليج يرصد حقيقة ثابتة في اتسام العلاقات الإيرانية الخليجية بالحساسية المفرطة، حيث يحاول الجميع اتخاذ دور ريادي مميز في الفاعلية في المنطقة وخصوصاً من الجانب الإيراني الذي كثيراً ما يستعرض القوة في سبيل بسط نفوذه، واكتساب ذلك الدور الذي يجعل منها قوة إقليمية في المنطقة تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها المتنوعة والمختلفة وجعل منطقة الخليج العربي منطقة مصالح إيرانية .

حيث يعد شاه إيران محمد رضا بهلوي الذي تولى السلطة بعد وفاة والده رضاه بهلوي المؤسس الحقيقي لإيران الحديثة (1941-1979) ، وقد تميزت الفترة الأولى من حكمه بعدم الاستقرار حتي استطاع تثبيت سلطته بمساعدة من البريطانيين والأمريكان وقد كان له دور رئيس ومهم في منطقة الخليج العربي حتى تم اسقاطه في الثورة الإيرانية عام (1979) عن طريق قائدها الأول آية الله الخميني.(المطيري ، 2011 ، 21)

1.2 الفترة الأولى من حكم الشاه :

اتسمت الفترة الأولى من حكم محمد رضاه بهلوي بعدم الاستقرار الداخلي ، حيث فقد السيطرة على أقاليم شاسعة في شمال إيران ، بعد تشجيع السوفييت نشاط حزب توده الشيوعي ، ودعموا الحركات الانفصالية في شمال إيران ، ومن الناحية الأخرى حاولت عناصر قبلية ورجال الدين استعادة مراكز القوة التي فقدوها أبان عهد والد الشاه . (زهرة ، 1985 ، 54).

بلغ عدم الاستقرار الداخلي ذروته عام 1950 ، حين تولي الدكتور محمد مصدق رئاسة الحكومة 1950-1956 ، وقيامه بتأميم مشاريع النفط الإيرانية ، يذكر أن هذه الخطوة حدت ببريطانيا إلى فرض مقاطعة دولية على النفط الإيراني ، مما أوصل الاقتصاد الإيراني إلى حافة الانهيار . وبعد أن تعذر الشاه من تنحية مصدق عن رئاسة الحكومة ، اضطر إلى مغادرة إيران ليعود إليها بعد مدة قصيرة ، حيثما استولى الجيش الإيراني على مراكز الحكم ، وأرغم مصدق على الاستقالة . (الرئيس ، 2002 ، 5) .

بعد ذلك تدخلت أمريكا وعملت على جعل إيران قوة إقليمية فهي ذات موقع استراتيجي هام ، وموارد اقتصادية كبيرة من النفط بالإضافة إلى القوة البشرية الكبيرة. فعندما أعلنت بريطانيا أنها ستسحب من الخليج حاولت إيران أن تحل محلها بدعم من أمريكا كحارس للممر النفطي الاستراتيجي الذي كان يمر فيه في تلك الفترة 20 مليون برميل ثلثها من النفط العربي. (برجاس ، 2000 ، 290) فإيران التي استولت على الشاطئ الشرقي للخليج التابع للدولة العثمانية التي تخلت عنه لها حسب معاهدة "ارضروم" الثانية عام 1847م مقابل تخلي إيران عن ادعاءاتها بالمنطقة الكردية شمال العراق ، بدأت تسعى للساحل الغربي بالمطالبة بالبحرين لتحويل الخليج إلى بحيرة فارسية ، إلا أنها وفق اتفاق أمريكي بريطاني قبلت التنازل عن البحرين التي كانت تعتبرها المحافظة الإيرانية الرابعة عشر ، واستمرت بادعاء حماية الجاليات الإيرانية في الجانب الغربي من الخليج التي بلغت أواسط الخمسينيات حوالي المليون ، واعترفت باتحاد الإمارات العربية واحتلت الجزر العربية الثلاث التابعة لها (طنب الكبرى ، طنب الصغرى ، جزيرة ابو موسى) لمواقعها الاستراتيجية عند الخليج ، ولثرواتها من نفط وأكسيد الحديد الأحمر (المبيض ، 2002 ، 18).

كانت إيران في تلك الفترة تتمتع بعلاقات قوية جداً مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، جعلت الشاه يبني طموحاً كبيراً يطمح أن يكون من أقوى ملوك ودول المنطقة يسيطر ويرسم فيها كما يريد لا يعارضه أحد ، بسبب المساحة الجغرافية والقوة البشرية التي تتمتع بها إيران ، وافتقار دول المنطقة لهذه القوة .

1.1.2 الأطماع الإيرانية في الخليج العربي :

أدى صراع البترول في الخليج العربي إلى حصول خلافات ومنازعات بين إيران ودول الخليج العربية المجاورة بشأن حدود المياه الإقليمية والامتداد القاري لكل منها . ومن جهة أخرى فقد عمدت إيران إلى فرض نفسها في المنطقة ، وغمرتها بالمهاجرين الإيرانيين بالتواطؤ مع بريطانيا وشركات البترول أملاً في أن تكون إيران الوريث الأخير لبريطانيا من جهة ، ومحاولة للاحتفاظ بالوجود الاستعماري عن طريق إشعار هذه الإمارات بحاجتها لبريطانيا لحماية ما يسمى بالاستقلال من جهة ثانية ، وللاحتفاظ بإيران ورقة عدوانية يحركها الاستعمار البريطاني عند اقتضاء الحاجة من جهة ثالثة ، وقد استفحلت الهجرة الإيرانية في المنطقة وتوسع الإيرانيون في النشاط التجاري وعملوا على نشر اللغة الفارسية بين السكان العرب وقد ساعد على هذه الهجرة عوامل الجوار ووجود المنطقة على طريق السفن القادمة من البلاد الآسيوية وخاصةً إيران والهند وباكستان.(رجب , 1989 ، 14).

لذلك فإن المتتبع للخط السياسي العام للسياسة الإيرانية عبر مسيرة التاريخ يمكن فهم هذه السياسة من خطاب رئيس الوزراء الإيراني (حلجي ميزرا) لوزير خارجية بريطانيا آنذاك (لابردين) عندما اعترضت إيران رسمياً عام 1822م على عقد بريطانيا عدة اتفاقيات تجارية مع حاكم البحرين آنذاك الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة بحكم أن البحرين تابعة لإيران فرد وزير الخارجية البريطاني بنفي أي أحقية إيرانية على البحرين فأجاب رئيس وزراء إيران بمذكرة تعد مفتاح السياسة الإيرانية على المنطقة بالقول : " إن الشعور السائد لدى كل الحكومات الفارسية المتعاقبة ، أن الخليج (الفارسي) من بداية شط العرب حتي مسقط بجميع جزره وموانئه بدون استثناء ينتهي إلى فارس بدليل أنه خليج فارسي وليس عربياً " . (الزهراني ، 2009)

فالنظر لمنطقة الخليج العربي يلمس أنه كانت هناك ثلاث قوى محورية تلعب دوراً كبيراً على ساحة هذه المنطقة، وهذه القوى هي : المملكة العربية السعودية وإيران والعراق قبل 2003م ، وإيران تعمل على إيجاد موضع قدم لها في منطقة الخليج العربي وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي فيما بعد ، ولقد جنحت إيران جنوباً حاداً في مسار السياسة الإيرانية لتعديل ميزان القوى في النظام المحلي الخليجي على اعتبار السعودية والعراق يرتبطان برابط عربي قومي ربما يكون موجه يوماً ما اتجاه إيران التي تختلف قومياً عنها .

سعى الشاه محمد رضا بهلوي للهيمنة على الخليج فبدأ بالتوسع الفارسي جنوباً في مراحل القوة وخصوصاً أن المواصلات الداخلية في إيران نحو الخليج كانت غير متناسبة مع طموحات التوسع المنشود حيث أكد الشاه نفسه هذه الطموحات الواسعة بالقول : "أن السيطرة الإيرانية على الخليج الفارسي أمر طبيعي وينبغي علينا الاسراع بتعزيز القوى البحرية". (سلامة ، 1980، 77).

ركزت إيران في تلك الفترة أنظارها على منطقة الخليج العربي وخاصةً بعد اكتشاف البترول في المنطقة فطمع الشاه أن يكون هو المهيمن على هذه المادة المكتشفة والتي يحتاجها العالم ، بالإضافة إلى الطرق البحرية المستخدمة لتصدير البترول للدول الأوروبية وأمريكا فقام بالعمل على بناء القوة البحرية والتي من شأنها أن تتجه نحو الجهة الغربية للخليج العربي. حيث قام بتطوير المرافئ البحرية " بندر عباس ، بوشهر ، خور مشهر" خلال الستينيات كما أقر ميزانية خاصة في خريف 1965م للمشروع الخليجي بأكمله هذا وتكون المواقع الجغرافية لدول الخليج فيما بعد، ضمن هذا المشروع ، وقد استفادت إيران في اكساب مشروعها الزخم الملائم على عدة عوامل أهمها : (سلامة ، 1980 ، 77).

أ - أزمة التيار القومي العربي في الستينات بعد هزيمة 1967.

ب - الانسحاب البريطاني بدءاً من عام 1962م حيث تخلت بريطانيا عن كل قواعدها في العالم باستثناء عدن ، ونشير بذلك إلى القرار البريطاني بالانسحاب من الخليج قبل نهاية 1971م .

ج - الرضا الأمريكي المتزايد عن النفوذ الإيراني في المنطقة بالإضافة إلى أن موسكو لم تكن تعارض بحزم النفوذ الإيراني.

إن مواجهة النفوذ الإيراني لم يكن سهلاً في ذلك الوقت وأحد الاسباب أنه كان هنالك منافسة شديدة بين الملكة العربية السعودية والعراق الأمر الذي جعل التحالف العربي مستحيلاً ، إذ تصادمت المعايير القومية التي كان يتبناها العراق مع المعايير الأيديولوجية التي تتبناها السعودية ، من هنا فقد استحوذ على الخليج العربي تخوفات من تعديل عميق في ميزان القوى لمصلحة إيران ، وخصوصاً أن النظام الدولي حينئذٍ لم يكن فيه ما يردع فعلياً الطموحات التي

اتصفت بطابع الهيمنة الإيرانية، فالإدارة الأمريكية (1969-1976) كانت قليلة الانتقاد لطموحات الشاه والصين كانت تدعمه بحرارة بينما الاتحاد السوفيتي سابقاً كتن متردداً باستمرار في معادته. (سلامة ، 1980 ، 78)

2.1.2 فترة تدهور العلاقات الخليجية الإيرانية في عهد الشاه

أرادت إيران اتباع سياسة توسعية في منطقة الخليج العربي فبدأت بمد نفوذها إلى دول الخليج العربي وبخاصة الكويت والبحرين وأصبح ينتقل الكثير من الإيرانيين إلى هاتين المنطقتين بدعم من الحكومة الإيرانية. (شاكر ، 1979 ، 117).

لم يكن الموقف العربي تجاه الأطماع الإيرانية شديداً وصارماً بشكل يردع إيران عن تصرفاتها : فعندما عرض موضوع البحرين على الجامعة العربية وتمت إحالته إلى اللجنة السياسية عام (1954م) ، فإن العرب لم يتفقوا على رأي موحد وحاسم ضد الأطماع الإيرانية وكل ما فعلته الجامعة العربية هو الدفاع عن جزر البحرين وعروبتها أمام المنظمات والهيئات الدولية ، ومواجهة الادعاءات الإيرانية وصددها ، وتكذيب الصيغ الإيرانية وذلك بعد تطور الحركة الوطنية في الوطن العربي ، وبدء هجومهم بالإذاعات والوسائل الإعلامية ضد إيران وخاصةً ضد تصرفات الشاه العدائية في منطقة الخليج . (العقاد، 1974 ، 276).

ومما زاد الأمر خطورة في 11 نوفمبر عام 1957م أصدرت الحكومة الإيرانية قراراً شديدة التعصب بناءً على تعليمات صادرة من الشاه باعتبار البحرين الإقليم الرابع عشر ضمن التنظيمات الإدارية وتبعه مباشرة مقالات نشرها العسكري الإيراني الدكتور علي غولي ، يفسر فيها وجهة النظر الإيرانية ، والأسباب التي دعت إلى المطالبة بالبحرين ، وبإيحاء من الحكومة الإيرانية قامت الصحافة في إيران بنشر مقالات وموضوعات حماسية ، وكذلك أقر التمثيل النيابي للبحرين في البرلمان الإيراني وتخصيص مقعد لهذا الغرض بالإضافة إلى تعيين حاكم إيراني للبحرين ، واعتبار البحرين جزءاً من الأقاليم الإيرانية . (الموسوي، 1982 ، 75) .

ومن القضايا التي عملت على توتر العلاقات الإيرانية الخليجية ، الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث ، فعندما فشلت إيران في استتباع البحرين التي صوت سكانها في استفتاء على عروبتها عام 1970م ركز شاه إيران محمد رضا بهلوي اهتمامه على الجزر

الثلاث، وأعلن أنه ينوي احتلالها ، فحاول أولاً إقناع حاكم رأس الخيمة صقر بن سلطان القاسمي بشراء طناب الكبرى والصغرى أو تأجيرهما، لكن طلبه قُوبل بالرفض. في حين وافق حاكم الشارقة خالد القاسمي على توقيع مذكرة تفاهم مع إيران برعاية بريطانية، ونصت على تقاسم السيادة على أبو موسى وعلى اقتسام عوائد النفط فيها ، دون اعتراف إحداها بمزاعم الأخرى تجاه الجزيرة. وضعت إيران يدها على طناب الكبرى والصغرى بعد أن اقتحمتها بالقوة العسكرية قبل خمسة أيام من الانسحاب البريطاني المحدد في 30 نوفمبر/تشرين الثاني عام 1971م في حين أنزلت قوة عسكرية ونشرتتها في أبو موسى عملاً بالاتفاق مع حاكم الشارقة. (الجزيرة نت ، 2012)

وقد حاولت إيران من قبل فرض الجنسية الإيرانية على البحرين ، وتطورت المسألة إلى الحد الذي جعل البحرين تقوم بإصدار قوانين الجنسية والملكية في مايو 1973م والذي نص على إلغاء الجنسية البحرينية عن الأشخاص الذين يحصلون على جنسيات أخرى ، والمقصود بذلك الجنسية الإيرانية ، كما حرم القانون على الأجانب ملكية العقارات في البحرين . (الطحاوي ، 2004 ، 3)

فرضت تلك المرحلة خصوصية في العلاقات السياسية مع أمريكا ، والتحالفات السياسية والأمنية التي دخل شاه إيران فيها ، مما أسهمت في خلق حالة من الفزع لدى دول الخليج ، حيث كان يستخدم الشاه أسلوب التهديد تارة واستعراض القوة تارة أخرى نظراً للخلل الديمغرافي والعسكري والإداري التي تتصف به دول المنطقة . كان هذا في ظل غياب القوة العربية الرئيسية المناوئة له وانشغالها بعد نكسة عام 1967م.

هذه الأسباب جعلت الشاه يبدأ بتنفيذ طموحاته التوسعية تجاه دول الخليج فقام باحتلال الجزر الإماراتية الثلاثة دون أي مقاومة من الدول الخليجية والعربية سوى التصريحات الاستنكارية .

رفضت الإمارات العربية احتلال إيران لجزرها الثلاث وعرضت قضيتها على الأمم المتحدة لإصرارها على تجنب المواجهة مع إيران ، وحاول قادة الإمارات مراراً إقناع طهران بحل

القضية عبر المفاوضات المباشرة أو محكمة العدل الدولية، لكن الأخيرة كررت رفضها، معتبرة أن سيادتها على الجزر الثلاث ليست محل نقاش. (الجزيرة نت ، 2012).

3.1.2 فترة التقارب الخليجي الإيراني في عهد الشاه

لاحق فرصة لتوثيق هذه العلاقات عندما ظهر خطر مشترك ، تمثل في المسألة اليمنية عندما تدخل عبد الناصر في اليمن عام 1962م إثر دعمه للجمهورية اليمنية ضد الملكية ، فوقفت إيران إلى جانب السعودية في صراعها مع عبد الناصر، ولعل إيران قصدت من هذا الموقف تحقيق عدة أمور أهمها : (المطيري ، 2012 ، 22)

أ - دعم الإمام محمد البدر حميد الدين الشيعي الزيدي لأنه يبقّي قريباً من المذهب الشيعي الإيراني وليكون للشاه موضع قدم في منطقة الجزيرة العربية .

ب - الوقوف في وجه عبد الناصر بسبب متانة علاقه الشاه مع الولايات المتحدة.

ج - إيقاف تصدير الثورة المصرية إلى ممالك المنطقة ، لخشية الشاه من تنامي قوة عبد الناصر في منطقة الخليج العربي التي هي محل أطماع شاه إيران .

1.3.1.2 تلاقي المصالح :

في عام 1957م قام الشاه محمد رضا البهلوي بزيارة للسعودية في محاولة لإعادة العلاقات، وقام بزيارة مكة والمدينة لأداء فريضة الحج، كان الهدف من الزيارة توحيد الجهود الإيرانية السعودية ضد عبد الناصر وإيقاف تصدير الثورة المصرية إلى ممالك المنطقة ، فاعتبر الشاه الملك فيصل القائد العربي الوحيد القادر على التصدي لعبد الناصر وصرح بذلك معلناً استعداداه للتعاون ضد جنون عبد الناصر. (شحادات ، 2014)

في سبتمبر 1962م، دخلت القوات المصرية اليمن فاستنفرت السعودية وإيران لمواجهة الخطر القادم من عبد الناصر، فأعلنت إيران عن تجهيز قواتها للتوجه للسعودية لحماية حدودها الجنوبية من العدوان المصري ، ومع وصول القوات المصرية إلى اليمن وبدء الطائرات المصرية بقصف مطار ومستشفى أبها خشي الشاه على سقوط اليمن؛ ومع حرب عبد الناصر الإعلامية

على السعودية وتشكيل الأمراء الأحرار، خشي الشاه من سيطرة عبد الناصر على السعودية الغنية بالنفط أيضاً فقرر مواجهته بأي ثمن ودعم السعوديين.(شهادات ، 2014)

في الوقت نفسه كان الملك فيصل يخشى امتداد الشيوعية إلى الجزيرة العربية انطلاقاً من اليمن المدعومة من مصر والاتحاد السوفيتي ، فرأى أن سياسته الداعمة للتضامن مع دول العالم الإسلامي هو الحصن الأمين من تلك المخاطر .

استهل الملك فيصل زيارته للدول الإسلامية ومنها إيران في ديسمبر عام 1965م حيث تمتت هذه الزيارة علاقة التقارب بين البلدين فهدأت حدة المطالب الإيرانية في الخليج لأن هناك خطراً مشتركاً أعظم وأكبر يهدد الجميع . فلما خرج المصريون من اليمن نتيجة لمؤتمر الخرطوم 1967م الذي أعقب هزيمة حزيران ، لم تهدأ مخاوف الدولتين من المد الشيوعي الذي زادت حدته مع اشتعال ثورة (ظفار) التي تحالفت مع اليمن الجنوبية بعد استقلالها عام 1967م وأعلنت ثورة ظفار أهدافها لتشمل الخليج العربي كله ، فمهد كل ذلك؛ الطريق للتعاون الوثيق بين الدولة السعودية وإيران. (الشمري ، 2012 ، 35).

ساعدت ظروف التوتر الشديد في المنطقة خوفاً من المد اليساري على فتح الطريق للمملكة العربية السعودية لتقوم بدور بارز في تهدئة المطامع الإيرانية في الخليج باستثناء احتلال الجزر الثلاث. فظهرت دبلوماسية السعودية وبراعة الملك فيصل في قيادته فحقق استقلال البحرين بإقناع الشاه بحق البحرين في الاستقلال ، لأن ذلك يؤمن مصلحة أمن الخليج ، ويساعد في استمرار العلاقات بين البلدين وحينها قال الشاه : " إنني على استعداد من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة ، أن أجعل المطالب الإيرانية في البحرين تموت دون ضجيج ". (الطحاوي ، 2004 ، 114)

أما قطر التي كانت تحت السيطرة العثمانية سابقاً وتنازلت عنها للإمبراطورية البريطانية باتفاقية عام 1916م التي وفرت لها الحماية من تدخل شيوخ البحرين في أمورها أو محاولة ضمها إليها. وتفردت علاقة قطر بالسعودية بسبب الروابط الأسرية التي بفضلها تمت تسوية الحدود بين البلدين بكل هدوء ويسر . ودخلت قطر في مفاوضات الاتحاد التساعي للإمارات الخليجية عقب اتفاق دبي ، طامحة بأن يكون لها دور بارز لأنها الإمارة الوحيدة التي لم تكن

لها نزاعات حدودية مع جيرانها ، ولا ادعاءات إيرانية عليها ، مما شجع البحرين لسلوك طريق الاستقلال ودعمها الملك فيصل ، وأقنع الإيرانيين بضرورة استقلالها ، وانضمت قطر للجامعة العربية وللأمم المتحدة ويعد استقلال قطر إحدى ثمرات التقارب السعودي الإيراني.(الشمري ، 2012 ، 37)

2.3.1.2 قضية أمن الخليج :

تعد قضية أمن الخليج من القضايا المهمة التي أثرت على العلاقات الخليجية الإيرانية في هذه المرحلة فقد كان شاه إيران متحمساً للعب دور الشرطي في الخليج ، فقاد المنطقة إلى سباق تسلح ، حيث كان الشاه حريصاً على شراء وتكديس الأسلحة ، وقد قفزت المشتريات الإيرانية للسلاح من 3،1 مليون في عام 1963م إلى 20مليار عام 1978 م أي قبل قيام الثورة الإيرانية بعام واحد .(العجمي ، 2006 ، 368).

وحاول الشاه إشراك السعودية معه في مسؤولية الدفاع عن الدول الخليجية الأخرى ، لكن المملكة لم تظهر أي تجاوب مع هذا الاقتراح ، ومن ثم كان إعلان الشاه أن إيران ستتحمل وحدها مسؤولية الدفاع عن أمن الخليج ، علماً بأن إيران والسعودية قد اتفقتا في بداية السبعينات على أن أمن الخليج من اختصاص دوله من غير قيام أحلاف ، ولما دعت إيران في عام 1973م إلى إقامة حلف دفاعي في المنطقة تشترك فيه كل دول الخليج رفضت هذه الدول ، ورأت الابتعاد عن الدخول في أحلاف مهما كانت ، واعتمدت سياسة التفاهم مع الأنظمة المجاورة لها لتحقيق الاستقرار في المنطقة. (الطحاوي ، 2004 ، 144)

وهو موقف يختلف تماماً مع الموقف الإيراني ما سبب أحياناً توتراً في العلاقات لكن توجهت هذه الدول الخليجية نحو إنشاء منظمات إقليمية ذات أهداف تعاونية ، وشاركت السعودية وإيران والكويت في تأسيس منظمة الأوبك. (الطحاوي ، 2004 ، 84)

يبدو أن دول الخليج لم تدخل أحلافاً عسكرية مع إيران لخوفها من أن تسيطر إيران عليها لما لها من تفوق بشري وعسكري خشية من رغبة الشاه الجامحة في السيطرة علي المنطقة.

والجدير بالذكر أن إيران والعراق إلى فترة سقوط حزب البعث كانتا مصدر تهديد وتوتر للدول الخليجية حتي قبل نشأة مجلس التعاون الخليجي وخصوصا بعد استشعارهم بالقوة مقابل ضعف دول الخليج العربي ، لكن إيران أقدمت على عدة خطوات كان من شأنها إحداث المزيد من التوتر بينها وبين الدول الخليجية ، حيث انها طورت علاقتها مع إسرائيل في ذلك الوقت.

حدثت كل هذه التناقضات في عهد حكم الشاه حتى وصلت العلاقات بين الدول الخليجية وإيران إلى قمة التوتر وخاصةً بعد الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاثة ونخلص إلي أن العلاقات الإيرانية الخليجية امتازت في هذه المرحلة بطابع الترقب والحذر وأصبح التوجس عنواناً في أي علاقة تربط إيران بدول الخليج العربية لأن تلك الفترة كان الشاه يسعى للسيطرة والهيمنة على دول الخليج ما وجد في ذلك سبيلاً ، ومع ذلك لم تتشب في هذه الفترة أي حرب في عهد الشاه مع أي من الدول العربية أو الخليجية كما وأسهمت السياسة السعودية في تخفيف المطامع والطموحات الإيرانية في منطقة الخليج العربي في أوقات تحسن العلاقات .

المبحث الثاني

العلاقات الخليجية الإيرانية في عهد الثورة الإيرانية (1979-1990)

يمثل عام 1979م حداً فاصلاً بين فترتين حيث انقلبت فيه الأمور رأساً على عقب ، وخاصةً في العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد قيام الثورة الإيرانية على يد رجل الدين آية الله الخميني ، وسقوط الشاه وتسمية الدولة بجمهورية إيران الإسلامية ، وتوجه إيران الجديدة وجهة أيديولوجية قائمة على نظرة أيديولوجية دينية ، فبدأت الثورة بقطع العلاقات مع إسرائيل في فبراير عام 1979م وفي مارس ألغيت صفقة أسلحة أمريكية كبيرة كان الشاه قد تعاقد عليها . وصاحب هذه التغيرات في المنطقة غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر 1979م. (الطحاوي ، 2004 ، 161)

عندما قامت الثورة الإيرانية كانت دول الخليج من أوائل الدول التي رحبت بالثورة الإيرانية ، وكانت على أمل أن ترد هذه الثورة الحقوق إلى أهلها بالنسبة للجزر الإماراتية الثلاث ولأن مسمى الثورة الإيرانية كان يأخذ طابع واسم الثورة الإسلامية ، لكن سرعان ما اتضح أن إيران بثوبها الجديد المتستر بالإسلام لا تختلف كثيراً عن إيران الشاه لا في نظرة الهيمنة ولا في نظرة التوجه القومي الفارسي ومع مرور الوقت تيقنت دول الخليج أن إيران لا تملك النية في مناقشة موضوع الجزر الثلاث بأي شكل يمكن أن يرجع هذه الجزر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة .

2.2 توتر العلاقات الخليجية الإيرانية بعد الثورة :

كان الخميني بعد الثورة الإيرانية قد قسم العالم من حيث القوة إلى عالمين ؛ الأول عالم المستكبرين ، وهذا يشمل الدول والشعوب التي لها القوة وتستخدمها في السيطرة على الآخرين واستغلالهم ، ويتمثل هذا العالم في أمريكا والدول الغربية . أما العالم الثاني فهو دول المستضعفين التي تضم دول العالم الثالث الذين يفتقرون للقوة ، وهو عالم يشمل الدول العربية والإسلامية . كما قسم الخميني العالم أيديولوجياً إلى معسكرين ، المعسكر الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، والمعسكر الشرقي الاشتراكي بقيادة الاتحاد

السوفيتي، ولا يرى بينهما دولة محايدة إلا الجمهورية الإسلامية الإيرانية لأنها الوحيدة التي تتمتع باستقرار حقوقي. (القنير ، 1998 ، 11)

وظف الخميني بعض المصطلحات الإسلامية المقتبسة من القرآن الكريم مثل الاستكبار والمتجبرين وأتباع الشيطان وأهل الكفر وأهل الإيمان والشيطان الأكبر الذي وصف به أمريكا في خطابه المسجلة وكتبه ومقالاته المنشورة لاستمالة الشعوب الإسلامية تجاه مشروعه وخاصةً بعض أفراد شعوب دول الخليج العربي الذين يحملون المذهب الشيعي.

الواضح أن المرحلة الأولى للثورة قامت على البعد الايدولوجي مرتكزاً رئيساً لها ، وحاولت نقل تجربتها محلياً وإقليمياً ، متخذةً طابعاً عالمياً تحت شعار أممية الإسلام ، وكان الخميني يقصد جعل المذهب الشيعي المرجع العام للمسلمين السنة والشيعية ولكنه لم يحقق ما سعي له .

1.2.2 فترة التوتر (1979 - 1988) :

أعلن الخميني في تلك الفترة أن الأنظمة الخليجية أنظمة غير شرعية ، بعد أن أتبعت الجمهورية الإيرانية أثر نجاح الثورة عام 1979م سياسة "تصدير الثورة". (الشمري ، 2012 ، 41)

بعد تصريحات الخميني غير المتوقعة الموجهة إلى أنظمة دول الجوار الخليجي ، والتي دعت إلى إسقاط هذه الأنظمة واستبدالها ، دقت ناقوس الخطر عند دول الخليج وأخذت تسعى إلى الإعداد الجيد لمواجهة هذا الخطر، وتعتبر هذه التصريحات هي التي أدت إلى تدهور العلاقات بين الجانبين وكانت فيما بعد من أسباب العمل المشترك لتأسيس مجلس التعاون الخليجي.

وما عكسته التوجهات القائمة على "تصدير الثورة" الإيرانية حيث مثلت هذه الخلفية مصدر الهام للإعلام الإيراني الذي نظم حملة عنيفة على رمز مجلس التعاون الخليجي وقائدة النظام "السعودية" ، حيث إن رموز النظام الإيراني كانوا على يقين أنهم إذا نالوا من هيئة المملكة العربية السعودية فإن ذلك يعني رسالة لبقية دول مجلس التعاون الخليجي مفادها عدم مقاومة التوجهات الإيرانية على اعتبار أن الدولة المتزعمة لم تستطع حولاً ولا قوة من مواجهة تلك

التوجهات ، انطلاقاً مما سبق فقد قامت إيران بحملة إعلامية عنيفة على السعودية في عام 1979م بعد نجاح الثورة مباشرةً قوامها نزع إشراف النظام السعودي على الأماكن المقدسة ، بل شبّهت إيران علاقة النظام السعودي بتلك الأماكن بعلاقة اليهود بفلسطين. (هليل ، 2011 ، 32)

ولعل تصريحات الخميني كان المقصود منها التأثير على الرأي العام في داخل المجتمعات الخليجية وخاصةً على أبناء المذهب الشيعي تمهيداً لمبدأ "تصدير الثورة " ولكن هذا التوجه يتجاهل الظروف الداخلية لكل دولة فما ينطبق على إيران أيام حكم الشاه المحكومة بالقوة الأمنية قد لا ينطبق على الآخرين خاصةً التي نعمت بثروة نفطية جعلت شعوبها تعيش في رغد غير مسبوق ، فالتفت حول قيادتها والأهم من ذلك أن معظم شعوب الخليج على المذهب السني الذي يختلف تماماً عن المذهب الشيعي الذي تعتقه أقلية في دول مجلس التعاون ، باستثناء البحرين. فمثل هذه الأقليات لا تستطيع التأثير على تلك الاغلبية ولا على الأنظمة الحاكمة في تلك الدول. (الشمري ، 2012 ، 41) ولعل هذا ما يفسر إقدام إيران في هذه المرحلة على أمرين : (المحمود ، 2007 ، 54)

الأول : الحرب الإيرانية العراقية عام 1980م ، وكان الخميني يعول على اصطفاف الشيعة العراقيين معهم خلالها ، وأحداث انشقاق في صفوف الجيش العراقي . ولكن دعوات الخميني لم تلقى أي استجابة من شيعة العراق .

الثاني : سمحت إيران لنفسها بالتدخل بالشؤون الداخلية للدول الخليج ، من خلال سياسة تصدير الثورة ونصبت نفسها محامياً للأقليات الشيعية ، في هذه المنطقة ، وداعمةً لها دعماً كبيراً في هذه الفترة في ثلاث دول خليجية بصفة خاصة ، البحرين ، الكويت والسعودية التي تصاعدت الأحداث فيها عندما وقع في السعودية عام 1980م أحداث شغب قام بها الشيعة في السعودية ، واتهمت الرياض طهران بدعم الجماعات الشيعية فيها ، وأعدت هذه التصرفات تدخلاً في شؤونها الداخلية.

2.2.2 أثر الحرب العراقية الإيرانية على العلاقات الخليجية الإيرانية

اندلعت الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980م وكان من الطبيعي أن تقف الدول الخليجية بجانب العراق ، لأنها تدرك أن هزيمة العراق هو هزيمة العالم العربي بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص ، كما أن انتصار إيران على العراق يكون بمثابة هيمنة إيران على منطقة الخليج العربي .

في تلك الفترة كانت السعودية قد منحت العراق مساعدات مادية وسياسية وعسكرية ومعلوماتية في حربها ضد إيران ؛ مما جعل إيران تأخذ موقفاً أكثر تشدداً ضد السعودية مستغلة الانتصارات الداخلية التي حققتها بفعل استقرارها الداخلي حيث قامت بعمل دعايات ضد دول الخليج ووجهت لهم التهديدات بأنه في حالة تأكد دعمهم للعراق فإنها سوف تمتد جبهة الحرب إليهم . وقد ظهر هذا التهديد واضحاً في خطاب آية الله الخميني عندما قال : "لقد أردنا من دول مجلس التعاون الخليجي الضغط على العراق لإيقاف اشتعال الحرب، وإذا لم يستجب العراق لهذا الطلب فليوقفوا دعمهم له، نحن لم نحاربهم أبداً أما إذا ساعدوا العراق فبالطبع لن نتجاهل ذلك." (ابو جزر، 2014 ، 24) .

بعدما علمت طهران بتلقي العراق دعماً من السعودية خشيت إيران من أن تحذو الكويت حذو بعض دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في مساندة العراق ، مما دفعها لمهاجمة مركز الحدود الكويتي في العبدلي في نوفمبر عام 1980م، وألقي عليه صاروخين بمنزلة رسالة مبكرة لتحذر الكويتيين من التدخل في الحرب . فما كان من الكويت إلا أن أعلنت رسمياً دعمها المادي والسياسي للعراق في الحرب ضد إيران . وأصبح هذا الموقف سبباً رئيساً لاستهداف إيران الناقلات الكويتية عام 1982م فيما عرف بحرب الناقلات الذي استهدف الدول الداعمة للعراق والتهديد بتلغيم مضيق هرمز وإغلاقه ما حدا بالكويت إلى إعادة تسجيل سفنها بأمريكا وروسيا لتحمل أعلام هاتين الدولتين ، وكانت تحرسها السفن والبوارج الأمريكية والروسية . (العجمي ، 2006 ، 398) .

استمر الاستهداف الإيراني ضد الكويت وتصاعد مع انفجار السيارات الملغمة التي ضربت السفارتين الأمريكية والفرنسية والمطار ومصفاة النفط عام 1983م وكذلك التفجير

الذي قصد اغتيال الشيخ جابر الصباح أمير الكويت عام 1985م . أما الاستهداف الإيراني للبحرين فجرى في محاولتين لقلب نظام الحكم في البحرين عام 1981م وظلت الحكومة البحرينية تتهم إيران بالتدخل في شؤونها الداخلية. (الشمري ، 2012 ، 44)

كان للحرب العراقية الإيرانية دوراً مباشراً في التأثير على العلاقات الإيرانية الخليجية ، حيث ظهرت إيران من خلال هذه الحرب بطابع الدولة العسكرية الأمر الذي أثار مخاوف دول مجلس التعاون مما أدى إلى حدوث تأثيرات في طبيعة بناء الدول الخليجية حيث عمدت كل دولة خليجية إلى تطوير قدراتها العسكرية تحسباً لامتداد الحرب والقتال إلى داخل أراضيها وكانت هذه الحرب من الدوافع الرئيسية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي للدول العربية .

في ذلك الوقت مارست المملكة العربية السعودية ضغوطاً اقتصادية على إيران لوقف الحرب وذلك بإنتاج حصتها كاملة من النفط ما أدى إلى تدهور الأسعار العالمية والذي أدى بدوره إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في إيران وحرمانها من العوائد النفطية ، فقد نقل راديو طهران في ذلك الوقت عن رئيس وزراء إيران الأسبق مير حسين موسوي قوله "إن صادرات النفط السعودية هي العامل الرئيس في انهيار الأسعار، ولا يوجد مبرر للمستوي الجاري من الصادرات السعودية ". وفي 5 يوليو 1988م أعلن آية الله الخميني قبول إيران قرار مجلس الأمن رقم 589 لوقف الحرب والتي وصفها "أنه تجرع كأس السم". (المحمود، 2007، 63)

وبدأت الفترة الثانية بوفاة آية الله الخميني قائد الثورة الإيرانية ومرشدها في يونيو عام 1989م بعد أن أورث إيران عزلة سياسية ، والكثير من العلاقات المتوترة مع دول الجوار الجغرافي والإقليمي وعلى الصعيد الدولي .

3.2.2 قيام مجلس التعاون الخليجي :

تكشف الاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء لتشكيل المجلس عن سيطرة الدافع الأمني على فكرة إنشائه؛ فمن بين ثلاثة اقتراحات قُدمت، كان الطابع الأمني مسيطراً على اثنين منها، وهما الاقتراحان السعودي والعُماني؛ حيث دعا الأول إلى إنشاء منظمة خليجية تهدف إلى توحيد مصادر السلاح لدول الخليج، وإقامة تعاون واسع النطاق بين قوات الأمن الداخلي في الدول المعنية، بدلاً من إنشاء حلف عسكري، مع استبعاد فكرة الأحلاف العسكرية تماماً مع

الدول الأجنبية، كما طالب الاقتراح السعودي باشتراك القوات المسلحة النظامية في تأكيد سيادة كل دولة، وتسهيل المحافظة على القوانين والنظام الداخلي فيها، وتشجيع دول الخليج العربي على تحقيق الاستقلال الذاتي. فيما دعا الاقتراح العُماني إلى إنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز والدفاع عنه بوصفه شريان الحياة في المنطقة. (السبيعي ، 2007 ، 47)

أطلع الشيخ جابر الصباح أمير دولة الكويت الزعماء الخليجيين على التصور الكويتي لاستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات ، وكان التصور الكويتي يقوم على تقوية الروابط بين الدول الخليجية العربية في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والنفطية والعسكرية في إطار تنسيق مشترك تجمعها استراتيجية شاملة وقد رحبت دول المنطقة بالأفكار الكويتية بشكل عام . (الأمانة العامة للمجلس ، 2012)

أما الاقتراح الثالث والذي تقدمت به الكويت فرغم أنه لم يتحدث عن الجوانب الأمنية، وركّز على الجوانب الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية إلا أنه نابغ في الأساس من مبادرة بحرينية نتيجة إدراك أمير البحرين الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة لضرورة مواجهة التهديدات الإقليمية ضد دول الخليج؛ ما دفعه إلى تكليف وزير الخارجية البحريني آنذاك الشيخ محمد بن مبارك بنقل مقترح إلى ملك المملكة العربية السعودية في حينه الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود بإنشاء منظمة إقليمية تضم دول الخليج العربية تحت مظلة واحدة ، وهو المقترح الذي حظى بتأييده . (الحسن ، 2014 ، 4)

كانت فكرة التكتلات والأحلاف والمنظمات السياسية في القرن العشرين هي السائدة بين قادة الدول بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح أمراً اعتيادياً في السياسة الدولية أن تتحالف الدول المجاورة والدول صاحبة المصالح المشتركة في تكتل أو حلف ما ، حيث كانت الدول الخليجية بعد اتحاد دولة الإمارات العربية تتطلع إلى أي مشروع مشابه تجتمع فيما بينها ولكن أغلب المشاريع التي كانت تأتي من إيران كانت تنظر لها دول الخليج بعين الريبة والخشية من تطلعاتها التوسعية فكانت ترفض على الدوام أي عرض تقدمه لهم ، وكان مشروع مجلس التعاون هو خليجي بامتياز مما دفعهم للمشاركة والتعاطي معه بقدر كبير من الراحة والاطمئنان .

1.3.2.2 الظروف الإقليمية والدولية الدافعة لتأسيس مجلس التعاون:

بعد رصد المواقف الرسمية، من المهم تحليل البيئة الإقليمية والدولية للتعرف على تأثيرها في إنشاء مجلس التعاون الخليجي. وانطلاقاً من هذا، هناك بعض الاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية التي وقفت وراء إنشائه، ويمكن إجمالها في:

1.1.3.2.2 الاعتبارات الخاصة بمنطقة الخليج وتتمثل في :-

أولاً / الثورة "الإيرانية" وتطور الأوضاع الداخلية الإيرانية:-

شهدت الأوضاع الداخلية في إيران في منتصف العام 1978 تطوراً كبيراً بسقوط حكم الشاه وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية في فبراير/شباط 1979. وقد أدت هذه الثورة إلى تعقد الوضع الجيوستراتيجي المجاور لدول الخليج العربي، وصنعت تحولاً نوعياً بالغ التأثير في دول المجلس ، حيث مثل دافعاً لها لتأسيس المجلس بعد انهيار نظام الشاه في إيران، لكن هذا التحول الديناميكي في إيران استبدل بهاجس الخوف من نظام الشاه بالخوف من زحف المؤثرات الشيعية إلى دول الخليج العربية، وطالت تهديداته مباشرة دولاً مثل الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية . (الدسوقي ، 2004 ، 36)

هدمت الثورة الإيرانية نموذج الشاه وأفرزت تصوراً جديداً لمفهوم الشرعية مثل تحدياً للنظم القائمة في المنطقة الخليجية ، نظراً لأن الركيزة التي أُسِّتد إليها نظام الشاه تشابهت إلى حد كبير مع معظم الأنظمة الخليجية ومصادر شرعيتها والتي تعتمد على العنصر الأجنبي في شرعيتها وحمايتها مما دفع دول الخليج إلى التفكير لإنشاء ركيزة ذاتية تستند عليها لضمان شرعيتها وبقاء الحكم الوراثي القائم .

ثانياً / الحرب العراقية-الإيرانية :

اندلعت الحرب العراقية-الإيرانية في سبتمبر/أيلول 1980م واستمرت حتى عام 1988م، وقد جاء اندلاع تلك الحرب قبل تأسيس مجلس التعاون الخليجي بنحو ثمانية أشهر ليُسرع من اتجاه دول الخليج الست نحو تنفيذ توجهها المعلن بإنشاء المجلس، وذلك في ضوء ما ترتب على قيام الحرب من إشكاليات أمنية خطيرة للدول الخليجية التي وجدت نفسها أمام خيارات

صعبة بين القوتين الرئيسيتين في المنطقة، وهما: العراق وإيران، وفي ظل إدراك دول المجلس لما يمكن أن تؤدي إليه الحرب بين البلدين من بروز مخاطر كبيرة، علاوة على أضرارها ليس فقط على طرفيها، وإنما أيضًا على كافة دول المنطقة . (السبيعي ، 2007 ، 147)

خلقت الحرب العراقية الإيرانية مأزقًا حقيقيًا للدول الخليجية؛ لأن المنتصر في الحرب سوف يكون المهيمن على الخليج ، وبغض النظر أن دول الخليج وقفت مع العراق لأنه اقرب إلي قوميتها العربية إلا أنها كانت تخشي من المنتصر أي كان ، فسارعت إلى تشكيل المجلس والذي أفرز قوة عسكرية تسمى "درع الجزيرة" .

2.1.3.2.2 الاعتبارات الإقليمية العربية :

تتمثل في الضعف الذي أصاب جامعة الدول العربية، بعد الجدل الذي أثير حول معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وانتقال الجامعة إلى تونس، وبالتالي تفكك عنصر الأمن القومي العربي الجماعي؛ مما أثار شعورًا بالفراغ الأمني داخل العالم العربي، فكان السعي الخليجي للتوصل إلى إطار لأمن منطقة الخليج التي تواجه تحديات كبيرة. (الحسن ، 2014 ، 6)

ويُرجع بعض الباحثين أن تأسيس مجلس التعاون جاء نتيجة الحاجة إلى الأمن الجماعي الإقليمي؛ حيث تم تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو/أيار 1981، وشكّل الأعضاء المنتمون إليه قوة عسكرية للدفاع المشترك هي الأولى من نوعها في تاريخ المنطقة، لتعطي البُعد الخارجي للأمن الجماعي نتيجة لازدياد الصراع العسكري في المنطقة، واندلاع الحرب العراقية الإيرانية التي أدت إلى فقدان كل من إيران والعراق أهليتهما للقيام بدور "أمن الخليج"؛ ما أدى إلى تغيرات بنيوية في النظام الإقليمي، ودفع بدول الخليج العربية إلى تركيز الاهتمام على مسألة الاستقرار والأمن في المنطقة . (الشرق ، 1997)

كما أن العالم العربي انقسم بعد معاهدة السلام الاسرائيلية المصرية وذلك بسبب خروج أكبر قوة عربية من الصراع العربي الاسرائيلي ، مما شكل تهديد للأمن القومي العربي ، أعطى هذا الأمر دافع قوي للدول الخليجية بالتفكير في إنشاء المجلس .

3.1.3.2.2 الاعتبارات الدولية :

تتلخص هذه الاعتبارات في دخول منطقة الخليج في إطار الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وفي هذا السياق جاء ردُّ "بريجنيف" على مبدأ "كارتر" بشأن أمن الخليج واستغلال الاتحاد السوفيتي لعلاقاته القوية مع العراق وبعض دول الخليج الأخرى في تقوية نفوذه بالمنطقة في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية؛ مما أضفى نوعاً من التوتر على التفاعلات السياسية بها، خاصة مع اقتراب الاتحاد السوفيتي من المياه الدافئة في الخليج بعد غزوه أفغانستان عام 1979 . (الحسن ، 2014 ، 6)

إجمالاً، يمكن إرجاع دوافع تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى عدة عوامل، أهمها :

أولاً / العامل الاقتصادي :

العامل الاقتصادي أحد العوامل الأساسية في ظهور مجلس التعاون الخليجي وذلك من جهتين : خارجية وداخلية ، فعلي الصعيد الخارجي شهدت مرحلة السبعينات تغيرات جذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية نتجت عن انتقال السيادة النفطية من الشركات ودول الاستهلاك الكبرى إلى المنتجين ، وقد برزت منطقة الخليج العربي كمحط رئيس للمطالب العالمية المتزايدة على الثروة النفطية الحيوية ؛ مما عرض المنطقة لضغوط شديدة من الخارج ، وقد دفعت هذه الضغوط إلى بلورة ترابط عضوي فيما بين دول الخليج العربية التي استشعرت أن معركتها واحدة في مواجهة من يحاولون فرض رؤاهم وحاجتهم عليها دون اعتبار لمصلحتها الذاتية . (الأمانة العامة للمجلس ، 2002 ، 85)

تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي 45% من احتياطي النفط العالمي . وبسبب هذه المادة فإن لدول المجلس أهمية كبيرة على الخارطة الاقتصادية العالمية ، ازدادت هذه الأهمية ببروز المنطقة كمركز مالي وتجاري عالمي وسيط بين القارات، آسيا، أفريقيا، أوروبا ، كما أن عمليات التبادل التجاري بينها لا تتسم بالقوة على الرغم من تجانس هذه الدول فيما بينها، فأرادت أن تكون هناك تجارة بينية خليجية لتعديل ورفع اقتصاد دول المجلس ، فقامت فيما بعد بتأسيس السوق الخليجي المشترك .

ثانياً / العامل السياسي :

هناك ثلاث عوامل سياسية مهمة حدثت في تلك الحقبة سرعت دول الخليج باتخاذ قرار إنشاء مجلس التعاون الخليجي وهي :

أ - الصراع في أفغانستان، والآثار السلبية للاحتلال السوفيتي التي يمكن أن تنعكس على منطقة الخليج، وما أبدته موسكو من اهتمام بأمن المنطقة وعزمها المشاركة في شؤونها ، وقد أدى هذا الموقف إلى دخول دول الخليج لأول مرة دائرة الحرب الباردة عندما رد "بريجينيف" على نظرية "كارتر" حول أمن الخليج، خاصة وأنه كان لموسكو صداقة مع العراق وعلاقات متطورة مع الكويت جعلت الخلاف حول دور موسكو والعلاقات معها موضع جدل بين دول الخليج العربية. (بشاره ، 2005 ، 24)

ب - قيام الثورة "الإسلامية" في إيران في فبراير/شباط عام 1979م ، وسياسات إيران التي أثارت شكوك دول الخليج خاصة تلك المتعلقة بعزم إيران على تصدير ثورتها إلى دول الخليج، وبداية الجدل بين الشيعة والسنة في المنطقة، وبين النظم الجمهورية والنظم الملكية، مما خلق جواً من التوتر والريبة على ضفتي الخليج . (الامارة ، 2009 ، 57)

ج - اندلاع الحرب الإيرانية العراقية في أيلول عام 1980م وهو الحدث الذي أشغل القوتين الرئيسيتين في المنطقة ، وصارت هناك أمام دول الخليج العربية الأخرى ، التي تتماثل في نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتشكيل كتل إقليمي في مواجهة التحديات المشتركة لا يكون العراق أو إيران طرفاً فيها . (الامارة ، 2009 ، 56)

4.2.2 بداية تقارب العلاقات الإيرانية الخليجية 1989-1990 :

ورث الذين تولوا القيادة بعد آية الله الخميني تبعات كثيرة ومهمات جسام بسبب السياسة الخارجية لإيران بعد الثورة والتي جعلتها تعيش عزلة سياسية شديدة ، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المتدهور بعد خروجها من الحرب العراقية .

حيث تقلد آية الله خامنئي منصب المرشد الأعلى للثورة وتولى سدة الحكم علي أكبر رفسنجاني في عام 1989م وكتب عليهما مواجهة تلك المصاعب، لا سيما أن رفسنجاني مؤهل

للتغير لما يتمتع به من خبرة ؛ فكان رئيس للبرلمان بين عامين 1980-1988م ثم رئيس للقوات المسلحة الإيرانية من عام 1988-1989 فكسب تجارب واسعة في السياسة الداخلية والخارجية ، بالإضافة الي ما يتمتع به من علاقات خارجية ، ونفذ داخل إيران. (الشمري ، 2012 ، 45)

سعي رفسنجاني ، وهو المحسوب على الاتجاه المعتدل ، إلى وقف سياسة تصدير الثورة لما تسببت به من دمار داخلي وعداوة مع دول الجوار الخليجي خاصة ، وبعض الدول عامة . فاتجه نحو الانفتاح رغبة في مد أواصر الثقة ، وكسر حاجز العزلة التي فرضتها سياسة تصدير الثورة ، وحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية إلى حد ما ، واتبع سياسة الحياد ، وقد ساعده في ذلك رفض القيادة الإيرانية للغزو العراقي للكويت. (طاهر ، 2001 ، 112)

فلقد رحب مجلس التعاون الخليجي في دورته الحادية عشرة في الدوحة في ديسمبر عام 1990م رغبة الجمهورية الإيرانية في تحسين علاقاتها وتطويرها مع دول مجلس التعاون الخليجي كافة ، مؤكدة أهمية هذا العمل بواقعية وجدية لحل الخلافات المتعلقة بين إيران والدول الأعضاء ، مؤكدين رغبة المجلس في إقامة علاقات متميزة مع إيران على أساس حسن الجوار ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام السيادة والاستقلال والتعايش السلمي المستمد من روابط الدين التي تربط دول المنطقة.(الامانة العامة للمجلس، 2002، 63)

بعد تولي علي أكبر رفسنجاني رئاسة الجمهورية ظهرت ملامح التقارب الخليجي الإيراني ، حيث ظهرت انفراجه كبيرة وجديدة في العلاقات الثنائية ، وخاصةً مع المملكة العربية السعودية التي هي رأس الهرم لدول مجلس التعاون وكانت الرئاسة الإيرانية الجديدة على ما يبدو تعلم أن تحسن العلاقات مع المملكة العربية السعودية هو تحسن في العلاقات مع بقية أعضاء المجلس الخليجي فكانت أول ملامح هذا التقارب حضور إيران منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مدينة جدة في آذار من عام 1989م ، حيث أنهت إيران في العام نفسه مقاطعتها لموسم الحج . ومن هنا بدأت العلاقات تأخذ منحى نحو التقارب مع المملكة ومن خلفها دول مجلس التعاون الخليجي. (مبيضين ، 2007 ، 353)

وختاماً يتضح أن تلك الفترة التي أعقبت نجاح الثورة الإيرانية وتحكم قائد الثورة اية الله الخميني في صناعة القرار الإيراني قد وصلت العلاقات الإيرانية الخليجية إلى أعلى درجات

التوتر وذلك بسبب سياسة الخميني المعتمدة على البعد الايدولوجي ، وتبنيه سياسة تصدير الثورة إلى كافة الدول الخليجية ، ووصف هذه الدول بأنها ليست شرعية يجب اسقاطها ، هذه التصريحات والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية ، وتنصيب إيران نفسها محامياً عن الاقلية الشيعية في تلك الدول أدت إلى نشوب الحرب العراقية الإيرانية ، والتي استمرت مدة ثمانية سنوات خسر فيها الطرفين أكثر من 400 مليار دولار ، وكانت السبب الرئيس في تأزم العلاقات بين دول المجلس وإيران ، حيث قامت الحرب بين إيران والعراق بشكل علني وواضح وكانت الحرب الخفية هي بين دول مجلس التعاون مع العراق ضد إيران .

المبحث الثالث

العلاقات الخليجية الإيرانية بعد حرب الخليج الثانية (1990-2005)

عانت إيران من أوضاع اقتصادية واجتماعية متدهورة تمخض عنها انهيار في قيمة العملة الوطنية وارتفاع في الأسعار وفي معدلات التضخم. وكانت النتيجة انطلاق عدد من المظاهرات والاضطرابات الاحتجاجية في طهران والعديد من المدن الإيرانية . وقد استمر هذا الوضع المتأزم خلال السنوات الأولى من عهد الرئيس هاشمي رافسنجاني الأمر الذي دفعه اتباع سياسة اقتصادية مفتوحة .

ومن هنا عملت إيران إلى التخلي عن العامل المذهبي في السياسة الخارجية ، وأيقنت أن سياسة التشدد في علاقاتها مع دول الخليج العربية ونزعتها الثورية تتعكسان بالسلب وبصورة مباشرة على رغبتها في الخروج من العزلة . وبخاصة بعد العلاقات الجديدة مع دول الخليج العربية التي انعكست إيجاباً عليها وعلى أبناء المذهب الشيعي في تلك البلدان . ولذلك كانت سياسة الرئيس هاشمي رافسنجاني الجديدة براغماتية بدرجة ملحوظة وذات نزعة معتدلة وقد سعت إيران إلى تحسين علاقاتها مع دول الخليج العربي بالعمل على تعزيز استقرار المنطقة ، ومن ثم أعلن رافسنجاني أنه يجب على إيران وقف استعداد الآخرين ، وبدأت تتحجم من التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة. (العتيبي، 2008 ، 161)

يتضح من ذلك أن إيران سوفت وبشكل تدريجي سياسة تصدير الثورة ؛ التي كانت هدفاً من أهداف السياسة الخارجية الإيرانية وأكد عليه القائد الروحي للثورة الراحل آية الله خاميني .

لم تكن الأوضاع الداخلية لإيران السبب الأول في تغيير سياستها الخارجية تجاه دول الجوار العربي عامة ودول الخليج بشكل خاص ، حيث إن التحول أخذ يتبلور في مرحلة غياب قائد الثورة خاميني ، كما أن التغيير في النظام العالمي، وتحول نظام العالم إلى نظام أحادي القطبية ، دفعها إلى الانفتاح مرغمه على دول الجوار الخليجي والدول الأوروبية محاولة تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة .

من هنا بدأت العلاقات الخليجية الإيرانية في هذه الفترة تمر في مراحل متعددة ومختلفة وفقاً لما يستجد من تطورات في كل مرحلة حيث مرت هذه المرحلة بتولي رئيسين من التيار

الإصلاحي لرئاسة الجمهورية وهم الرئيس هاشمي رفسنجاني والرئيس محمد خاتمي وسنتناول فترة كل رئيس منهما بشكل منفصل .

3.2 فترة حكم الرئيس هاشمي رفسنجاني :

1.3.2 فترة تحسن العلاقات في فترة الرئيس رفسنجاني :

شهدت العاصمة الإيرانية عدة زيارات لوزراء خارجية الكويت والبحرين والإمارات العربية، مهدت لتحرك إيراني تجاه تحسين العلاقات بين طهران والرياض جسده زيارة وزير خارجيتها للسعودية ، في أبريل 1991م ، عنوانه أن أي تحسين للعلاقات بين إيران ودول الخليج ينبغي أن يسبقه تطبيع للعلاقات بين طهران والرياض وتنقية رواسيها، خاصة ما يتعلق بأزمات الحج والحملات الإعلامية ، بعد أن أبدت السعودية استعدادها لاستقبال الحجاج الإيرانيين ، وفق النسب المتاحة ، مع الالتزام التام بأداب الحج ، كما فرضها الله . وجسدت هذه الزيارة حقبة جديدة في علاقات البلدين، وتنشيطها وتدارس إمكانيات التعاون الإقليمي. ومن شأن هذا المناخ الجديد، إحداث تحرك سعودي مماثل، تم في يونيو 1991م ، حيث أجرى وزير الخارجية السعودي مباحثات مع مسئولين إيرانيين في طهران، اتسمت بالإيجابية .(قطب ، 2005)

استطاع الرئيس رفسنجاني خلال فترة قصيرة من استعادة بعض العلاقات مع دول مجلس التعاون وكان رفض إيران للغزو العراقي للكويت عاملاً مهماً في ترطيب الأجواء مع دول مجلس التعاون ، حيث بادل الإيرانيون زيارات الخليجيين لهم بزيارات مسؤوليهم إلى تلك الدول ، فزار الدوحة وزير الدفاع الإيراني في ديسمبر 1991م ، وفي 26 مارس 1991م أعادت طهران علاقاتها الدبلوماسية مع المملكة السعودية بعد انقطاع دام ثلاث سنوات وتم الاتفاق خلال ذلك على عدد الإيرانيين المسموح لهم بأداء مناسك الحج ، ودارت اتصالات على مستوى عال بين الطرفين .(عثمان ، 2002 ، 28)

وفي نيسان عام 1991م التقى الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني بالملك فهد بن عبد العزيز في الرياض ، ثم زار سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي طهران في حزيران من العام نفسه .(الكواز ، 2007 ، 348)

ثم زار وزير الخارجية الإيراني دولة الكويت في إبريل عام 1991م تلك الزيارة التي نتج عنها تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الثنائي ، وزار النائب الأول للرئيس الإيراني دولة قطر في مايو عام 1991م ، هادفاً من تلك الزيارة إلى تعميق وترسيخ العلاقة بين إيران ودول مجلس التعاون ، ومؤكداً سيادة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج ، والالتزام بسيادة كل دولة ووحدة أراضيها ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية . ووصل هذا التوجه إلى عُمان التي عمدت إيران في ديسمبر عام 1993م إلى تنشيط الاتفاقية الثنائية معها في مجال التعاون العسكري ، وتبادل الخبرات. (عثمان ، 2002 ، 28)

2.3.2 فترة تأزم العلاقات في عهد الرئيس رفسنجاني :

لم تكن مسيرة هذا التوجه خالية من المعوقات ، ومن مخوفات إيران من علاقات دول مجلس التعاون الخليجي بمن يحسبونه معادياً لهم من هذا: احتجاج إيران رسمياً على الكويت لدى توقيعها الاتفاقية الامنية الكويتية الأمريكية التي وقعت في سبتمبر عام 1991م ، وعلى جميع الاتفاقات الأمنية الأمريكية التي وقعتها أطراف من دول مجلس التعاون الخليجي كقطر والبحرين والإمارات العربية ، وشددت على أن أمن المنطقة لا يضمنه الوجود الأجنبي وأن الأخوة والصداقة والثقة هي الحامي الحقيقي لدول المنطقة . (الشمري ، 2012 ، 47)

وعلى الصعيد المعاكس بقيت السياسة الإيرانية تجاه الجزر الإماراتية كما هي بل وازدادت حدة المشكلة في مارس/آذار عام 1992م حيث قام رئيس إيران هاشمي رفسنجاني بزيارة مفاجئة لجزيرة أبو موسى وشقيقتيها طناب الكبرى وطناب الصغرى ، وتعتبر هذه الزيارة أول زيارة يقوم بها رئيس إيراني إلى الجزيرة منذ احتلالها من طرف إيران عام 1971م ، عقب هذه الزيارة ، بادرت السلطات الإيرانية إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية سعت من ورائها إلى تأكيد سيطرتها وفرض هيمنتها على كل تراب الجزيرة . (قطب ، 2005)

فرضت هذه التداعيات نفسها على مجلس التعاون الخليجي والذي أكد وقوفه بالكامل إلى جانب دولة الإمارات في التمسك بسيادتها التامة على جزيرة ابو موسى ، وتأييده المطلق لكل الإجراءات التي تتخذها لتأكيد سيادتها على الجزيرة ، ونتيجة وساطة سورية ، عبرت إيران عن رغبتها في مفاوضات مباشرة مع دولة الإمارات العربية ؛ حيث عقدت في أبو

ظبي جولة جديدة من المحادثات ، ولكن كان الفشل حليف هذه الجولة من المحادثات .
(هليل ، 2012 ، 46)

وفي الاتجاه المعاكس نفسه أعلن رفسنجاني، في يونيو عام 1994م، عن عدم تخلي بلاده عن الجزر، ورفض التحكيم الدولي، بل وهدد الإمارات بأنها ستعبر بحرّاً من الدماء قبل السيطرة على الجزر. وإزاء هذا التصعيد، اعتبرت الإمارات أن الحديث عن السيادة التاريخية الإيرانية على الجزر هو نوع من المغالطة التي تهدف إلى تغطية الضعف في الموقف القانوني والسياسي الإيراني مؤكدة على خيار اللجوء إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز المخول لتسوية النزاعات بين الدول ،والتعهد بقبول كل النتائج التي تسفر عن حكم هذه المحكمة، باعتباره حكماً قائماً على الحجج والأسانيد القانونية. (قطب، 2005)

الملاحظ أن سياسة الرئيس رفسنجاني كانت متقلبة بين الطموح في الهيمنة وتنفيذ وصايا المرشد الأول للثورة الراحل آية الله الخميني ، وبين تنفيذ سياسة انفتاحيه على دول الجوار الخليجي تهدف إلى تخفيف الضغط الداخلي لتحسين الوضع الاقتصادي للبلاد .

لم يستمر التفاهم النسبي طويلاً بين إيران والمملكة العربية السعودية حيث شهد عام 1994م انتكاسة في العلاقات بين الطرفين نتيجة الخلاف في مسألة الحج وعدد الحجاج الإيرانيين الذين ستسمح لهم السعودية بأداء فريضة الحج ومع حلول عام 1995م ازداد الأمر سوءاً تحديداً في تشرين الثاني من نفس العام حيث شنت مجموعة من العناصر المسلحة هجوماً بالقنابل على مكتب بعثة التدريب الأمريكية للحرس الوطني السعودي الأمر الذي أدى إلى مقتل سبعة أشخاص منهم خمسة أمريكيين وإلى جرح نحو ستين آخرين.
(الكواز ، 2007 ، 33)

وقد حصل توتر في العلاقات بين إيران والبحرين في أكتوبر عام 1995م إثر بث إذاعة طهران الرسمية أخباراً أثارت استياء السلطات البحرينية ، وفي يوليو عام 1996م اتهمت البحرين إيران بالتدخل في شؤونها الداخلية بعد اكتشاف مخططاً لقلب نظام الحكم ، وقالت الجهات الأمنية البحرينية إن إيران تقف وراءه مما فرض تكثيف الدبلوماسية السورية من جهود الوساطة التي أسفرت عن وضع حد للحملات الإعلامية المتبادلة. (الشمري ، 2012 ، 27)

الملاحظ أن النظام الإيراني كلما أراد اختلاق أزمة سياسية مع دول الخليج ، يقوم بإيعاز إلي سياسيين إيرانيين وإعلاميين للإدلاء بتصريحات تستفز الحكومة البحرينية مما يؤدي إلي توتر العلاقات السياسية مع الدول الخليجية .

3.3.2 الفترة الاخيرة من عهد الرئيس رفسنجاني :

زار وزير الخارجية القطري إيران ، بهدف تطوير العلاقات الثنائية، تواصلًا مع زيارة وزير المال والاقتصاد القطري في مايو 1995 لتنشيط المبادلات التجارية بين البلدين والتي تقدر بنحو 100 مليون دولار، وما يربط البلدين من اتفاقات تعاون في مجالات التعليم والعمل والنقل الجوي والتجارة. (عثمان ، 2002 ، 9)

وبالمثل عملت الحكومة الإيرانية على تنقية أجواء العلاقات مع الكويت حيث عكف وزير النفط الإيراني، خلال زيارته لها، في فبراير 1997، على دراسة ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، ومجالات التعاون في الصناعة البتر وكيمياوية، ومكافحة تهريب المخدرات وتأجلت المحادثات حول ترسيم الحدود البحرية إلى أن تتوصل الكويت والسعودية إلى اتفاق نهائي على ترسيم الحدود البحرية بينهما. (قطب ، 2005)

في يونيو عام 1997م تسلم وزير خارجية البحرين رسالة خطية من نظيره الإيراني تتعلق بسبل تعزيز العلاقات الثنائية ورغبة القيادة الإيرانية في تطويرها لمصلحة شعبي البلدين، والاستقرار في منطقة الخليج، وأسفر ذلك لاحقًا عن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى درجة سفير. (الشمري، 2012، 27)

وفي الفترة الأخيرة من حكم رفسنجاني، أعاد التأكيد على أن التعاون مع الدول الخليجية يحتل أولوية خاصة في السياسة الخارجية الإيرانية التي تقوم على مبدأ حسن الجوار، وضرورة معالجة القضايا العالقة، وإبداء الترحيب بما تعرب عنه الدول الخليجية من استعداد للتجاوب مع الرغبة الإيرانية في تحسين وتوثيق العلاقات، والعمل الجاد من أجل بناء الثقة ومن أبرز مظاهر ذلك ما يلي:

- وصول طائرة إماراتية تحمل مساعدات لإيران بعد الزلزال الذي ضرب منطقة أردبيل الشمالية.
- مدى التعاون والتنسيق السعودي - الإيراني إبان تفاعلات قضية البوسنة، وزيارة ولي العهد

السعودي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الأمير عبدالله، لإيران، في مارس 1997 ومحادثاته مع الرئيس رفسنجاني . (عثمان ، 2002 ، 9)

يلاحظ أن سياسة الرئيس رفسنجاني متقلبة بين مراعاة المصالح والسعي لتحقيق السيطرة الإيرانية على بعض مناطق الخليج . لهذا لا يستغرب أن يبعث برسالة في أغسطس عام 1996م إلى الشيخ زايد داعياً فيها إلى استئناف الحوار الثنائي لإزالة العراقيل التي تعترض تسوية النزاع ، وفي الوقت نفسه حدث انفجار الخبر في السعودية عام 1996م والذي أدى إلى مقتل 19 جندياً أمريكياً ، كانت الحكومة الأمريكية قد وجهت أصابع الاتهام لإيران ، ولكن السعودية رفضت الكشف عن الجهات المتورطة في الحادث. (طاهر ، 2001 ، 112)

تميز الرئيس رفسنجاني خلال فترة حكمه بأنه يحاول قدر الإمكان إرضاء الجميع من أصحاب القرار في المؤسسة الدينية بإظهاره لهم أنه متمسك بالثوابت تجاه المنطقة ، ويعمل أيضاً على إرضاء الشارع الإيراني كي يحقق لهم شيئاً من الانفتاح والرفاهية والانتعاش الاقتصادي .

انتهت ولاية الرئيس هاشمي رفسنجاني في أغسطس عام 1997م ، واستطاع خلال مدة حكمه إقامة علاقات سياسية واقتصادية متوازنة مع دول الجوار الخليجي، ومع إقامة حوار بناء مع المجتمع الدولي وبخاصة الولايات المتحدة حيث تمكن بحكمته السياسية من إخراج البلاد من العزلة الإقليمية والدولية فهو يتسم ببرجماتية عالية وقيادة بناءة، وفضلاً عن ذلك فإنه يحظى بمصداقية عالية ، خليجية وعربية ودولية، وهو رجل دولة موثوق به لدى دول مجلس التعاون لعلاقاته الوثيقة معها، خاصة السعودية. (هليل ، 2011 ، 49)

4.2 فترة حكم الرئيس محمد خاتمي :

في أيار/مايو 1997 حقق محمد خاتمي رجل الدين غير المعروف كثيراً، فوزاً ساحقاً في الانتخابات الرئاسية بنسبة 70% ومن خلال إدارته برنامج الإصلاح والتحرير، فاز خاتمي بالدعم، وبخاصة من الشباب والنساء خلال فترتي ولايته كرئيس (2 آب/أغسطس 1997- 3 آب/أغسطس 2005) حيث دعم الرئيس محمد خاتمي حرية التعبير والتسامح والمجتمع المدني و "الحوار بين الحضارات" ، إضافة إلى العلاقات الدبلوماسية البناءة ، في السنوات الأولى من

تولييه الرئاسة . تحسن وضع الحرية الاجتماعية وحرية التعبير والصحافة غير أن سياسات خاتمي اصطدمت بعناصر أكثر تحفظاً في الحكومة الإيرانية وعندما لم يتم إنجاز الإصلاحات التي وعد بها، خاب أمل الشعب وأصابه الإحباط. في حين اعتبر البعض أن خاتمي لم يكن له أي نية حقيقية في إصلاح إيران ، ووجد آخرون أنه كان يفنقر إلى القوة لتحقيق ذلك وأن عمله أعيق من قبل العديد من العناصر المتشددة في المؤسسة الدينية . (chronicle ، 2012)

فمنذ الأيام الأولى لتسلمه قيادة البلاد بدأ بسياسة ذكية استخدم فيها عبارات تلطيفية ومغازلة سياسة لدول الجوار الخليجي بشكل خاص والعربي بشكل عام ، حيث كانت خطابه مليئة بالعبارات الانفتاحية مثل "تحرير الحكمة" واستخدام لغة العقل " وحسن الجوار". حاول خاتمي أن يبدأ في تحسين علاقة إيران بالعرب في 4 أغسطس 1997م ووعده بحل موضوع الجزر العربية المحتلة عن طريق الحوار ، إلا أن ذلك لم يتبع بإجراءات عملية سوى زيارة واحدة لوزير خارجيته كمال خرازي لأبوظبي في أواخر شهر مايو عام 1998. (المطيري ، 2012 ، 33)

تفاعلت الدول الخليجية والعربية بشكل إيجابي مع السياسة الجديدة للحكومة الإيرانية ودعمت بوضوح خطوات الرئيس خاتمي الانفتاحية من خلال تجاوز رواسب الماضي والمساعدة في حل كافة الامور العالقة بين دول الخليج وإيران بالإضافة للرغبة في دعم العلاقات إلى مراحل متقدمة .

1.4.2 بداية تقارب العلاقات في عهد الرئيس خاتمي :

استغلت حكومة خاتمي الفرصة التي منحها لها العرب لتحسين العلاقات ، وهكذا شرعت في خطوات عملية سريعة ، وتمثلت في الزيارات التي قامت بها الوفود الرسمية والبرلمانية الإيرانية إلى عدد من دول مجلس التعاون الخليجي وبخاصة المملكة العربية السعودية والكويت والتي ظهرت آثارها المجدية بشكل واضح خلال قمة طهران الإسلامية في ديسمبر عام 1997 تلك القمة التي اعتبرت أنها حققت نجاحاً كبيراً للقيادة الإيرانية الجديدة ولحكومتها التي تمكنت في وقت قصير ، من كسر العزلة الإيرانية وفي هذا الإطار سعت الحكومة الإيرانية لإبداء حسن

النية بالتقليل من وتيرة المناورات العسكرية التي كانت تجري بشكل مكثف بالقرب من مضيق هرمز الأمر الذي كان يشكل مصدر قلق للدول الخليجية .(القبس الكويتية ، 1998 ، 152)

في (شهر مايو 1997م) زار إيران الأمير عبدالله ولي العهد آنذاك أثناء مؤتمر قمة المؤتمر الإسلامي بطهران في شهر ديسمبر 1997م، وتعد أول زيارة رفيعة المستوى بين البلدين منذ قيام الثورة الإيرانية 1979م. وزار وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء الدكتور عبد العزيز الخويطر طهران بُعيد انتخاب الرئيس خاتمي حاملاً رسائل من كبار المسؤولين السعوديين إلى الرئيس الجديد والرئيس السابق هاشمي رفسنجاني. (مبيضين ، 2007 ، 361)

كذلك لعبت حكومة الرئيس خاتمي على تنقية أجواء التوتر الإيراني البحريني ، خاصة بعد أن كانت الحكومة البحرينية قد أعلنت في 3 يونيو 1996، وفي جلسة استثنائية لمجلس الوزراء عن كشف مخطط إرهابي تموله إيران وتسانده لقلب نظام الحكم في البلاد، وما قررته من سحب سفيرها من طهران وخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية إلى درجة سفير ، وأعربت القيادة الإيرانية الجديدة عن رغبتها في تطوير العلاقات بين البلدين المجاورين حيث شهدت العلاقات تطورات متسارعة جعلت أمير البحرين في مارس 1998م يعلن عن حرص بلاده على تفعيل العلاقات مع إيران خلال استقباله رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران، الرئيس السابق (رفسنجاني) في أول زيارة لمسئول إيراني للبحرين منذ عام 1979 ، والتي أسهمت في ترميم العلاقات وتصويب مسارها، والتأكيد على أن مبدأ تصدير الثورة ليس من أهداف إيران في المرحلة الراهنة .(عثمان ، 2002 ، 28)

يتضح خلال فتر حكم الرئيس محمد خاتمي (1997-2005) أنها شهدت تحسناً واضحاً في العلاقات الخليجية الإيرانية بدأت بالسعودية وهي رأس دول مجلس التعاون فلم تصدر أي بلد منهما ما يثير غضب الأخرى من قول أو فعل .

من جهة أخرى سعت إيران لتفعيل علاقاتها مع الكويت، حيث هدفت زيارة وزير الداخلية الكويتي لطهران، في يونيو عام 1998م إلى تدعيم التعاون الأمني والتنسيق بين البلدين وتطورت العلاقات عقب زيارة ولي العهد رئيس الوزراء الكويتي لطهران في مارس عام 1999م.

وفى سبتمبر عام 2001م تم تدشين خط جوى مباشر بين مدينة يزد الإيرانية والكويت ، مروراً بمدينة الأهواز في محافظة خوزستان وكان البلدان في أكتوبر عام 2000م قد اتفقا على تشكيل لجنة أمنية مشتركة هدفها التعاون في مكافحة تهريب المخدرات ومواجهة التسلل البحري، ومكافحة الإرهاب وبادر رئيس مجلس الأمة الكويتي، جاسم الخرافي، في مطلع يونيو عام 2000م ، بزيارة إيران لتفعيل العلاقات . (قطب ، 2005)

ركز الرئيس محمد خاتمي خلال خطابه السياسي الرسمي على العلاقة والتعاون بين دول المنطقة ، والملاحظ أن القضايا والملفات الخلافية نحاها جانباً ، وفضل التعامل في القضايا الوفاقية ، مما دفع دول مجلس التعاون إلى التقارب من غير خشية باتجاه تطبيع العلاقات مع إيران .

ولم يفت الحكومة الإيرانية في إطار سياستها الانفتاحية التي كانت ترمي إلى نزع التوترات مع دول الجوار توطيد العلاقة مع دولة قطر. فقد قام الرئيس محمد خاتمي بزيارة إلى الدوحة في مايو عام 1999م في إطار جولة شملت بعض الدول العربية . وخلال تلك الزيارة تم توقيع عدد من الاتفاقيات التي تخص تشجيع وحماية الاستثمارات، ومجال الشباب والرياضة والتعاون الإذاعي والتلفزيوني، ومكافحة الإرهاب، والتعاون العمالي والاجتماعي. والتعاون السياحي واتفاقية تعاون بين غرفتي التجارة والصناعة بين البلدين لتفعيل عمل اللجنة المشتركة بين البلدين بينما في يوليو من العام 2000م وقعت كلاً من قطر وإيران خمس اتفاقيات ومذكرات تفاهم في المجالات الإعلامية والثقافية والصحية . (شؤون خليجية ، 2003 ، 138)

أما بالنسبة لعلاقات إيران مع دولة الإمارات العربية فقد كانت مسألة الجزر الثلاثة حاضرة فيها بقوة رغم ما أعلنه خاتمي في استراتيجيته الخارجية الخليجية بأن الأولوية في سياستها الانفتاحية هي تحسين العلاقات على مستوى قاعدي شعبي واقتصادي وثقافي ، ثم سياسي ، وعدم تقديم نقاط الخلاف على نقاط الاتفاق ، وهو ما شجع دولة الإمارات ودول الخليج العربي لمحاولة استغلال تلك الحقبة الانفتاحية الثمينة ، والتي قد لا تتكرر مرة أخرى. (أبو جزر، 2014، 86)

امتازت العلاقات الإيرانية الخليجية بشيء من التعقيد وذلك بسبب استمرار إيران احتلال الجزر الإماراتية الثلاثة ، حيث يمكن وصف هذه القضية بأنها العائق الأول لتأخير تحسن العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي ، كما أن هذه القضية هي المحك الحقيقي لاختبار صدق التوجهات الإيرانية نحو توثيق العلاقات مع دول المجلس، لأن الإمارات مصممة على إبقاء هذه القضية هي الواجهة الرئيسية في أجندتها السياسية في حالة تطور علاقتها مع إيران ومع باقي دول المجلس وحتى لا تستقر هذه القضية باستقرار العلاقات الخليجية مع إيران.

وهنا يُلاحظ أن إبداء حسن النية تأخر إلي سنة 2001م حيث تبادل الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربية والرئيس محمد خاتمي ، التهاني بمناسبة الذكرى السنوية لتولي الأول السلطة ، والثاني بمناسبة إعادة انتخابه . وبادرت الإمارات في زيارة إيران في مايو عام 2001م لتعزيز سبل العلاقات الثنائية ، وبتوثيق العمل المشترك بما يخدم مصلحة البلدين ، ولكن لم يكن له آثار ايجابية على أرض الواقع.(طاهر ، 2001 ، 117)

وهنا يمكن استنتاج أمرين في العلاقات الإيرانية الإماراتية : الاستنتاج الأول أن الحكومة الإيرانية استطاعت أن تخفف من حدة المطالب الإماراتية في الجزر من خلال فتح أبواب التعاون والصداقة مع الإمارات ، وأوجدت بذلك مجالات أخرى للتباحث بشأنها مع دولة الإمارات لتكون عاملاً مشتملاً للتركيز الإماراتي على قضية الجزر الثلاث . أما الاستنتاج الثاني فهو متعلق بالمملكة العربية السعودية وهو أيضاً يظهر ذكاء الحكومة الإيرانية فهي بعلاقاتها القوية مع دولة الإمارات أثارت الاهتمام السعودي، حيث إن الإمارات صاحبة النزاع المباشر مع إيران وطدت علاقتها بقوة معها في حين أن السعودية كانت تخشى أن تחדش عواطف شقيقتها الإمارات إذا ما تعاونت مع إيران . وهكذا دفع تحسن العلاقات الإيرانية مع الإمارات السعودية إلى التفكير في مد جسور التعاون مع إيران. (طاهر ، 2001 ، 113)

بدأت إيران تحت الخطى بشكل جدي لتوطيد العلاقات مع المملكة العربية السعودية وذلك لأنها تعلم أن المملكة هي الدولة المؤثرة على بقية دول مجلس التعاون لأنها أكبر الدول الخليجية مساحه واقتصادا ، دفع هذا إيران إلى المبادأة ، والتقارب مع المملكة .

حيث زار وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء الدكتور عبد العزيز الخويطر طهران بُعيد انتخاب الرئيس خاتمي حاملاً رسائل من كبار المسؤولين السعوديين إلى الرئيس الجديد والرئيس السابق هاشمي رفسنجاني. وزار طهران عام 1998م كل من سعود الفيصل وزير الخارجية ووفد من مجلس الشورى السعودي برئاسة رئيس المجلس الشيخ محمد بن جبير. وفي شهر مايو عام 1999م زار الأمير سلطان وزير الدفاع والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء آنذاك طهران حيث التقى خلالها كبار المسؤولين على رأسهم مرشد الثورة علي خامنئي. (مبيضين ، 2007 ، 361)

قصدت إيران من تلك الزيارات ترطيب الأجواء المشحونة بينها وبين المملكة العربية السعودية ، فإيران ترى السعودية هي البوابة الرئيسية التي تسمح لها بالدخول إلى باقي دول مجلس التعاون. كما أن الوضع الاقتصادي داخل الجمهورية وصل إلى مستوى حرج لا يحتمل مزيداً من التدهور، وهذا جعل الحكومة الإيرانية تكون أكثر جدية للانفتاح على الدول الخليجية عامة وعلى المملكة السعودية خاصة .

ونتيجة لهذه الزيارات استأنفت الخطوط الجوية في كلا البلدين رحلاتها ، وأقيم في جدة خلال شهر نوفمبر 1998م معرض للصناعات الإيرانية ضم منتجات أكثر من مائتي شركة ومصنع، وقامت سفن حربية إيرانية في شهر مارس 1999م بزيارة بروتوكولية إلى الموانئ السعودية كرمز للصدقة بين البلدين. ووصل الأمر إلى أن طرحت إيران فكرة التعاون العسكري بين الدولتين خلال زيارة الأمير سلطان لها عام 1999م، إلا أن الأمير سلطان استبعد هذه الفكرة آنذاك مفضلاً التركيز على جوانب التعاون في المجالات الأخرى. وقد توجت السعودية هذه العلاقات بين البلدين بتعيين سفير لها في طهران من أبناء الطائفة الشيعية الذي كان عضواً في مجلس الشورى السعودي. (مبيضين ، 2007 ، 362)

بدأت إيران خلال فترة الرئيس خاتمي التزامها بسياسة نزع التوترات وتغليب علاقات التعاون على علاقات الصراع ، وسعت بجد إلى تحجيم الدور الأمريكي في الخليج من خلال تقوية العلاقات مع دول مجلس التعاون وبالذات مع المملكة العربية السعودية حتى تم توقيع اتفاق أمني معها في عام 2001م . وكانت إيران تريد في تلك الفترة أن تدعم نفوذها في إقليم

الخليج عبر نزع أسباب التوتر مع العراق وتقوية العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي والحد من النفوذ الأمريكي . (إدريس ، 2002 ، 148)

حاولت إيران منذ عهد الشاه مروراً بعهد الرئيس رفسنجاني حتي عهد الرئيس محمد خاتمي إلى إشراك دول الخليج العربي في أحلاف وتكتلات عسكرية واقتصادية وسياسية من أجل تقليص النفوذ الأمريكي في المنطقة ، فدعت أكثر من مرة لأن يكون أمن الخليج بيد الدول المطلة عليه ، لكن لم تتجح أي محاولة من هذا حتى الآن ، وعلى أي حال كان هناك بعض مظاهر تحسن للعلاقات الثنائية وبعض المظاهر الاختلاف بين الطرفين ومنها :

أولاً / مظاهر تقارب العلاقات الثنائية :

1- الزيارات المتبادلة منذ عام 1997م بين مسؤولين في قمة الهرم السياسي من إيران وبعض دول مجلس التعاون الخليجي. ومنها زيارة وزير الدفاع الإيراني علي شامخاني للسعودية عام 2000م ، والتي تزامنت مع إعداد قادة دول مجلس التعاون الخليجي للقمّة التشاورية في عُمان.

2- اتفاقية التعاون الأمني بين إيران والسعودية وتتضمن أوجه التعاون في مجالات مكافحة الجريمة والإرهاب وغسيل الأموال وغيرها. (مبيضين ، 2007 ، 362)

3- اللجان المشتركة بين إيران ودول المجلس (8 لجان) من أهمها اللجان العليا بين الطرفين.

4- زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين الخليجي والإيراني، والذي بلغ ما يقارب 2,4 مليارات دولار عام 2001م. (السبيعي ، 2007 ، 149)

5- إعفاء مواطني دول مجلس التعاون من الحصول على تأشيرات الدخول إلى إيران .

ثانياً / مظاهر التباعد والاختلاف : (السبيعي ، 2007 ، 148)

1. الخلاف المذهبي بين إيران ودول مجلس التعاون والذي تحاول إيران خلال فترات ما بعد الثورة لإرسال مبشرين شيعة إلى دول الخليج .

2. وجود القوات الأمريكية في منطقة الخليج بعد حرب تحرير الكويت عام 1991م والتي تعتبرها إيران أنها موجهة ضدها .

3. التشدد الإيراني حيال قضية الجزر الإماراتية الثلاث إلى درجة رفض أي مفاوضات عليها.

4. إجراء مناورات بحرية من حين لآخر في مياه الخليج .

وأخيراً ومن خلال الاستعراض السابق للعلاقات الخليجية الإيرانية عبر التاريخ يتضح أنها تتسم بطابع الحذر الشديد خاصةً بعد نجاح الثورة الإيرانية عام 1979م وتسلط رجال الدين الشيعة على سدة الحكم ، ومع بداية حكم الرئيس رفسنجاني بدأت ملامح تقارب في العلاقات بين الجانبين بعد تخلي رفسنجاني عن مبدأ تصدير الثورة خلال فترة حكمه ، وبعد حكم الرئيس خاتمي ، تبين أن العلاقات الخليجية الإيرانية في عهد خاتمي شهدت تقارباً باتجاه تطبيع هذه العلاقات ويمكن تسمية هذه المرحلة بمرحلة الانفتاح السياسي، وترسيخ الثقة مع دول مجلس التعاون ، ولقد نجح الرئيس خاتمي في فتح علاقات مع دول المجلس في مجالات مختلفة مبتدئة بالمجالات الاقتصادية ذات الدلالات السياسية، ثم المجالات السياسية. وانعكس هذا التطور في العلاقات في مجموعة من التفاعلات الخليجية التي بدأت تأخذ شكل العلاقات الطبيعية بين الجانبين الخليجي والإيراني ولكن يبقى هناك عدة قضايا أساسية هي من مسببات التباين والاختلاف في عهد جميع حكام إيران منها التدخل في شئون الدول الخليجية وقضية الجزر الإماراتية الثلاث وقضية أمن الخليج التي تعتبرها إيران أهم قضايا المنطقة .

الفصل الثالث :

البرنامج النووي الإيراني وآثاره

على منطقة الخليج العربي.

المبحث الأول : نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني

المبحث الثاني : الدوافع الإيرانية لبرنامجها النووي

المبحث الثالث : الآثار المحتملة للبرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي.

المبحث الأول

نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني

مر البرنامج النووي الإيراني بعدة مراحل منذ بدأ الشاه يفكر في إنشاء جمهورية إيران الحديثة ذات الثقل الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي ، فقد عقد الشاه منتصف الستينات لقاءات مع العديد من الدول الغربية والشرقية التي لديها خبرات وتكنولوجيا علمية في المجال النووي ، حيث كان الشاه في ذلك الوقت يتمتع بعلاقات قوية ومتينة مع الولايات المتحدة الأمريكية مكنته من إنشاء منظمة الطاقة النووية الإيرانية ، ومركز طهران للبحوث النووية .

في ذلك الوقت لم يكن البرنامج النووي يأخذ حيز اهتمام القوى الإقليمية والدولية بسبب أن الشاه كانت تربطه مع القوى العالمية علاقة وثيقة، وبعد نجاح الثورة الإيرانية عام 1979م وتغير نظام الحكم توقف البرنامج النووي بسبب قيام الحرب العراقية الإيرانية ، وبعد فترة أعلنت إيران عن عزمها البدء بتشغيل برنامجها النووي ، حينها أخذت قضية البرنامج النووي تطفو على سطح السياسة الدولية خاصة أن هذا النظام الإيراني الجديد أخذ من القوى الإقليمية والدولية موقف العداء الشديد لدرجة أن العلاقات الإيرانية مع أكثر الدول الإقليمية والدولية انقطعت وتجمدت ، بعدها بدأت التحذيرات من البرنامج النووي الإيراني ، وبعد إعلان المعارضة الإيرانية وعرضها لبعض الصور والوثائق عام 2002م تثبت بناء طهران مفاعل نووي سري بعيداً عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدأ البرنامج النووي الإيراني يأخذ منحى أزمة إقليمية ودولية.

شهد البرنامج النووي الإيراني خلال مراحل تطوره عدة مراحل منذ انطلاقة في سنوات الستين حتى عام 2015م وفي كل مرحلة من هذه المراحل تأثر البرنامج النووي بتأثيرات داخلية وخارجية من الناحية العملية خاصة أن النظام السياسي الإيراني تغير في ذلك الوقت بعد الثورة الإيرانية عام 1979م من حكم الشاه إلى حكم الجمهورية الإسلامية وعلى هذا الأساس مر البرنامج النووي الإيراني بخمسة مراحل مهمة ويتناول الباحث هذه المراحل على النحو التالي :

1.1.3 المرحلة الأولى : مرحلة النشأة وإقامة البنية الأساسية في عهد الشاه :

كانت بدايات البرنامج النووي الإيراني من خلال التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة في منتصف الخمسينات ، حيث كانت الولايات المتحدة قد وضعت أسس علاقات استراتيجية مع نظام الشاه الذي كان يعتمد على الولايات المتحدة لدعم أركان حكمه ، بذلك أصبح نظام الشاه حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة في منطقة الخليج والشرق الأوسط . (زهرة ، 2015 ، 17) جاء التعاون بين البلدين من خلال برنامج " الذرة من أجل السلام " ، وهو البرنامج الذي كان الرئيس الأمريكي السابق داويت أيزنهاور قد أعلنه في 8 ديسمبر عام 1952م بهدف إتاحة الطاقة الذرية أمام الاستخدامات السلمية لدول العالم ، من جانب آخر اهتم نظام الشاه بالمشاركة في التفاعلات الدولية المعنية بمنع الانتشار النووي حيث كانت إيران من أوائل الدول الموقعة على معاهدة منع الانتشار النووي في أول يوليو عام 1968م ثم جرى التصديق على المعاهدة في 2 فبراير 1970م . (عفيفي ، 2009 ، 164)

وفي عام 1960م أنشأ الشاه منظمة الطاقة النووية الإيرانية ومركز طهران للبحوث النووية ، إلا أن هذا المركز لم يأخذ الدور البحثي المطلوب إلا في عام 1967م فمنذ هذا العام قدمت الولايات المتحدة لإيران التكنولوجيا والخبرات الكافية في هذا المجال، حينما كانت العلاقات بينهما قوية، حيث كان للولايات المتحدة الدور البارز في إمداد إيران بالمجال النووي.(عاشور، 2013، 57)

في ذلك الوقت كانت الطاقة النووية جزءاً هاماً من استراتيجية الشاه لتعزيز قدرات إيران الشاملة في مختلف المجالات ، لاسيما المجالات العسكرية والعلمية بغرض القيام بدور رئيسي ومحوري في منطقة الشرق الأوسط وبالذات منطقة الخليج العربي. حيث اتفق الشاه من جانبه مع الولايات المتحدة في أواخر عام 1968م وأوائل عام 1970م على شراء مفاعل أبحاث نووية لجامعة طهران وحصل على أول مفاعل نووي إيراني بقدرة 5 ميغاواط في مركز أمير أباد للبحوث النووية شمال غرب طهران ويعرف الآن بكلية أمير أباد الفنية في طهران. (العلوي ، 2007 ، 18) كانت خطة الشاه تقوم على أساس إنشاء 23 مفاعلاً نووياً لتكون جاهزة بشكل كامل في منتصف التسعينات من القرن العشرين لتغطي عموم المساحة الإيرانية بكلفة 30 مليار دولار أمريكي ، وهي مفاعلات يمكنها إنتاج البلوتونيوم الذي يشكل العنصر

المهم لصناعة الأسلحة النووية ، وكان الشاه متحمساً لدخول بلاده هذا الميدان ؛ مبرراً ذلك بحاجة إيران إلى الطاقة الذرية لتوليد الطاقة الكهربائية بالرغم من امتلاكها احتياطاً ضخماً من النفط والغاز الطبيعي ، غير أن اهتمام الشاه كان منصباً على بناء قوة عسكرية أكثر تسليحاً كماً ونوعاً وتحديثاً في منطقة الشرق الأوسط . (الراوي ، 2006 ، 144)

الملاحظ أن زيادة الاهتمام الإيراني بالطاقة النووية هو في اكتساب الفرصة التي منحتها لهم الإدارة الأمريكية بتوفير جميع الامكانيات والتقنيات العلمية اللازمة ، ولم تعارض الإدارة الأمريكية الشاه في طموحه النووي بسبب قناعتها أن هذا الدعم يحقق مصالحها في المنطقة لدخولها في تلك الفترة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي ، كما أن الشاه كان من أكبر حلفائها في المنطقة .

ولتحقيق مشروعه الطموح ورغبته في شراء مراكز ومفاعل خاصة بالتكنولوجيا النووية سعت إيران إلى إبرام العقود والدخول في مفاوضات مع العديد من دول العالم ، ففي عام 1974م قام الشاه بتشكيل هيئة أو منظمة الطاقة النووية الإيرانية والتي تعرف اختصاراً (aeoti) ودخل مباشرة في مباحثات من أجل بناء المفاعلات النووية فوقع في العام نفسه على اتفاقية تعاون نووي سلمي مع فرنسا والتي بموجبها جعلت إيران شريكة مع فرنسا في برنامج يتخصص في عملية تركيز عنصر اليورانيوم . (عاشور ، 2013 ، 57)

وفي عام 1974م أبرمت إيران اتفاقاً مع الولايات المتحدة الأمريكية التزمت خلاله الأخيرة بموجبه بتزويد إيران بمفاعلين نوويين بالإضافة إلى اليورانيوم المخصب اللازم لهما ، وفي عام 1975م وقعت اتفاقية أخرى تنص على قيام إيران بشراء 8 مفاعلات نووية من الولايات المتحدة الأمريكية . (عفيفي ، 2009 ، 166) ومع حلول عام 1975م بدأ المشروع النووي السلمي يأخذ طريقه لإنتاج الطاقة الكهربائية ، حين أصدر معهد (ستانفورد) للبحوث التابع للحكومة الأمريكية تقريراً جاء في مضمونه على الولايات المتحدة مساعدة إيران في بناء 7 مواقع نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية ، عند ذلك شعر الشاه بتنامي قواه مما جعله لا يكثرث للتوجيهات الأمريكية وبدأ يعقد صفقات سرية بعيداً عن عين الحكومة الأمريكية مما سبب إزعاجاً كبيراً للإدارة الأمريكية الذي بدأت تعيق مشروع الشاه النووي . (الخوالدة ، 2013 ، 26)

عاد الشاه مندفعاً خلف طموحاته النووية ، فدخل في محادثات طويلة مع ألمانيا لإنشاء مفاعل نووي بقدرة 5 ميغاواط علماً بأن إيران تمتلك مفاعلاً تجريبياً منذ الستينات والتي حصلت عليه من الولايات المتحدة الأمريكية بقوة 5 ميغاواط فحاولت إيران عقد صفقة نووية لنقل تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم وإعادة معاملة البلوتونيوم عام 1975م إلا أن الصفقة فشلت بسبب ضغوط الولايات المتحدة على ألمانيا والتي كانت تعلم مدى خطورة تلك الصفقة لو تمت . (العتيبي ، 2012 ، 28) وتسائراً مع سياسة الشاه ورغباته في تجهيز وإعداد مواقع لإقامة مفاعل نووية في إيران . فقبل الإطاحة به في كانون الثاني 1979م تمكن من التباحث حول شراء مفاعل نووي من الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا على أثر اتفاق أجراه مع الولايات المتحدة في آب 1978م تمكن من بناء ثمان محطات لتوليد الطاقة النووية ، وقد صرح حينها (سيروس منصور) نائب المدير العام الأسبق لمؤسسة الطاقة النووية الإيرانية بأن كلفة المحطات بلغت 20 مليار دولار ، في الوقت الذي أكدت مؤسسات ألمانيا الاتحادية وفرنسا بأنها ستقيم عشرة محطات نووية في إيران ، بذلك يكون لدى إيران في ذلك الوقت أكثر من 18 محطة نووية . (الكواز ، 2008 ، 237)

مما سبق يظهر لنا التقييم العام لهذه المرحلة بأن الشاه هو من أسس قواعد البرنامج النووي الإيراني ، وأن أهدافه المعلنة هي الاستخدام السلمي للطاقة النووية وإخفاء طموحاته النووية الأخرى .

2.1.3 المرحلة الثانية : مرحلة عدم الاهتمام بالبرنامج النووي (1979-1985)

مع قيام الثورة الإيرانية عام 1979م دخل البرنامج النووي الإيراني مرحلة جديدة مختلفة تماماً عن سابقتها ، إذ أصاب الجمود جميع الأنشطة النووية الإيرانية ، واتخذ صناع القرار في إيران وفي مقدمتهم الخميني موقفاً سلبياً تجاه الطاقة النووية والذي أفتى بعدم جواز اقتناء الأسلحة النووية . (خزار ، 2003 ، 76)

كما أن أمريكا وألمانيا والدول الغربية رفضت جميعها التعاون مع إيران في المجال النووي ، وفرضت حظراً شاملاً على إيران في كافة مجالات التسليح ، كما تعرضت المنشآت النووية الإيرانية للقصف الصاروخي العراقي أثناء الحرب العراقية الإيرانية.

(محمود ، 2005 : 53) حيث أثر القصف العراقي على سير عمل البرنامج النووي الإيراني وسبب خسائر اقتصادية كبيرة أدت إلى أزمة مالية خانقة داخل الجمهورية الإيرانية لم يستطع النظام الإيراني وقتها توفير الأموال الكافية للمضي في استمرارية عمل البرنامج النووي.

إضافة إلى أن الحكومة الإيرانية الجديدة الموجهة من الخميني ألغت جميع الاتفاقيات التي كانت قائمة مع الشركات الألمانية والفرنسية الخاصة بحماية البرامج النووية في إيران والتي بدأ العمل فيها هي الأخرى في عصر الشاه الأمر الذي أدى إلى انهيار البرنامج النووي الإيراني خلال الاعوام (1978-1980) فعلى سبيل المثال رفضت إيران في آذار مارس عام 1979م طلب شركة (KWU) الألمانية من أجل استمرار نشاطاتها في المشاريع الخاصة بمفاعل بوشهر ، وقد أدى هذا الأمر إلى قيام هذه الشركة بتسليم المواقع الخاصة بالمفاعل المذكور إلى إيران في أواخر آب عام 1979م وتقليصها الكادر العلمي بالموقع.(الكواز ، 2008 ، 238)

لم يعط النظام الجديد أهمية لهذه البرنامج بعد الثورة بالنظر إلى إعطاء أولويات اعتبرها ذات أهمية أكبر بالنسبة له كتأمين الثورة وحمايتها ونشر مبادئها وأفكارها في الداخل والخارج .

وبناء على ذلك يتضح أن البرنامج النووي الإيراني عانى خلال السنوات الأولى من عهد الجمهورية الإسلامية من التهميش نتيجة الكثير من العوامل الداخلية والخارجية كالأزمة الاقتصادية والسياسية والحرب العراقية الإيرانية وامتناع الدول صاحبة الخبرات والداعمة للبرنامج النووي من قبل ، عن تقديم الخدمات والمتطلبات اللازمة للبرنامج .

3.1.3 المرحلة الثالثة : مرحلة الاهتمام الجزئي (1985-1992)

بدأ البرنامج النووي الإيراني يشهد مزيداً من قوة الدفع ، وأدت تطورات الحرب مع العراق إلى إحداث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني وفي المجال النووي خاصة ، حيث وجدت القيادة الإيرانية أن من الضروري الاهتمام بإعادة إحياء البرنامج النووي. (بيومي ، 56، 2013)

بدأت الحكومة الإيرانية تتحرك بسرعة للحصول على الأسلحة النووية ففي عام 1986م اتخذت قراراً باستئناف العمل بمحطات بوشهر ، وقاد علي أكبر رفسنجاني الذي شغل في حينه رئيس البرلمان الإيراني إعادة بعث الحياة للبرنامج بما في ذلك برنامج الأسلحة النووية .

(الراوي ، 2006 ، 123) وفي عام 1986م أعلن آية الله الخميني التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية ، كما وقعت إيران اتفاقاً مع باكستان للتعاون في المجالات النووية العسكرية عام 1986م تقوم باكستان بموجب هذا الاتفاق بتدريب الإيرانيين ومساعدتهم ومدهم بالخبرات اللازمة . (علي ، 2005 ، 38) كما وقعت الحكومة الإيرانية في عام 1987م اتفاقاً مع الحكومة الأرجنتينية للحصول على اليورانيوم المخصب لمفاعل طهران التجريبي ، ثم اتفقت في أعوام 1988-1989م مع جنوب أفريقيا للحصول على كميات من اليورانيوم لإجراء تجارب نووية.(عز العرب ، 1996 ، 30) كانت الحرب العراقية الإيرانية الدافع الأبرز للنظام الإيراني نحو الاهتمام من جديد بالبرنامج النووي باعتباره جزءاً من المجهود الشامل لإعادة بناء قدرتها التكنولوجية ، وبعد تعرض إيران للقصف بأسلحة كيميائية من قبل العراق ، أدرك قادة إيران أهمية امتلاك سلاح ردع لمواجهة ما يحيط بهم من تهديدات ، لذلك اهتمت إيران بإعادة إحياء البرنامج النووي الإيراني ، واسترجاع هيبة النظام الإيراني التي فقدتها خلال هذه الحرب وخاصةً أن الخميني اعترف عند توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بالهزيمة عندما قال " لقد تجرعت كأس السم".

اعتمدت إيران في تلك الفترة بشكل أساسي على الاتحاد السوفيتي حيث جرت محادثات بين الجانبين شارك فيها عن الجانب الإيراني (هاشمي رفسنجاني) الذي كان يشغل منصب رئيس مجلس الشورى وقتذاك ، ووافقت موسكو خلالها على تصدير أسلحة تتراوح قيمتها ما بين(2-4) مليار دولار إلى إيران ، بالإضافة إلى التعاون في المجال النووي . (الخزار ، 2006 ، 202)

ونظراً لما تتمتع به مدينه يزد الإيرانية من احتياطي يورانيوم تصل إلي (5000) طن ، أعلنت الحكومة الإيرانية عام 1987م أن لديها مشاريع في مدينة يزد تهدف إلى تجهيز وتوفير احتياطاتها الخاصة بالأنشطة النووية.(الكواز ، 2008 ، 241) ، حيث أجرت إيران خلال الفترة تشرين الثاني 1988م وحتى مطلع عام 1989م اتفاقيات مع بعض دول العالم ومنها كازخستان التي يوجد فيها أهم وأكبر مركز للأبحاث النووية ، كما تعاونت إيران أيضاً مع كوريا الشمالية على أثر الزيارة التي قام بها وفد إيراني رفيع المستوى برئاسة علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة في عام 1989م إلى بيونغ يانغ إذ تركزت المباحثات على تبادل المعلومات العسكرية والعلمية في مجال الصواريخ والتسلح بين البلدين .(العتيبي ، 2012 ، 29)

لجأت إيران على ما يبدو إلى الدول الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً بعدما أغلقت الولايات المتحدة عليها الأبواب وأوعزت إلى الدول الغربية حظر التعامل معها في المجال النووي.

استمرت إيران في جهودها النووية حيث أبرمت تعاقدًا مع الصين لتزويدها بالوقود النووي بتاريخ 15 يناير 1991م في فترة انشغال الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية حيث ساعد ذلك تمرير التعاقد الصيني الإيراني لاعتبارات سياسية ، إذ استلمت إيران ما يقارب 1000 كغم من غاز هكسافلوريد اليورانيوم و 400 كغم من مادة تترافلوريد اليورانيوم كذلك 400 كغم من مادة ديوكسيد اليورانيوم فضلاً عن 120 كغم من اليورانيوم المكثف الخام ، دون إشعار الوكالة الدولية للطاقة النووية . (حسنين ، 2011 ، 40) وفي عام 1991م أبرمت إيران مع الصين عقداً لتزويدها بالوقود النووي وبموجبه استلمت ما يقارب 1000 كغ من غاز هكسافلورايد اليورانيوم UF6 و 400 كغم من مادة ديوكسيد اليورانيوم دون إشعار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي السنة نفسها أبرم الرئيس رفسنجاني صفقة مع جمهورية الصين الشعبية لشراء مفاعلين نوويين بقدرة 300-330 ميغاوات . (زهرة ، 2015 ، 23)

4.1.3 المرحلة الرابعة : مرحلة الاهتمام الكثيف (1993-2001)

دخل البرنامج النووي الإيراني مرحلة الاهتمام الكثيف منذ بداية التسعينيات، حيث شهد البرنامج النووي الإيراني نشاطاً مكثفاً في كافة المجالات ، وأصبحت إيران تمتلك بنية أساسية كافية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة ، ووردت تقارير تشير إلى أن إيران لديها على الأقل 200 عالم، ونحو 2000 شخص يعملون في مجال البحوث النووية . (سيد ، 2012 ، 8)

استغلت إيران فترة حرب الخليج الثانية وفترة تفكك الاتحاد السوفيتي في استقطاب العلماء والخبراء من جمهوريات الاتحاد السوفيتي للعمل في المعامل النووية الإيرانية ، كما ركزت بعد الانتهاء من الحرب العراقية على الاهتمام بالإعداد العلمي في المجالات النووية. (زلاقي ، 2010 ، 132) حيث واصلت الصين تعاونها مع إيران ففي عام 1993م وافقت الصين على إنشاء مفاعلين نوويين بقدرة 300 ميغاواط ، في إحدى المدن القريبة من بوشهر، وقد حاولت الولايات المتحدة من خلال عمليات الضغط على الحكومة الصينية للحيلولة دون

اتمام الاتفاق ، وفي عام 1994م عقدت إيران اتفاقاً آخر مع الصين لبناء مفاعلين نوويين لتوليد الطاقة الكهربائية ، وقد بدأ الصينيون بوضع خطط إنشائهما في جنوب إيران بقدرة 300 ميغاواط ، ويات متوقعاً أن أحد المفاعل سوف يقام في المنطقة القريبة من مدينة بوشهر .
(الكواز ، 2008 ، 244)

سارعت إيران في تلك الفترة من بناء قدراتها النووية للحصول على أسلحة نووية لحماية نفسها في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية التي أدت إلى اقتراب القوات الأمريكية منها بعد حرب الخليج الثانية وبناء عدة قواعد أمريكية في منطقة الخليج العربي .

جاء التطور الأبرز في البرنامج خلال عام 1995م حين وقعت الحكومة الإيرانية عقداً مع روسيا لتنفيذ مشروع بوشهر تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تم بموجبه حصول الإيرانيين على مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف بطاقة 1000ميغاواط ، وبموجب الاتفاق تقرر إنجاز أول مفاعل نووي في بوشهر لتوليد 30 - 50 ميغاواط خلال أربع سنوات ، وتدريب 15 خبيراً نووياً في روسيا .(javed ، 2006)

كما أُعلن في منتصف عام 1995م عن مسئولين إيرانيين أن إيران خصصت 800 - 900 مليون دولار من أجل الحصول على مفاعلين نوويين من الصين بقدرة 300ميغاواط يعملان بالماء الثقيل .(تقرير الوكالة الدولية ، 2004)

وفي أواخر عام 1995م بدأ الصينيون العمل في مجمع خرج ، حيث قاموا بتركيب نظام لتخصيب اليورانيوم ذي خاصية تمكن إيران من إنتاج أسلحة نووية بصورة تدريبية كما أسهم وقوع حادث بمنشأة رشت التي تبعد نحو 9 كيلو إلى الشمال من مدينة كيلان والذي تعرض فيه حوالي خمسين شخصاً للإشعاع النووي إلى تسليط الضوء على البرنامج النووي خاصة أن هذا الموقع الجديد لم يكن معلوماً من قبل .(الراوي ، 2006 ، 134)

استغلت إيران العلاقات المتوترة بين الصين وأمريكا في تلك الفترة لتبدأ بتطوير علاقاتها مع الدول الآسيوية وخاصةً مع الصين ، فهناك قواسم سياسية واقتصادية ومصالح مشتركة استغلها كل طرف للاستفادة من الآخر ، حيث إيران بحاجة إلى التكنولوجيا النووية ، والصين

بحاجة إلى الغاز الطبيعي المسال لأنّ إيران تملك ثاني أكبر احتياطيّات العالم تسعى الصين إلى الاستفادة من ذلك .

وفي 1999/1/8 وقعت إيران صفقة قيمتها 780 مليون دولار مع روسيا، وخلال مراسم التوقيع تم الإعلان عن رفع قيمة الصفقة إلى 850 مليون دولار يتم بموجبها بناء مفاعلين نوويين بالقرب من مدينة بوشهر. وتقع المنشآت النووية في بوشهر على بعد 730 ميلاً جنوب طهران وتبتعد عن مدينة بوشهر 15 ميلاً، وتضم هذه المنشآت مفاعلين تبلغ طاقة كل منهما 1200 ميغاواط ولكن غير مكتملين، وكانت شركة سيمنس الألمانية قد بدأت في تشييدهما عام 1976م وعلى الرغم من أن مسيرة بناء هذين المفاعلين قد توقفت عام 1979م مع سقوط الشاه، إلا أن إيران حافظت عليهما حتى تم التوقيع على الاتفاقية المذكورة مع روسيا . (تقرير الوكالة الدولية ، 2004)

كانت سرعة الإنجازات الإيرانية في إعادة تشغيل برنامجها النووي ووصوله إلى مستوى متقدم جداً من التكنولوجيا والمعدات والخبرات النووية ، بسبب انشغال القوى الكبرى بنتائج حرب الخليج الثانية ، ونتائج تفكك جمهوريات الاتحاد السوفيتي كما أن الولايات المتحدة لم تمارس الضغط الكافي على روسيا والصين للحيلولة من إمداد إيران بالتكنولوجيا النووية .

رغم الضغوط التي مارسها الولايات المتحدة على روسيا فإننا نجد أن التعاون الروسي الإيراني قد استمر ففي مطلع عام 2001م قام الرئيس الإيراني محمد خاتمي بزيارة روسيا ، وتم خلال الزيارة توقيع اتفاقيات للتعاون في مجالات عدة ، في مقدمتها التعاون التكنولوجي في المجال النووي مبرراً هذه الاتفاقيات بحق إيران في استخدام الطاقة النووية في المجالات السلمية دون المجالات العسكرية . (عبد المؤمن ، 2007) يتضح مما سبق أن إيران استفادت خلال هذه الفترة من الخبرات الروسية والصينية ، سواء ببناء منشآت نووية أو على مستوى الخبرات والتدريبات الخاصة لتخريج الكادر البشري القادر على الاعتماد على الخبرة المحلية .

5.1.3 المرحلة الخامسة : مرحلة الأزمة وفرض العقوبات (2002-2015)

في منتصف أغسطس عام 2002م انفجرت الأزمة النووية الإيرانية على الساحة الدولية على أثر المؤتمر الصحفي الذي تحدث فيه علي رضا جعفر زادة الناطق باسم المجلس الوطني

المعارض المنعقد في واشنطن ، حيث عرض خلاله صوراً لمنشآت نووية إيرانية سرية في منطقة "ناتانز وارك" بعيداً عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية ، حيث بين أن منشأة ناتانز منشأة لتخصيب اليورانيوم ، وموقع اراك مصنع للماء الثقيل ، وأفاد خلال المؤتمر أن حركته مررت المعلومات للإدارة الأمريكية ، وأظهرت الصور عبر الأقمار الصناعية أن جزءاً من هذه المنشآت مبنية تحت الأرض ، وهي محاطة بسيج أمني كبير ، وتبدو كأنها مصممة لمقاومة الضربات الجوية.(Kerr ، 2005) أدخل هذا المؤتمر البرنامج النووي الإيراني في أخطر أزمة عرفها البرنامج بين إيران والقوى الدولية والإقليمية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

كما أسهم إعلان إيران عام 2003م بأنها تطور استخدام مفاعل نووي صغير يعتمد على المصادر المحلية والقدرات الذاتية في قرع صفارات الإنذار الدولية فالتخصيب وإنتاج الماء الثقيل ، واستخراج الوقود النووي من مصادر محلية يعني في مفهومهم أن ذلك يسهم بشكل فاعل في تطوير دورة وقود نووية محلية ومن ثم صناعة أسلحة نووية .(حسنين ، 2011 ، 44)

وفي أغسطس عام 2003م طرأ حدث مهم وجديد على الأزمة النووية الإيرانية مع اكتشاف الوكالة الدولية للطاقة الذرية آثاراً مشعة بدرجة عالية موجودة في عينات مأخوذة من البيئة في إيران ؛ الأمر الذي اعتبرته دليلاً على قيام إيران بتثقيع اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة الدولية ، وأظهر التحليل وجود مستويات عالية لتخصيب اليورانيوم تتطابق مع المستويات الموجودة في المواد المستخدمة في إنتاج السلاح النووي .(محمود ، 2005 ، 13)

جاء هذا التطور ليشكل نقلة جديدة وهامة للأزمة النووية الإيرانية ، حيث انتقلت من مرحلة الشكوك إلى مرحلة الاتهام المباشر نظراً لاكتشاف الوكالة الدولية للطاقة الذرية آثاراً مشعة بدرجة عالية وأصبح مع المجتمع الدولي أدلة مادية تثبت وجود أنشطة نووية سرية تجري خلف الوكالة الدولية للطاقة ، الأمر الذي أسهم في زيادة قلق المجتمع الدولي من هذه النشاطات. أعطت هذه الأدلة ذريعة للمجتمع الدولي للضغط على إيران لإظهار مزيد من الشفافية تجاه أنشطتها النووية .

وفي سبتمبر عام 2003م وافقت إيران على اقتراح قدمته بريطانيا وألمانيا وفرنسا، يقضي بأن تكشف إيران عن نشاطاتها النووية حتى أكتوبر، وفي 21 أكتوبر عام 2003م ، أبرم

وزراء خارجية الترويك الأوروبية والوفد الإيراني برئاسة حسن روحاني خلال اجتماع في قصر سعد أباد في طهران اتفاقاً يقضي بوقف إيران تخصيب اليورانيوم بشكل طوعي ولفترة محدودة، لإثبات حسن نيتها وسلمية برنامجها النووي، في المقابل التزمت بريطانيا وفرنسا بمنع إرسال الملف النووي إلى مجلس الأمن . (حبيب ، 2015)

كذلك وقعت إيران اتفاق باريس عام 2004م والذي تلتزم إيران بموجبه بالوقف التام والشامل لأنشطتها النووية طيلة فترة المفاوضات مع الترويك الأوربية ، وبحيث تمتنع إيران عن الاستمرار في عمليات تخصيب اليورانيوم ، أو تشغيل أجهزة الطرد المركزي وذلك مقابل تعهد الترويك بتقديم الدعم التكنولوجي لإيران في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتزويدها بمفاعل يعمل بالماء الخفيف لتوليد الكهرباء والالتزام بتزويدها بالوقود النووي إلى جانب وقف إحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن . (مختارات إيرانية ، 2005 ، 78)

الملاحظ أن إيران كانت تلعب على كسب عامل الوقت في المفاوضات ، مع التريد الرسمي المستمر من قبل قادة إيران أن البرنامج النووي الإيراني لن يتوقف تحت أي ظرف ومهما كانت العقوبات وأنه موجه لخدمة الأغراض السلمية .

بالرغم من الاتفاق استمرت إيران في تشغيل برنامجها النووي وحالت دون تمكن مفتشي الوكالة للطاقة النووية ، وفي ديسمبر عام 2004م تمكن مفتشو الوكالة الدولية نتيجة وشاية من المعارضة الإيرانية في الخارج من الوصول إلى موقعين عسكريين إيرانيين هما : بارجين ولافيزان. وقد تبين أن الموقعين معدان لاختبار المتفجرات التقليدية وخزن عدد ومواد نقلت إليهما من مواقع أخرى كانت قد صنفت بأنها ذات طبيعة نووية وفي مارس عام 2005م رفضت إيران الزيارة الثانية لموقع بارجين من قبل مفتشي الوكالة على أساس أنها غير مسوغة. (الشمري ، 2007) وهذا ما دعا الوكالة إلى القول بأن هذا الرفض عطل جهد المنظمة الدولية في التحري عن أجهزة الطرد ومصدر التلوث باليورانيوم عالي التخصيب الذي كشفته في أحد المواقع فيما لم تظهر تحاليلهم في مواقع أخرى أي شيء يدعو للشك.

وبعد نجاح الرئيس أحمد نجاد بدأت تظهر ملامح أزمة في البرنامج النووي الإيراني فقد أكد أحمد نجاد في أول مؤتمر صحفي له بعد انتخابه (26 يونيو 2005) بشكل صريح " أن

حق الشعب الإيراني في الحصول على التكنولوجيا النووية المخصصة للأغراض المدنية ، داعياً أوروبا إلى أن يكون أداؤها قائماً على أساس الاحترام المتبادل والوفاء بوعودها " . وأشار نجاد إلى أن حكومته ستعتمد مواصلة المباحثات النووية مع الاتحاد الأوروبي . (العلاف ، 2007) كما رفضت وزارة الخارجية الإيرانية المقترح الأمريكي الذي ينص على تقديم بعض الحوافز الاقتصادية مقابل تخلي طهران عن برنامجها النووي وهذا في أول أيام تولي نجاد سدة الحكم (علي ، 2010 ، 176) فمنذ بداية فترة حكم الرئيس نجاد لم تكن مبشرة بإنهاء الأزمة النووية ففي أغسطس عام 2005م قامت الحكومة الإيرانية بفض أختام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، المركبة على بعض آلات الطرد، وأعلنت عن أنها ستستأنف العمل في معدات الطرد المركزي، إلا أنها امتنعت عن إطلاق أي تهديد بشأن تخصيب اليورانيوم . (الاعلام العربية ، 2015)

بالرغم من محاولة إيران تجنب أزمة المواجهة مع المجتمع الدولي ومع الولايات المتحدة إلا أن تصريحات أحمد نجاد بعد فوزة بالانتخابات قد أشعلت التحدي الدولي مع إيران ، وبعد فض أختام الوكالة الدولية للطاقة أضاف هذا الأمر سخونة للأزمة النووية جعل الوكالة تحول البرنامج النووي إلى مجلس الأمن الدولي .

1.5.1.3 : الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن :

وصلت قمة التوتر بين إيران والمجتمع الدولي بعد إعلان الرئيس أحمد نجاد في 11 أبريل 2006 أن إيران انضمت إلى مجموعة الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية بعد نجاحها في تخصيب اليورانيوم واستكمال دورة الوقود النووي لأغراض سلمية حيث قال " أنني أعلن رسمياً انضمام إيران إلى الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية ، وأن على الغرب احترام حق إيران بامتلاك التكنولوجيا النووية السلمية. (المجالي ، 2007 ، 62)

تقدمت الدول الخمسة دائمة العضوية في الأمم المتحدة بالإضافة إلى ألمانيا في 6 يونيو عام 2006م بعرض يتضمن حوافز لإيران في حال وافقت على تعليق نشاطها في تخصيب اليورانيوم ، غير أن مجلس الأمن أصدر قراراً في 31 يوليو من نفس العام يمهل إيران شهراً لوقف تعليق تخصيب اليورانيوم تحت طائلة فرض العقوبات واعتبرت إيران ذلك درياً من دروب المستحيل وأعلنت أنها ستبدأ بتشغيل معمل للماء الثقيل في آراك . (حسنين ، 2011 ، 51)

على إثر هذا الاصرار الإيراني ، أصدر مجلس الأمن قرار 1737 في 26 سبتمبر 2006م بفرض سلسلة من العقوبات على إيران لعدم امتثالها لقرارته المتعلقة بوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم وتعليقها ، وقد استهدفت هذه العقوبات في المقام الأول نقل التكنولوجيا النووية والصاروخية . (الانباء الكويتية ، 2006) أحدث إصرار إيران على المضي قدماً في البرنامج النووي تحولاً في الموقف الأوروبي لتدخل الأزمة بذلك مرحلة جديدة ، أدى إلى فرض عقوبات على إيران ترتفع تدريجياً مع تعنت إيران .

وبعد مدة قصيرة امتدت العقوبات في 3 مارس 2008 ، إلى أشخاص وكيانات إضافية، وفرض قيود على سفر الأشخاص، وشريط الصادرات من السلع ذات الاستخدام المزدوج النووي والمتعلق بالصواريخ إلى إيران. (دياب ، 2015) وفي سبتمبر 2009م ، قالت الولايات المتحدة أنها أجرت تحقيقات خلال سنوات ماضية تقوم على معلومات حصلت عليها بواسطة العملاء ، وصور الأقمار الصناعية ، تشير هذه التحقيقات إلى أن إيران تسعى إلى بناء محطات نووية في الجبال كما فرض مجلس الأمن الدولي في يونيو عام 2010م ، عقوبات جديدة شملت التعامل العسكري مع إيران ، منها القيام بمعاملات ومبادلات مالية مع الحرس الثوري الإيراني. (حبيب ، 2015) كما أعلنت واشنطن في يونيو/حزيران 2011 فرض عقوبات جديدة ضد قوات الحرس الثوري الإيراني وقوات الباسيج للمقاومة وقوات أعمال القانون الإيراني وقائدها إسماعيل أحمدي مقدم، وتم بموجب هذه العقوبات تجميد أي أصول تؤول للمستهدفين وتحظر تعامل كل الأميركيين أفراداً أو شركات من التعامل مع الجهات المذكورة. (الجزيرة نت ، 2012)

وجاء في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 2011م أنّ إيران تقوم بأنشطة لتطوير أسلحة نووية . ولفت التقرير الانتباه إلى المنشأة العسكرية في "بارتشين"، جنوب طهران، والتي لم تستطع الوكالة زيارتها منذ العام 2005 . قد مزجت التجارب التي تمت هناك بين المتفجرات وهي تشير إلى تطوير سلاح محتمل . (شبكة المصدر ، 2014)

ومع نهاية عام 2011م تزايدت بشكل كبير مخاوف الوكالة الدولية تجاه بعض جوانب البرنامج النووي الإيراني وانتقلت هذه المخاوف إلى اتهامات صريحة لإيران بعدم التعاون مع الوكالة لتبديد هذه المخاوف ، وقيامها بالعديد من الأنشطة والتجارب لتطوير سلاح نووي ووضع

تصميم لقنبلة نووية ، وإجراء أبحاث تضمنت نماذج محاكاة بالكمبيوتر لا يمكن ان تستخدم إلا لتطوير صاعق لقنبلة نووية ، إضافة إلى اختبار مكونات سلاح نووي ، وقيام إيران بالإعداد لإجراء تجارب نووية من خلال اختبار أجهزة تفجير خاصة في ممر تحت الأرض ، وهو ما زاد من مخاوف المجتمع الدولي وقوض الثقة في ادعاءات المسؤولين والخبراء الإيرانيين المتكررة بسلمية برنامج بلادهم النووي. (العكلة ، 2013 ، 244)

غير أن التطور الأهم الذي طرأ على البرنامج النووي الإيراني ما تضمنه التقرير الذي قدمه المدير العام للوكالة إلى مجلس المحافظين بتاريخ 24 إبريل 2012م والذي أشار فيه إلى العثور مفتشي الوكالة الدولية على جسيمات ملوثة ببيورانيوم مخصب لدرجة 27% في موقع "فوردوا" النووي خلال عمليات تحليل عينات بيئية تم أخذها من محيط الموقع المذكور في 15 فبراير من نفس العام ، وأشار التقرير إلى أن الوكالة وجهت رسالة إلى إيران طالبتها فيها بتقديم تفسير بوجود هذه الجسيمات الملوثة ، وكان رد إيران بأن هذا الأمر يعود لأسباب فنية خارجة عن إرادة المشغل. (العكلة ، 2012 : 2)

عملت إيران في ذلك الوقت على امتلاك التقنية النووية السلمية بشكل علني ومن أمام الوكالة الدولية للطاقة النووية ، وعملت بشكل سري ومن خلف الوكالة الدولية للطاقة على اكتساب خبرات نووية تستخدم لصناعة الأسلحة النووية ، وهذا ما جعلها تعمل على إخفاء الكثير من المعامل السرية ورفضها أكثر من عرض لتجميد نشاطها النووي .

وفي محاولة لإيقاف البرنامج النووي الإيراني تبنى الاتحاد الأوروبي عام 2012م عقوبات تحظر واردات النفط الخام، والمشتقات النفطية والمعدات الأساسية الإيرانية؛ وتجميد أصول المصرف المركزي الإيراني؛ وحظر التجارة بالذهب، والمعادن النفيسة، والألماس بين أعضاء الاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الإيراني. (شبكة المصدر ، 2013)

وبعد انتهاء فترة رئاسة أحمددي نجاد والتي وصلت أزمة البرنامج النووي الإيراني إلى أعلى درجات التوتر بين القوى الدولية والوكالة الدولية للطاقة من جهة وبين إيران من جهة أخرى . جاءت الانتخابات الرئاسية منتصف عام 2013 والتي فاز فيها مرشح الإصلاحيين المعتدلين حسن روحاني. وخلال فترة قصيرة من المفاوضات بين إيران ودول (5 + 1) بتاريخ

24 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 تم التوقيع على اتفاق حول تجميد مؤقت لأنشطة إيران النووية، حيث وُقِر الاتفاق (ومدته ستة أشهر) للأطراف زمناً كافياً للوصول إلى اتفاق نهائي، حيث وفر لإيران فرصة لاستجماع قواها. وفي يناير/كانون الثاني 2014 دخل الاتفاق المؤقت الذي وقع في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 حيز التنفيذ، حينها أفرجت الدول الغربية عن جزء من حسابات إيران ويسمح بإعادة تحويلها. (الجزيرة نت ، 2012)

يأتي هذا الاتفاق بعد أن أضعفت العقوبات الدولية قدرة إيران الاقتصادية ، وجعلت قيمة عملتها تتراجع إلى حد كبير، وتأتي أيضاً في وقت تشهد فيه طهران تحديات على مستوى السياسة الإقليمية ، وعلى رأسها الحرب الأهلية في سوريا، ودعمها لحلفائها هناك ، المتمثل بنظام الرئيس السوري بشار الأسد وحزب الله اللبناني الذي يقاتل داخل سوريا.

وبعد مفاوضات شاقة استمرت حوالي 18 شهراً، توصلت إيران والدول الكبرى (5+1) يوم 2 أبريل/نيسان 2015م في مدينة لوزان السويسرية إلى اتفاق إطار لحل ملف البرنامج النووي الإيراني . ويهدف الاتفاق إلى كبح تقدم البرنامج لمدة عشر سنوات على الأقل بتعليق أكثر من ثلثي قدرات تخصيب الإيرانية مقابل رفع العقوبات الغربية على طهران، بعد 12 عاماً من التهديدات بين الطرفين . (الجزيرة نت ، 2015)

مر تطور البرنامج النووي الإيراني بخمسة مراحل كان أولها مرحلة النشأة وإقامة البنية الأساسية في عهد الشاه وثانيها ما سمي بمرحلة عدم الاهتمام بالبرنامج النووي (1978-1985) عقب قيام الثورة الإيرانية حيث لم يكن أي اهتمام بالبرنامج النووي خلال تلك الفترة ، وكان ثالثها مرحلة الاهتمام الجزئي (1985-1992) حيث بدأت إيران تعطي اهتماماً بالبرنامج بسبب ما تعرضت له من قصف بالأسلحة الكيميائية خلال الحرب مع العراق ، وكانت المرحلة الرابعة مرحلة الاهتمام الكثيف (1993-2001) وهي تلك الفترة التي قامت بها إيران بعمليات تخصيب اليورانيوم بهدف الوصول إلى امتلاك السلاح النووي ، وأخيراً مرحلة الأزمة وفرض العقوبات والتي بموجبها حصلت أزمة البرنامج النووي الإيراني مع المجتمع الدولي وفرض حصار على إيران ومن ثم بدأت جولات من المفاوضات بدأت بتوقيع اتفاق جنيف عام 2013م وانتهت بتوقيع اتفاق مبدئي في لوزان بتاريخ 2 أبريل عام 2015م والتي تعهدت فيه

إيران على إيقاف عمليات التخصيب مقابل رفع الحصار المفروض عليها بشكل تدريجي
وسيتناول الباحث خلال فترة الدراسة أي تطورات أو اتفاقيات حول البرنامج في فصل آخر.

المبحث الثاني : الدوافع الإيرانية لبرنامجها النووي

يصرح خبراء علم الذرة أنه للحصول على يورانيوم يُستخدم في الأسلحة النووية يجب أن تكون نسبة تخصيب اليورانيوم 90% حيث يكون المخطط المعتاد على تخصيب نسب تتراوح من 20% إلى 60%، ومن ثم من 60% إلى 90%. والمعروف أن إيران أعلنت عن رفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى نسبة 20 في المائة بحجة الاستخدامات الطبية. فأيّاً تكن دوافع إيران النووية، سلمية كانت أم تسليحية ، فالثابت علمياً وتقنياً أن نجاح إيران في تخصيب اليورانيوم بنسبة منخفضة (3,5% ، ثم إلى 20%) يعني امتلاكها القدرة على رفع النسبة لتصل إلى اليورانيوم المستخدم في صناعة الأسلحة النووية ، والثابت أيضاً من الناحية الفنية البحتة أن الفارق بين القدرات النووية المدنية والعسكرية ليس كبيراً. (غالي، 2010)

فالنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية يشير إلى وجود عدد هائل من المواد الحساسة والمعدات ذات الاستخدام المزدوج مثل اليورانيوم متعدد النظائر أو المادة الانشطارية الخاصة كالبلوتونيوم 239 وغيرها. (العكلة ، 2011 ، 568)

يتناول هذا المبحث الدوافع التي دفعت إيران للسعي لتطوير برنامجها النووي ، حيث تتحرك السياسة النووية الإيرانية في إطار مجموعة من الدوافع والنوايا بعضها معلن والبعض الآخر غير معلن ، في حين يصر المسؤولون الإيرانيون على أن برنامجهم النووي يندرج في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في حدود ما تسمح به معاهدة حظر الانتشار النووي والتي وقعت عليها طهران ، في حين ينظر الكثير من المراقبين في المنطقة بعين الشك تجاه البرنامج النووي الإيراني ، خاصةً وأن إيران لا تفتقر لمصادر الطاقة التي من أجلها تفند أسباب امتلاك برنامجها النووي ، لذلك سنحاول قراءة الدوافع التي تحرك البرنامج النووي الإيراني وهي كما يلي:

2.3 دوافع البرنامج النووي الإيراني :

1.2.3 الدوافع السياسية :

ترتكز السياسة الخارجية الإيرانية على فكرة الاستحواذ وتحقيق مكانة متميزة في الساحة الإقليمية ، وتذهب بعض التقديرات إلى أن القيادة الإيرانية تعمل في إطار هذا التصور على القيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج ومنطقة شمال غرب آسيا ، وتصل الرؤى الرسمية الإيرانية إلى تصور إمكانية الاستفادة من التحولات الهيكلية في المنظومة الدولية في وضع استراتيجية استقطابية هدفها الأول ملء الفراغ الأيديولوجي في العالم الثالث عقب انهيار الاتحاد السوفيتي ، لذلك فإن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية . (محمود ، 2001 ، 60)

فإيران تحاول أن تلعب دور شرطي الخليج الذي لعبته في زمن الشاه لحساب المصالح الغربية ، لكن لحسابها الخاص هذه المرة مستفيدة من الخلل في توازن القوى الإقليمي خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار الدولة العراقية ، وبحسب بعض المراقبين فإن سلوك إيران تجاه منطقة الخليج العربي يرتكز على دوافع الرغبة في السيطرة والهيمنة والتوسع على حساب دول الخليج العربية إلا أن الوجود الأمريكي الحالي في الخليج شكل عائقاً أمام تطلعاتها ، ومع ذلك فإن إيران تسعى إلى تقوية دورها الإقليمي للبروز كدولة فاعلة في منطقة الشرق الأوسط . (العكلة ، 2013 ، 136) من الواضح أن إيران تسعى إلى إقامة علاقات مع الدول العربية في الخليج حسب مصالح وتوجهات إيران ومن منطلق فرض القوة ، حيث رفضت تماماً إعادة الجزر الإماراتية الثلاثة إلى الإمارات وهددت بالحرب إذا حاوت الإمارات استعادتها .

كما أن إيران على قناعة تامة بأن المكاسب التي ستحققها من جراء امتلاكها للتكنولوجيا النووية تفوق كل العروض التي يستطيع أن يقدمها المجتمع الدولي لها، إذا هي تخلت عن برنامجها النووي، وأن الفرصة التي تمنحها الظروف الدولية الراهنة المواتية لإيران لتحقيق هذا الحلم قد لا تعود في المستقبل أبداً إذا هي أضاعت هذه الفرصة، ولهذا فإنها تبدو مصممة إلى أبعد حد على المضي قُدماً في تطوير برنامجها النووي بما يمكنها من تخصيص اليورانيوم، وهي الخطوة الأهم في طريق الوصول إلى تصنيع الأسلحة النووية. (أبو بكر ، 2013)

خاصةً وأن امتلاك إيران للسلاح النووي سيؤثر على محاور التوازنات في المنطقة بل قد يجعل إيران، قادرة في المستقبل على فرض رؤيتها لبعض المشكلات العالقة بينها وبين بعض الدول الخليجية مثل قضية الجزر الإماراتية الثلاث ، وهو الأمر الذي ستكون إيران قادرة على حسمه مع دول الخليج استناداً إلى تفوقها في القوة العسكرية التقليدية والقدرات النووية في المستقبل.

2.2.3 الدوافع الاقتصادية :

صرحت الحكومة الإيرانية أن البرنامج النووي يرمي إلى تأمين 20% من طاقتها الكهربائية بواسطة المواد النووية ، وذلك لتخفيض استهلاكها من الغاز والنفط ، كما أن إيران أنفقت جزءاً كبيراً من الثروة القومية خلال فترة حكم الشاه على شراء هذه المعدات . لا سيما أن الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد من معدلات استهلاك الطاقة المتولدة عن طريق النفط والغاز ، مما سوف يساعد بدوره للحفاظ على هذين الموردين بهدف توجيههما نحو التصدير من أجل الحصول على المزيد من العائدات المالية . (محمود ، 2003 ، 82)

حيث تدرك إيران أهمية هذه الطاقة وأهميتها في دفع عجلة الاقتصاد ، كما تدرك أهمية ديمومتها لذلك عمدت إيران إلى المسارعة لكسب هذه الطاقة ، وذلك للتقليل من الاعتماد على النفط القابل للنضوب ، وهو ما سيعمل على تعزيز المجال الطبي والزراعي والعسكري .

وهذا ما دفع (علي أكبر صالحی) ممثل إيران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقول " أنه قبل الثورة الإسلامية عام 1979م كان عدد سكان إيران (30) مليون نسمة وكانت عائدات النفط الإجمالي حينها (22) مليار دولار ، ولكن اليوم تضاعف عدد سكان البلاد إلى (65) مليون نسمة وأصبحت عائدات النفط (44) مليار دولار ، وليس ذلك فحسب بل نحن الآن ندير بلادنا بـ (24) مليار دولار من عائدات القطاعات النفطية وهو أمر يعد معجزة، إن مقدار (6000) ميغواط من الكهرباء التي تولد نووياً ستوفر على البلاد حوالي (200) مليون برميل من النفط سنوياً أي ما يعادل توفير حوالي أربعة مليارات دولار سنوياً . لذا يجب الأخذ بالاعتبار أن احتياجات النفط لن تدوم إلى ما لا نهاية ". (الكواز ، 2008 ، 249)

ومع ذلك يرى الكثير من المحللين أن الدوافع المشار إليها لا تبدو منطقية ، فالمفاعلات سوف تكلف مليارات الدولارات ، وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية لدولة مثل إيران تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط والغاز الطبيعي يمكن استخدامه لتوليد الكهرباء بتكلفة لا تتعدى 18-20 % من تكلفة الكهرباء النووية علاوة على أن إيران ركزت إنشاء مفاعلاتها النووية جنوب البلاد ، وهو ما يقلل إمكانية الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية للمدن والمصانع الإيرانية . (العكلة ، 2013 ، 143) .

بعد هذا نخلص بالقول أن هناك دوافع عسكرية سرية للبرنامج النووي الإيراني ، وذلك لأن المناطق الجنوبية من إيران والتي تتركز فيها المفاعل النووية مناطق خالية بعيدة عن الاحتياجات الاستهلاكية بعكس المناطق الشمالية من إيران التي يمكن الاستفادة من هذه الطاقة لتركز المصانع وازدحام السكان في هذه المناطق .

3.2.3 الدوافع الامنية والعسكرية :

على الرغم من وجود قدر عال من الثقة الذاتية بالقدرات الإيرانية إلا أنه يسود شعور عام بانعدام الأمن ففي السنوات العشر الأخيرة شهدت المناطق الشرقية والغربية من إيران انهيار دولتين بفعل ضربها من قوى دولية كبرى عبر عمليات عسكرية واسعة النطاق حيث تهدد القوى الدولية إيران من حين لآخر بنفس تهديد تلك الدولتين . (بول روجرز ، 2010 ، 6) فهناك شبه إجماع على أن هناك دوافعاً عسكرية وراء البرنامج النووي الإيراني، استناداً إلى أن الفكر الاستراتيجي الإيراني ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية الإيرانية والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية لإيران، وأبرزها أن إيران لا بد أن تستعد لأية احتمالات في المستقبل ، كما أن إيران استنتجت أنها لا يجب أن تعتمد كثيراً على القيود الذاتية التي قد يفرضها الخصوم على أنفسهم أو على تمسكهم بالالتزامات الدولية . (محمود ، 2003 ، 56)

لذا ينبع إصرار إيران على السير قدماً في هذا الجانب العسكري رغم ما تواجهه من عقوبات دولية وصعوبات وعراقيل من قناعة تعتبرها مشروعاً لامتلاكها السلاح النووي ، أسوة بدول أخرى في الدائرة الإقليمية ليست أكبر من إيران حضارياً ، مثل الهند وباكستان وإسرائيل ، بالإضافة إلى روسيا القريبة من حدودها الشمالية، هذا إلى جانب طموح إيران في أن تكون قوة

إقليمية عظمى قادرة على لعب دور مشابه للدور التركي أو الهندي في المنطقة . بالإضافة إلى أن السلاح النووي الإيراني سيشكل قوة ردع مضادة في وجه القوة النووية الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، إلى جانب ردع باقي الدول الأخرى في الدائرة الإقليمية ، لا سيما وأن إيران لن تنسى حرب الثماني سنوات بينها وبين جارتها العراق، حيث كانت الأخيرة تقصف إيران بمعدل حوالي 40 صاروخ سكود يومياً، إلى جانب القنابل الكيماوية التي كانت تتعرض لها أهداف الجبهة الداخلية في إيران. (سويلم ، 2013 ، 4)

كما تشعر إيران بالقلق من مستوى التسلح المتطور الذي وصلت إليه دول مجلس التعاون الخليجي وحصولها على كميات كبيرة من الأسلحة التقليدية الحديثة ، فضلاً عن الضمانات الأمنية التي توصلت إليها هذه الدول بموجب الاتفاقيات الامنية مع الولايات المتحدة التي قللت من إمكانية قيام إيران بممارسة ضغوط سياسية أو عسكرية عليها . (الراوي ، 2006 ، 85)

رسخت تجربة الحرب العراقية في الثمانينات واستخدام العراق لأسلحة كيماوية وبيولوجية دون رد فعل دولي حاسم ، بالمضي قدماً نحو تفعيل البرنامج النووي الإيراني ، وبعد احتلال العراق وما أفرزته من ترتيبات أمنية وتمركز القوات الأمريكية في منطقة الخليج القريبة من إيران دفع إيران للسعي للحصول على أسلحة غير تقليدية (نووية) لأنها تعرف سلفاً أن قدرتها الردعية التقليدية لا يمكن لها منافسة أي قوة غربية ، من هنا ركزت إيران على فكرة التسلح النووي .

4.2.3 الدوافع القومية والعقائدية :

تعتبر إيران التنازل عن البرنامج النووي من المحرمات حيث يصور بعض المسؤولين الإيرانيين هدف الحصول على التكنولوجيا النووية بأنه غاية قومية وتفويض وطني لا يمكن التبرؤ منه لأنها ترى نفسها من أقدم القوى العالمية التاريخية حيث يسيطر العامل القومي الفارسي داخل الشخصية الإيرانية كما يعتقد القادة الإيرانيين أن مستقبل التكنولوجيا النووية يشكل جزءاً جوهرياً من مكانة إيران في العالم . (بول روجرز ، 2010 ، 5)

لذلك تسعى إيران دائماً نحو التفوق الإقليمي وكان هذا سمة من سمات السياسة الخارجية الإيرانية المستمدة من تاريخ إيران الطويل ، إذ ترى نفسها مؤهلة على نحو فريد لتحديد

مصير وشكل المنطقة ،وعلاوة على ذلك تتصور نفسها واحدة من الدول الطبيعية في الشرق الأوسط باعتبارها امتداد لحضارة قديمة يمكن لها التأثير خارج حدودها. (المهدي ، 2013 ، 69)

ويمكن الجزم بأن إيران لن تتخلى عن برنامجها النووي التسليحي تحت أي ضغوط؛ لسببين الأول: أنه محور التقاف وتجمع الرأي العام الإيراني والجهة الداخلية حول نظام الحكم الديني، فإيران النووية هي وسيلة افتخار كل إيراني ببلده، حتى وإن تعرضت بلاده لانهيار اقتصادي واجتماعي وسياسي داخلي وعزلة دولية. أما السبب الثاني: فهو أن البرنامج النووي سيكون وسيلتها للتعامل بندية مع الدول الكبرى على الساحة العالمية؛ مما يساهم في تحقيق أهدافها في الساحة الإقليمية، ومد نفوذها إلى ساحات بحرية أوسع. (سويلم ، 2013 ، 1)

كما تقف الاعتبارات الخاصة لإيران لاستحضار فكرة الامبراطورية باعتبارها ماثلة في الشعور القومي الإيراني وتكشف عن ذلك كثرة التصريحات الإيرانية التي تتاهض القوى الكبرى وتسعى لتبيان قوة إيران ومكانتها الإقليمية بل والدولية واتهامها الغرب بمحاولة إبقاء إيران كواحدة من الدول النامية وحرمانها من أن تكون في مصاف الدول التكنولوجية المتقدمة. (غالي ، 2010) كما يعتقد المسؤولون ورجال الدين الإيرانيون أنهم لا يواجهون من يهدد بقاءها المادي بمعنى إزالتها من الوجود فالتهديد في حقيقة الأمر يتعلق ببقائها كدولة إسلامية شيعية تحتفظ بمبدئها الثوري الذي يعمل على تصدير تجربته خارج الحدود. (زهرة ، 2015 ، 13)

ومن أجل تحقيق هذا الهدف استخدمت التشيع متراساً يحمي هويتها القومية والثقافية ، ورمحاً تطعن به ، وسهماً ترمي به، ووسيلة تخترق بها الدول العربية والإسلامية ، وما تقوم به اليوم في العراق ودول منطقة الخليج العربي وبلاد الشام (سوريا ولبنان) ؛ يُظهر بوضوح مدى استغلال السلطة الإيرانية لهذا المرتكز. فعلى الصعيد الداخلي تعامل العربي الشيعي الأحوازي بمنطلق قومي عنصري، وتعامل السني الإيراني، وإن كان أعجمياً، من منطلق طائفي، حيث إنها ترى في الفكر الإسلامي السني مشروع تعريب، وترى في العربي عدواً ثقافياً وتاريخياً لا يمكن التعامل معه ، لكنها في التعامل الخارجي تقوم على استغلال عواطف الشيعي، عربياً كان أو أعجمياً ، ومحاولة ربطه بإيران من خلال الخطاب الطائفي المبني على العاطفة . (العلاق ، 2015)

المنتبع لسياسة إيران الخارجية يجد أن إيران تعمل على اختلاق مشاكل سياسية وأمنية في البلدان المجاورة ، وإن كانت تلك البلد خارج الاهتمام الإيراني حتي تمد نفوذها وتحرك أنصارها من الشيعة بنشر الفتن وإثارة القلاقل كما يحدث بالعراق وسوريا واليمن ولبنان وتحاول في البلدان الخليجية ولعل التحولات التي حدثت بالمحيط الإقليمي لإيران خير دليل على ترسيخ وتعظيم نفوذها ، وليس مستغرباً أن توظف إيران الأقليات الشيعية في المناطق المجاورة وتمدها بالمال والسلاح من أجل محاربة حكوماتها كما يحدث اليوم في اليمن والبحرين والمناطق الشرقية من السعودية ، حيث استفادت إيران من هذا التوظيف بجعل سياستها الخارجية أكثر فاعلية وتأثير . لذلك تعتبر إيران التنازل عن البرنامج النووي من المحرمات حيث يصور بعض المسؤولين الإيرانيين هدف الحصول على التكنولوجيا النووية بأنه غاية قومية وتفويض وطني لا يمكن التبرؤ منه.

5.2.3 دوافع استراتيجية :

تسعى إيران لتحقيق هدفين استراتيجيين في غاية الأهمية :

أولاً / انجاح تصدير الثورة :

حاولت إيران وهي في أوج حالتها الثورية بـ"تصدير الثورة" ، وسعت إلى ذلك بكل ما أوتيت من قوة وفشلت في كثير من الحالات، وحالفها الحظ في بعض المناطق، فحماية المستضعفين مبدأ أساسي من مبادئ الثورة الإيرانية وركن مهم في فكر الخميني ومن ورثوا وظيفة المرشد من بعده ورؤيتهم للعلاقة بين عالم الاستكبار الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ، وعالم المستضعفين الذي تمد لهم إيران يد العون والمساعدة . (العدوان ، 2013، 127) ومن هذا المبدأ تعتبر إيران أن الدول الخليجية هي دول وظيفية تخدم مصالح أمريكا وأن شعوب هذه الدول هي مظلومة يجب مدها بالمساعدة للتخلص من هذه الأنظمة لذلك تعمل إيران على مد الاقليات الشيعية في الدول الخليجية بالمال لتحقيق هذا الهدف.

ثانياً / ضمان التفوق في حالة توازن القوى :

تسعى إيران للتأثير في حالة التوازن الإقليمي من خلال رغبتها في الحصول على السلاح النووي ، ورغم أن إيران أصبحت غير مقبولة على المستوى الشعبي خاصةً بعد تناقض موقفها من حراك الربيع العربي ، فقد تم كشف أدوارها وتوجهاتها الإقليمية التي زادت من تعقيدات المنطقة استراتيجياً ، مما دفع الدول الخليجية بالتصدي لها ولمشاريعها في المنطقة عبر تحالفات عربية ودولية ، لذلك تسعى إيران بكل قوة لامتلاك التكنولوجيا النووية التي لا تمتلكها أي من دول المنطقة سوى إسرائيل والتي تعدها إيران تقف مع دول المستكبرين أي حلفاء أمريكا.

المبحث الثالث : أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي.

تعتبر منطقة الخليج العربي واحدة من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم ، اذ تستأثر هذه المنطقة بثروات جعلت منها قبلة للعالم ، ولا شك أن النفط واحد من هذه الثروات ، كما أن أهم ما يميز هذه المنطقة عن دونها من المناطق الأخرى هو كثرة القواسم المشتركة بين دولها ، فهناك شعور بالجماعية بين دول مجلس التعاون الخليجي قائم على وجود تماثل في الدين والثقافة والتاريخ والعرق ، وفي مقابل هذا التكتل هناك تكتل إقليمي بارز يشعر بالوحدوية بين تلك التكتلات وهي إيران ، حيث عمدت إلى إبراز نفسها كدولة فاعلة في المنطقة عن طريق إنشاء كيانات سياسية تحمل نفس الفكر الديني داخل دول الخليج العربي ، كما قامت بتقوية نفسها بإنشاء جيشها الوطني ، ولم تتوقف عند هذا الحد بل زادت أنها قامت بإنشاء برنامج نووي متعدد الأهداف كي لا تشعر أنها ضعيفة ووحيدة بين دول المنطقة . حيث شكل البرنامج النووي الإيراني محل نقاش دولي وإقليمي ، كون هذا البرنامج يشكل تهديداً كبيراً على دول مجلس التعاون الخليجي ، ولا يخفي أن الدور الإيراني قد تأثر كثيراً بفعل الانتشار الأمريكي فيها بعد حرب الخليج الثانية وبعد احتلال العراق عام 2003م ، وما تركته هاتين الحربين من اختلال للتوازن الاستراتيجي بفعل التواجد العسكري المباشر لهذه القوات .

وفي هذا المبحث سنتعرف على آثار البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج

العربي:

3.3 الآثار المحتملة للبرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي :

لا شك أن امتلاك إيران السلاح النووي سيؤدي إلى زيادة هيمنتها وسيطرتها على منطقة الخليج العربي حيث تتعدد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج سواء كانت بيئية أو أمنية وهي كما يلي :

1.3.3 الآثار السياسية للبرنامج النووي الإيراني :

عانى النظام السياسي الإيراني من العزلة الكبيرة بعد سقوط نظام الشاه عام 1979م والسبب في ذلك تعارض رؤية النظام السياسي الجديد مع الدول الكبرى من جهة ، ودعوات هذا النظام إلى تصدير ثورته إلى حلفاء الدول الكبرى في المنطقة من جهة أخرى ، مما خلق مخاوف وخشية كبيرة لدى الدول الخليجية جعلها تبحث وتوقع اتفاقيات أمنية مع الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا مما حدا بصانع القرار السياسي الإيراني أن يحث الخطى باتجاه استعادة إيران دورها في منطقة الخليج وكان من أبرز هذه الوسائل البرنامج النووي الإيراني ، ويمكن أن نلخص أهم الآثار السياسية للبرنامج النووي الإيراني في الآتي :

أولاً : تحسن دور إيران في المنطقة لأنها لاعب مهم إقليمياً؛ مما يؤدي إلى زيادة هذا الدور أولاً ، وثانياً عدم استثنائها من المخططات الدولية للشرق الأوسط بما يتعلق بتوزيع الأدوار والقوة فالمعروف أن احتلال العراق أدى إلى تبدل طبيعة الأدوار والقوى في المنطقة مما حدا بإيران إلى استغلال برنامجها النووي للضغط باتجاه عدم تجاهلها والتعامل معها. (حسن ، 2014 ، 253)

تسعى إيران لأن تصبح قوة إقليمية يحسب حسابها في المنطقة بحيث لا يمكن لأجندة سياسية إقليمية بدونها ، فإنها رأت بأن تعزيز مكانتها لابد وأن يتزامن مع تعزيز القدرات الدفاعية ولا سيما في الجانب الاستراتيجي النووي مما يسهم في وضع إيران كلاعب إقليمي بارز ضمن الدول الرئيسة في منطقة الخليج العربي .

ثانياً : الميل بميزان القوة السياسي باتجاهها . فعلى الصعيد الإقليمي فإن أهم الدوافع التي دفعت إيران إلى التمسك بحقها في حيازة التكنولوجيا النووية : هو البيئة الإقليمية غير المستقرة المحيطة بإيران فهي محاطة بقوة إما عدائية (العراق قبل 2003) أو غير موثوق بها

(باكستان وروسيا) أو متحالفة كلياً مع الولايات المتحدة (الدول الخليجية وتركيا وأفغانستان وأذربيجان) ، ويزيد من مؤشرات عدم الاستقرار تزايد الوجود العسكري الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى ، ولا سيما الدول التي تمثل المحيط الاستراتيجي الحيوي لإيران .
(حسن ، 2014 ، 253)

ثالثاً : الضغط الشديد التي ستتعرض له الأنظمة الحاكمة في منطقة الخليج العربي والتي تعدها إيران موالية للغرب والولايات المتحدة ، وذلك عن طريق الابتزاز السياسي التي ستفرضه إيران على دول الخليج بفعل عامل القوة العسكرية إضافة إلى القوة النووية والتي ستلوح بها إذا عارضها أحد في مشروع من مشاريعها التوسعية في المنطقة .

رابعاً : الضغط على القوى الدولية المتمركزة في منطقة الخليج وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية كي لا تعارض تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الخليجية التي لها أطماع سياسية فيها.

2.3.3 الآثار الأمنية للبرنامج النووي الإيراني :

يسيطر الهاجس الأمني على إدراك دول مجلس التعاون الخليجي للدور الإيراني بفعل العلاقات التاريخية التي تربط كلا الطرفين مما جعل موضوع الأمن في الخليج موضوعاً دائماً التناول بين دول المجلس والذي كانت دوافع نشأته الهاجس الأمنية من التحولات في إيران ، في سبيل البحث عن صيغة أمنية مشتركة ، بعيدة عن تطلعات الهيمنة ، وموضوع الأمن في الخليج لا يهم الدول الخليجية فقط بل أصبح موضوعاً عالمياً تتكلم فيه القوى الدولية وهذا بفعل ربط أمن الخليج بالأمن الاقتصادي العالمي وذلك بفعل أن أكثر من 50% من النفط العالمي يخرج من هذه المنطقة . أما أهم الآثار الأمنية فيمكن تلخيصها كما يلي :

أولاً / صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج :

من الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحاً نووياً صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج ، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية الخليجية، فإيران تطالب دوماً بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقاً من أن أمن الخليج هو مسؤولية دوله ، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول المجلس الست لتلك

القضية التي ترى في الوجود الأجنبي عاملا مهما لضمان أمنها، وفي ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران ، فضلا عما أوردته مراكز الدراسات المتخصصة في هذا الشأن ، ألا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج وذلك لعدة اعتبارات : (كشك ، 2005 ، 3)

أ - **الخلافا ت الحدودية** : شهدت المنطقة خلافا ت حدودية متعددة يمكن في أي لحظة أن يؤدي التنازع حولها إلى حرب، أبرزها استمرار الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية ورفض أي تسوية سلمية للموضوع ، إضافة إلى قضية الجرف القاري التي ظهرت مع احتجاج المملكة العربية السعودية والكويت على أعمال التنقيب التي قامت بها إيران منذ مايو من سنة 2000م والواقعة في المثلث الحدودي بين الكويت والسعودية وإيران ، وفي حين وصلت السعودية والكويت لاتفاق ينص على الاستغلال المشترك ، وفشلت الكويت وإيران في الوصول لحل نهائي.(المهدي، 2013 ، 169)

ب - أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها. (كشك ، 2005 ، 4)

ولهذا طالب سفير دولة الإمارات لدى واشنطن يوسف العتيبة بتاريخ 7 مايو 2015 ضرورة الحصول على ضمان أمني خطي من واشنطن خلال اجتماع الرئيس الأمريكي باراك أوباما في قمة كامب ديفيد مع قادة دول مجلس التعاون الخليجي، وأضاف العتيبة في كلمة بمعهد الأبحاث في واشنطن: نتطلع إلى نوع من ضمان أمني بالنظر إلى سلوك إيران في المنطقة. (أخبار المملكة ، 2015)

ج - **تلازم النظام الإقليمي الخليجي مع حالة عدم الاستقرار** ، إذ تتجدد عوامل عدم الاستقرار أو الأسباب الدافعة لها، فقد شهدت المنطقة حربا كل عقد، بداية بالحرب العراقية الإيرانية ، ثم حرب الخليج الثانية فالثالثة ، وما ينجر عن هذه الحروب من تداعيات متواصلة تفاقم من تدهور الوضع الأمني . (العيسوي ، 2008 ، 80)

د - امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولاً إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض، وبالتالي فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يمثل تراجعاً في العلاقات التي يشوبها توتر بالفعل نتيجة الإصرار الإيراني على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، واعتبار القضية شأنًا إيرانيًا داخلياً بالرغم من كونها إحدى أهم القضايا الثابتة على جدول أعمال القمم الخليجية السنوية. (العكلة ، 2013، 143).

ثانياً / تصدير العنف والفوضى لدول مجلس التعاون :

يؤدي امتلاك إيران للسلاح النووي إلى سعيها لتصدير العنف والفوضى إلى دول مجلس التعاون من خلال العمل على استغلال الأقليات الشيعية المتواجدين في دول المجلس ، حيث تطمح إيران في تصدير تجربتها الناجحة في العراق من خلال إمداد جماعات شيعية بالسلاح كوسيلة لإثارة الفوضى وعدم الاستقرار الذي يجلب حالة من الفلتان الأمني الداخلي ، ويكون ذريعة للتدخل الإيراني في الشؤون الخليجية تحت مسمى حماية الأقليات الشيعية ، وهذا ما أُنذر به عندما اشتعلت أحداث البحرين والتي كادت أن تؤدي إلى سقوط البحرين لولا تدخل قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي .

ثالثاً / تعريض منطقة الخليج العربي لخطر الحروب :

إن أصرار إيران على امتلاك السلاح النووي قد يؤدي إلى اشعال منطقة الخليج بالحروب التي من الممكن أن تشنها الولايات المتحدة أو تقوم إسرائيل بضربة عسكرية لتدفع دول الخليج عواقبها ، حيث إن احتمال المواجهة العسكرية سيخلّف أثراً ربما يكون هو الأخطر على دول الخليج العربي ، وهو ما يدفع إيران باتهام هذه الدول بدعوى ضلوعها في الترتيب لضربها سواء كانت هذه الدعوى حقيقية أو مزيفة ، وهنا قد تكون أول صواريخ الانتقام الإيراني موجهة إلى بعض البلدان الخليجية ، وعندها لن تجد دول الخليج مناصاً من الاستجارة من جارتها، إلا بدولة الجور العالمي (أمريكا) ؛ حيث لن يضيع الأمريكان تلك الفرصة النادرة الجديدة لتسويق

صفات بمئات المليارات من الدولارات على التسلح الخليجي ضد العدو الإيراني ، وهذا الملاحظ أنه قد بدأ من الآن.

3.3.3 آثار البرنامج النووي الإيراني على مستوى التوازن العسكري :

تمتاز القدرات العسكرية بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين إيران بالنوع التقليدي ، فمقارنةً بينهما تميل القدرات العسكرية لصالح الدول الخليجية بسبب أنها غربية متطورة عكس القدرات الإيرانية التي هي صناعة محلية أو من قدرات سوفيتية قديمة ، وإذا ما نجحت إيران بدخول النادي النووي يجعل ميزان القوى تميل نحو إيران مما يؤثر على المنطقة من عدة نواحي وهي كما يلي :

أولاً / تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى "الهند وباكستان والصين"، وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب تجاه دول الخليج العربي. (العكلة ، 2013، 345)

ثانياً / إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي وهو الأمر الذي أكد عليه يوشكافيشر وزير الخارجية الألماني بالقول "من أن تسلح إيران بأسلحة نووية سيكون بمنزلة (كابوس) لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن والاستقرار"، وهو المعنى نفسه الذي أكد عليه أمير دولة قطر بالقول "إن المنطقة مشمولة بالخطر إذا أخذنا بالاعتبار وجود دولتين نوويتين على أطراف المنطقة هما الهند وباكستان اللتان أصبحتا متساويتين في القوة النووية، بالإضافة إلى وجود البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم لن تقف الأطراف الأخرى موقف المتفرج مما يحدث . (كشك ، 2005 ، 4)

ثالثاً / الميل بالتوازن العسكري في المنطقة باتجاه الجانب الإيراني إذ ما عرفنا أن الجانب العربي يسعى منذ مدة ليست بالقليلة لتعزيز التوازن العسكري أو الميل باتجاهه ، لذلك وفر البرنامج النووي ثقلاً جديداً إلى التوجهات الإيرانية في المنطقة .

رابعاً / إبراز إيران كقوة غير تقليدية مما حدا بالمنظومة العسكرية التابعة لها بأن تنمو نمواً كبيراً وملحوظاً من خلال الإيمان بالقدرات التي تمتلكها وستمتلكها مستقبلاً وهذا ما نلاحظه بين مدةٍ وأخرى من خلال المناورات التي تقوم بها في الخليج العربي والتحدي الواضح والصريح لكل القوى الموجودة في المنطقة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما أدى إلى أن تظهر خلافات بين الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها في المنطقة بشأن عدم جديتها في حل الأزمة النووية . (حسن ، 2014 ، 256)

4.3.3 الآثار البيئية المباشرة :

رغم المحاولات الإيرانية المتكررة لتبديد المخاوف الخليجية إزاء البرنامج النووي الإيراني ، منذ أن طفا غلى السطح في العام 2003م من خلال تصريحات الرئيس السابق محمد خاتمي ، وحالياً عبر الرسائل والوفود الرسمية للدول الخليجية فإن هذه المخاوف تظل قائمة . (عبد، 2009 ، 23)

خصوصاً أن معظم المفاعلات النووية الإيرانية تعتمد على تقنيات سوفيتية قديمة أو روسية والتي لا تمتلك عناصر الأمان النووي المضمونة ، ومن ثم فإنه في ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية فإن إيران قد تسعى لإنجاز تسليحها النووي وإتمامه اعتماداً على آلات نووية أقل ضماناً ، وهذا ما تخشى منه الدول الخليجية .

كما أن عمر مفاعل بوشهر يبلغ نحو أربعين عاماً ، وتعددت الشركات التي صممته وبنته ، ومحدودية التقنيات والقدرات الفنية المتوفرة لدى إيران لتشغيله والحفاظ على السلامة فيه كلها تدفع إلى القلق. ولا شك أن المخاوف البيئية بما فيها تلوث المياه، والثروات الطبيعية الأكثر بروزاً في تصريحات المسؤولين الخليجيين وذلك لأكثر من سبب لعل أهمها وقوع مفاعل بوشهر الإيراني المبني على ضفتها من الخليج العربي فوق طبقة زلزالية ، وثانيها احتمال حدوث تسرب إشعاعي ، كما حدث في مفاعل تشيرنوبيل بأوكرانيا عام 1986م ومحطة فوكوشيما اليابانية عام 2011م ، أو احتمال توجيه ضربة عسكرية للمواقع النووية الإيرانية ، سواء من جانب الولايات المتحدة أو من قبل إسرائيل كما فعلت الأخيرة مع المفاعل النووي العراقي

" تموز " أو ربما حدوث خلل تقني داخلي يؤدي إلى كارثة تسرب إشعاعي.
(عبد، 2009 ، 23)

وتُعد الكويت أكثر الدول المعرضة لخطر حدوث أي تسرب إشعاعي ، وذلك لقربها من محطة بوشهر الإيرانية إذ لا تبعد أكثر من 272 كم ، وبالتالي فإن تأثيرات حدوث التسرب يمكن ان تصل إلى أجواء الكويت في أقل من 15 ساعة ، إذا كانت سرعة الرياح 5 أمتار في الثانية وأنه في حالة حدوث تسرب إشعاعي من مفاعل بوشهر فإن إيران ستكون الأقل تعرضاً من سكان دول الخليج العربي ، إذ لن يتأثر بها سوى 10% فقط من سكان إيران ، وأنها ستمثل فقط الإيرانيين المقيمين في القرى والمدن القريبة من تلك المواقع ، أما سكان الخليج العربي الذين يتعرضون للمخاطر الإشعاعية بحسب التقارير الدولية من 40 % إلى 100% .
(خزار ، 2011 ، 34)

1.4.3.3 المخاوف الخليجية من الآثار البيئية :

أثارت الهزة الأرضية التي ضربت ضواحي مدينة بوشهر في تاريخ 9 أبريل عام 2013م، قلقاً في دول مجلس التعاون والمجتمع الدولي من احتمال تعرض المفاعل النووي الإيراني لأضرار قد تتسبب في تسرب إشعاعي، إذ عبر مسؤولون في دول مجلس التعاون الخليجي خلال اجتماع عُقد في الرياض عن قلقهم الشديد حيال تداعياته على المفاعل النووي الإيراني الموجود في هذه المدينة، مطالبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإرسال فريق فني للمعاينة . واعتبروا أن الهزة الأرضية ينبغي أن تدق ناقوس الخطر حول سلامة المفاعل النووي باعتبار أنه يقع في منطقة النشاط الزلزالي في إيران، مطالبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتحرك سريع لمعالجة الوضع وحماية البيئة الطبيعية من أضرار محتملة من تسربات إشعاعية.
(المجلس الأعلى للأمن الوطني ، 2013)

ومما يزيد من قلق دول مجلس التعاون الخليجي تسييس بعض المسؤولين الإيرانيين لموضوع السلامة النووية ، حيث ظهرها على الإعلام بعد الزلزال محاولين التقليل من أهمية ما يُثار عن سلامة المفاعل ، دون توفير أدلة مقنعة بسلامته ، كما لم تكشف عن أي خطط للطوارئ في حال تعرض تلك المنشآت لأي حادث . وموقف إيران تجاه زلزال بوشهر يذكر تجاه

ما تناقلته الأخبار عن حادث فني داخل مفاعل بوشهر أيضاً، فالتكتم الرسمي وعدم التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يزيدان من قلق جيران إيران، وجيران المفاعل النووي، حول احتياطات السلامة فيها. (العويشق ، 2013)

لهذه الأسباب يتخوف مسؤولون وخبراء من حدوث كارثة بيئية وسط شكوك في قدرة إيران على احتواء أية كارثة نووية قد يسببها هذا المفاعل الذي يقع في منطقة تتعرض لزلزال بين الحين والآخر ، إذ إن من شأن أي تسرب أن يلوث مياه البحر بالإشعاعات، ويؤثر على عملية تحلية مياه البحر التي تعتمد عليها دول المجلس لتوفير المياه العذبة، كما ستتأثر الثروة السمكية، وسيتعين إخلاء السكان إلى المناطق الخالية من الإشعاعات.

من هذا المنطلق كانت دول الخليج قد شكلت لجاناً متخصصة لتقييم تأثيرات المفاعل النووي الإيراني في دولها. وقال طارق العبيد الأمين العام للمنظمة العربية الأوروبية للبيئة ، عن تشكيل الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، لجاناً عليا خليجية لتقييم التأثيرات البيئية من مفاعل بوشهر النووي الإيراني في الخليج العربي وإجراء الدراسات البيئية الدقيقة حول هذا الجانب. وأوضح العبيد أن اللجنة بدأت عملها لجمع المعلومات كافة ، وتقييم التأثيرات البيئية التي تنتج عن مفاعل بوشهر النووي الإيراني ، سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل حال تعرضه لتسرب إشعاعي جراء الهزات الأرضية ؛ كونه واقعاً على خط زلازل نشط . (الحجيري ، 2012 ، 1)

وخلاصة القول رغم أن إيران مؤهلة لامتلاك التقنيات النووية الحديثة، وأن احتمال التسرب الإشعاعي ضئيل، وقد يكون ملموساً في أسوأ الأحوال في الغذاء والمياه المتاخمة مباشرة لموقع مفاعل بوشهر، إلا أنه لا بد وأن تستعد دول مجلس التعاون لأسوأ الظروف والمتمثلة في وصول الملوثات وبدرجة عالية إلى مياه الخليج العربي وخاصة إلى الجزء الشمالي الغربي. وهناك إمكانية تأثر البيئة في دول الخليج بالمفاعل النووي الإيراني حتى وإن كان مفاعل بوشهر من مفاعلات الماء الخفيف الحديثة التصميم والمزودة بأنظمة سلامة وافية للتعامل مع حوادث التسرب لأية مواد مشعة .

الفصل الرابع :

سياسات دول مجلس التعاون الخليجي

تجاه البرنامج النووي الإيراني

المبحث الأول : موقف دول مجلس التعاون من البرنامج النووي الإيراني

المبحث الثاني : أدوات دول مجلس التعاون لحماية أمن الخليج

المبحث الثالث : أهداف سياسة دول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول

موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني

على الرغم من مضي أكثر من ثلاثين عاماً على إنشاء إيران لبرنامجها النووي إلا أن ملامح أزمة هذا البرنامج لم تطفو على السطح إلا بعد مؤتمر المعارضة الإيرانية والذي أعلنت فيه عام 2002م عن اكتشافها موقعين نوويين سريين لم تبلغ عنهما طهران الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبالرغم من الاهتمام العالمي لهذا المؤتمر الذي أدخل طهران فيما أصبح يعرف بأزمة البرنامج النووي الإيراني لم تبد الدول الخليجية بادئ الأمر أي موقف أو سياسة واضحة تجاه هذا البرنامج بالرغم من كم التهديدات الذي يشكلها عليها؛ مما أثر هذا السلوك سلباً على دور دول الخليج العربي في الحوار مع إيران للحد من برنامجها النووي وجعله دوراً محدوداً فقط .

ففي الفترة ما بين 2002 حتى عام 2005 مثلاً، بقيت تلك الدول صامتة في أغلب الأحيان ومتردة ولم تتحدث بشيء عن البرنامج النووي الإيراني ، ولا عن الأحداث التي تقوم بها إيران في العراق، ومع بداية عام 2005م بدأت الدول العربية بالتلمل وبدأت بالحديث عن مخاطر البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته السلبية المحتملة على كل شعوب منطقة الخليج. وعلى الرغم من أن الدور الإيراني عبر التاريخ كان يمثل تهديداً لدول مجلس التعاون، لم تتحدث هذه الدول عن الخطر النووي الإيراني، وإنما تناولته بعض الصحف العربية بخطوطها العامة .

لقد سعت السياسة التي سلكتها دول الخليج العربي لإبقاء النقاش حول البرنامج النووي الإيراني بعيداً عن المشاركة الشعبية، ربما كان الهدف من ذلك استرضاء إيران أو على الأقل الابتعاد عن معاداتها كدولة جارة قوية وفي الوقت نفسه حاولت تلك الدول الاعتماد على الدبلوماسية الأوروبية والقوة الأمريكية للتركيز على إيران، وردعها حيث واجهت طريقة التعامل الخليجية مع البرنامج النووي الإيراني انتقادات، وتساؤلات متعددة من قبل بعض شعوب المنطقة، واعتبرتها سياسة مزدوجة المعايير. (El-Hokayem ، 2006 ، 4)

وبغض النظر عن هذه السياسة المتبعة من دول مجلس التعاون إلا أن الدول الخليجية لم تكن غائبة عما يحدث في المنطقة بشكل نهائي ولكن كانت على ما يبدو تتبع سياسة النأي بالنفس وخاصةً بعد سقوط نظام صدام حسين في العراق وتكوين نظام حكم ذو أغلبية شيعية

مقرب من إيران، وتغير توازن القوى في المنطقة لصالح الأخيرة جعل دول مجلس التعاون تبتعد عن الحديث في موضوع البرنامج النووي الإيراني بشكل مباشر تحسباً من إثارة رد الفعل الإيراني تجاه دول المجلس . لقد وضعت دول مجلس التعاون الخليجي سياستها المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني وفق استراتيجية تقوم على خيار التسوية السلمية عبر المفاوضات مع المجتمع الدولي ، والتي هي الغائبة الحاضرة عن هذه المفاوضات فريما تكون غائبة في المفاوضات المباشرة وحاضرة لمجريات هذه المفاوضات بدقة عن طريق الولايات المتحدة والدول الكبرى .

فمنذ بداية أزمة البرنامج النووي بعد مؤتمر المعارضة الإيرانية توالى الاهتمامات والتصريحات من قبل المجتمع الدولي بهذا الشأن ، ولكن لم تبد دول مجلس التعاون بادئ الامر أي موقف بهذا الخصوص وبعد مضي فترة من الوقت أخذت دول المجلس تتلمل وتخرج بعض التصريحات من المسؤولين الخليجيين ؛ لهذا قسم الباحث موقف دول المجلس من البرنامج النووي الإيراني إلى مرحلتين وهما كما يلي :

1.4 مرحلة غموض الموقف 2002-2005:

أحدثت مفاجآت البرنامج النووي الإيراني المتتالية انقساماً على مستوى الرأي العام العربي عامة والخليجي خاصة ، فقد كان هذا التفاوت واضحاً في التأييد والرفض لإعلان إيران تخصيب اليورانيوم ، فالمؤيدون بنوا مواقفهم استناداً إلى حقائق عديدة منها : أن إيران لم تمتلك أسلحة نووية بعد ، فكل ما فعلته هو تخصيب اليورانيوم بنسبة 3.5 إلى 4 بالمائة وهذه النسبة لا تمكنها بأي حال من الأحوال من إنتاج قنبلة نووية ، والرافضون يعلمون حقيقة المطامع الإيرانية في بلادهم الخليجية وسعي إيران لتنفيذ مبدأ تصدير الثورة . (المطيري ، 2011 ، 75)

لم تتحدث دول مجلس التعاون عن الخطر النووي الإيراني، وإنما تناولته بعض الصحف العربية بخطوطها العامة، وبقي الحديث حول هذا الموضوع حصراً على الساسة الرسميين لدول المنطقة مع الوفود الأمريكية والأجنبية التي تزور المنطقة للتباحث حول مدى خطورته على أمن الخليج العربي وسلامته. وفي الوقت نفسه ركزت حكومات دول مجلس التعاون في تعاملها مع البرنامج النووي الإيراني على متابعة رد الفعل الشعبي في المجتمعات الخليجية تجاه هذا المشروع الإيراني من جهة، وعلى رد الفعل العربي وصمت القوى العربية تجاهه من جهة ثانية.

فلقد أشارت بعض الدراسات التي بحثت في استطلاعات الرأي العام في المنطقة العربية إلى وجود تعاطف من قبل بعض التيارات الشعبية العربية وبعض مواطني الدول الخليجية مع طموح إيران في سعيها لتطوير برنامجها النووي؛ لأنها لا ترى فيه تهديداً لدول الجوار العربية . (El-Hokayem ، 2006 ، 6) كانت الحكومات الخليجية في تلك الفترة قد انشغلت بعواقب الغزو الأمريكي للعراق وما أحدثته من فراغ أمني في المنطقة جعلها تراقب عن بعد موضوع البرنامج النووي الإيراني.

وفي عام 2005م عقدت قمة لدول مجلس التعاون في أبو ظبي طالب المجلس خلالها إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما طالب المجلس من المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل للوصول إلى ذلك . وجدد المجلس الأعلى مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج . (الامانة العامة للمجلس ، 2005 ، 3)

من هنا يمكن القول، أن موقف دول مجلس التعاون الخليجي من قضية البرامج التسليحية الإيرانية وبخاصة البرنامج النووي يتسم بشيء من الغموض والتردد وذلك بالرغم من الاهتمام العالمي بهذا الملف حيث تجنب رؤساء الدول الخليجية مواجهة إيران بصورة مباشرة في موضوع برنامجها النووي وأكتفت دول المجلس بالإشارة غير المباشرة خلال القمم الخليجية إلى برنامج إيران النووي بالرغم من الاتهامات الغربية التي تقول بأن طهران قد أصبحت قريبة جداً من صنع أول سلاح نووي .

وعلى ما يبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي كانت مهتمة بشأن البرنامج النووي الإيراني ولكن لم تظهر بالصورة مباشرة لعلمها أن الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت من أكثر الإدارات الأمريكية تشدداً ومن مصلحتها العليا عدم تمكين إيران من امتلاك أي أسلحة نووية يجعلها تشكل خطراً على إسرائيل وعلى قواتها المتواجدة في العراق ومنطقة الخليج ، وخلصت دول المجلس أن استعداد إيران أو استفزازها لن يجلب لها فوائد كثيرة وخاصة أنها ستُتهم بوقوفها مع الولايات المتحدة ضد إيران الذي من الممكن أن يعزز حالة الاحتقان والتوتر في العلاقات بين الجانبين .

2.1.4 مرحلة التصريحات المباشرة بعد عام 2005 :

في أول إشارة مباشرة بخصوص موقف دول الخليج من البرنامج النووي الإيراني كان من الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية الذي اقترح في وقت سابق على إيران ودول أخرى مطلة على منطقة الخليج عقد اتفاق بشأن جعل منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل يتم توسيعه لاحقاً ليشمل منطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل. وقال العطية "دعوت اليوم إلى ضرورة إبرام اتفاق بين دول مجلس التعاون وإيران والدول المطلة على الخليج وأعني العراق والدول الأخرى مثل اليمن لكي تكون هذه المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية"، وبرر العطية مقترحه بالخطر الذي قد يمثله البرنامج النووي الإيراني على الدول النفطية الخليجية التي لا تفصلها عن إيران إلا أميال قليلة من مياه الخليج. (العربية نت ، 2005)

وبعدها توالى التصريحات من المسؤولين الخليجيين فقد صرح وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل قائلاً "أن هناك كارثة محتملة سنصبح بصددتها إذا استمرت إيران بصددتها" كما انتقد السفير السعودي السابق لدى الولايات المتحدة تركي الفيصل "ما وصفه بعناد إيران وتشددتها فيما يتعلق بالقضية النووية ولكن جاءت كلمة نائب السكرتير العام لمجلس التعاون الخليجي "عبد الله بشارة" أكثر تأثيراً وتعبيراً عن مدى قلق دول المجلس تجاه البرنامج النووي الإيراني إذ قال "إن البرنامج النووي الإيراني أشبه بقلب موازين القوى وجعل إيران المتحكمة والمسيطرة الوحيدة في المنطقة وأضاف أن على دول مجلس التعاون أن تكون أكثر قوة ووضوحاً". (العكلة ، 2013 ، 228) في إشارة على ما يبدو إلى موقف دول مجلس التعاون المتناقض والمتردد تجاه البرنامج النووي الإيراني .

كان موقف الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الإماراتية أكثر وضوحاً في تعبيره عن القلق من القدرات النووية الإيرانية فقد صرح عقب لقاء مع الرئيس الفرنسي في منتصف يناير 2006م جاك شيراك في قصر الإليزيه رداً على سؤال حول نظرة الإمارات للبرنامج النووي الإيراني ورد قائلاً: "إن وجود قدرات نووية في منطقة الشرق الأوسط أمر ضار وهذا يعني أننا ضد وجود قدرات نووية في إيران . وأضاف هناك مخاطر لأي برنامج نووي في منطقة الخليج العربي ". (اليوم الإماراتية ، 2006)

وجاءت قمة الشيخ جابر الخليجية عام 2006م لتؤكد على ضرورة حل أزمة الملف النووي الإيراني ، باحترام الشرعية الدولية ، وحل النزاعات بالطرق السلمية ، كما جدد المجلس دعوته إلى ضرورة التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة ، وحث إيران على مواصلة الحوار الدولي ، والتعاون الكامل في هذا الشأن مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحث البيان إيران بالالتزام بالمعايير الدولية ، للأمن والسلامة ، وأن تراعي الجوانب البيئية في هذا الشأن بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . (الأمانة العامة للمجلس ، 2006 ، 4)

وخلال قمة الدوحة الخليجية عام 2007م والتي شارك فيها الرئيس الإيراني أحمدني نجاد حاول نجاد تطمين دول المجلس مؤكداً حق بلاده في الحصول على الطاقة النووية السلمية مؤكداً أن البرنامج النووي الإيراني يخضع لقوانين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وذكر أن قرارات مجلس الأمن التي طالبت طهران بوقف نشاطاتها النووية الحساسة "بنيت على معلومات خاطئة . " (حضاض ، 2007)

حاولت إيران في ذلك الوقت تهدئة الأجواء الساخنة في المنطقة وخاصة بعد بدء دول الخليج بالتصريح حول خطورة البرنامج النووي الإيراني على دول المنطقة . فقد كانت فترة الرئيس الإيراني أحمدني نجاد فترة تصعيد خطير مع المجتمع الدولي بشأن الملف النووي كما أن إسرائيل تلوح بإمكانية توجيه ضربة مباشرة للمفاعلات الإيرانية ، مما أعطى هذا الجو حالة من عدم الارتياح للقيادة الإيرانية فبدأت تحاول تطمين دول الجوار الخليجي بشأن البرنامج النووي لعل الاجواء الساخنة تبرد ، وتكون قد ضمنت أن دول مجلس التعاون لن تمارس ضغوطات على الادارة الأمريكية والمجتمع الدولي .

والحقيقة فإن اهتمام دول مجلس التعاون بالملف النووي الإيراني لا يمكن أن يفهم باعتباره حملة متكاملة من أجل الضغط على إيران للتعاون مع المفاوضين الأوروبيين، كما أن الطريقة التي اختارتها دول المجلس في بيان موقفها من التحديات النووية الإيرانية تتمثل في سياسة تلمح لتكريس روح المناقشة والحوار لاسترضاء إيران من أجل ألا تعادي القوى المجاورة لها، والاعتماد على الدبلوماسية البريطانية والقوات الأمريكية في التصدي لإيران وردعها، ويبدو أنها طريقة عملية وواقعية أكثر من غيرها. (موقع البينة ، 2006 ، 2)

بدأت دول مجلس التعاون بتوضيح موقفها من البرنامج النووي الإيراني بعد ظهور ملامح أزمة داخل البيت الخليجي لاسيما بعد كثرة الحديث الدولي والإقليمي عن البرنامج النووي ، وعدم إظهار أي اهتمام من دول مجلس التعاون بخصوص هذا البرنامج والذي من المفترض أن يكون لهم موقفاً واضحاً ؛ من البرنامج الذي سيشكل عليهم تهديداً مستقبلياً خطيراً ، ويسبب للحكومات الخليجية إحراجاً داخلياً بين شعوبهم.

وبشكل عام يوجد العديد من القيود التي تحد من الموقف الخليجي وتجعله غير راغب في اتخاذ مواقف أكثر حدة تجاه البرنامج النووي الإيراني ومنها أن إيران الجارة الكبيرة والتي لها علاقات متميزة بحكم الموقع الجغرافي والتداخل الديني بينهم ، فضلاً عن إعلان إيران أكثر من مرة بسلامية برنامجها النووي ، وترى دول الخليج من غير الممكن توجيه الخطابات الحادة والقوية بهذا الشأن وتتجاهل البرنامج النووي الإسرائيلي الذي أنتج أكثر من 200 رأس نووي. كما أن هناك ثمة اتفاق بين دول مجلس التعاون حول وجود مصلحة عليا لهذه الدول في دعم السياسة الدولية القائمة على ضمان عدم امتلاك إيران قدرات نووية عسكرية وإيجاد الضمانات الكافية لإجهاض أي محاولة إيرانية لصنع أسلحة نووية .

3.1.4 الموقف الخليجي على المستوى الفردي :

أ - المملكة العربية السعودية : تصدرت المملكة بشكل واضح حملة المعارضة والقلق الخليجية من القدرات النووية الإيرانية ، وإن كانت لا ترغب بأي عمل عسكري أو توقيع عقوبات على إيران وهذا ما صرح به وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل الذي اتهم الغرب بمسؤولية تطور أزمة البرنامج النووي الإيراني بعد أن غض الطرف عن إسرائيل من امتلاكها للسلاح النووي ، وأكد الفيصل على ضرورة الحل الدبلوماسي للأزمة ، كما دعا إلى ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أي سلاح نووي . (المطيري ، 2011 ، 81)

ب - دولة الإمارات العربية : عبرت بشكل واضح عن القلق من القدرات النووية الإيرانية ، واعتبرت وجود مثل هذه القدرات في منطقة الخليج والشرق الأوسط أمر ضار بأمن واستقرار منطقة الخليج العربي وهذا ما عبر عنه رئيس دولة الامارات (خليفة بن زايد) أن موقف

الإمارات يدعو إلى نزع السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط ، مشيراً في الوقت نفسه أن البرنامج النووي الإيراني بات مسألة دولية خارج عن النطاق الإقليمي (مهودر ، 2009 ، 147)

ج - دولة الكويت : يتلخص موقف الكويت بتصريح أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بأن موقف دولة الكويت من هذا البرنامج في ثلاث مبادئ هي :

(*) تشجيع الحل السلمي وتفضيله على الحل العسكري للأزمة .

(*) الرغبة في تعاون إيراني كاملاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

(*) المطالبة بشرق أوسط خالي من أسلحة الدمار الشامل . (العتيبي ، 2012 ، 90)

د - سلطنة عُمان : عبرت سلطنة عُمان عن موقفها من خلال وزير خارجيتها يوسف بن علوي عندما قال : " نحن ضد أي نشاطات تستهدف إنتاج أسلحة نووية في المنطقة أو أي أسلحة دمار شامل أخرى في الخليج نحن دول ليست كبيرة وينبغي أن ننأى بأنفسنا عن أي صراع بين الكبار وأضاف أن البرنامج النووي الإيراني هدفه سلمي لأن إيران تسعى إلى إنتاج طاقة كهربائية بحدود 20 ميغاواط . (المجالي ، 2007 ، 92)

هـ - مملكة البحرين : أظهرت البحرين موقفها على لسان رئيس الوزراء البحريني الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة ، عندما أعلن أن مملكة البحرين أكدت مراراً موقفها الداعي إلى جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، وأن شعوب المنطقة في حاجة إلى تكثيف الجهود من أجل التنمية والتطور ، مع التأكيد على حق دول المنطقة بامتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية . (رئاسة الوزراء البحرينية ، 2006)

و- دولة قطر : يتضح موقف قطر في فبراير عام 2010م خلال جلسة للأسئلة والأجوبة بعد خطاب وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في منتدى أمريكا والعالم الإسلامي في الدوحة، حيث دعا رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني إلى حوار مباشر بين إيران والولايات المتحدة للحد من جعل المنطقة تدخل في سباق نووي يضر الجميع ، كما دعا لحل الأزمة النووية بالطرق السلمية ، والذي أكد أيضاً على أحقية إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية. (Will Fulton ، 2011)

4.1.4 موقف دول المجلس على المستوى الجماعي :

يتلخص موقف دول مجلس التعاون إزاء البرنامج النووي بأن هذه الدول تتبنى موقفاً يؤمن بمبدأ وجوب قيام اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الخليج ، وربما منطقة الشرق الأوسط عامة ويشمل (إسرائيل) بشكل خاص ، هدفه ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة منزوعة السلاح النووي ، أو منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، وأن تلتزم جميع دول المنطقة بتطبيق هذا المبدأ . وأن يتم ابتكار آلية دائمة وفعالة لتنفيذ ومراقبة الدول التي تمتلك برامج نووية خاصة للأغراض السلمية . (مهودر ، 2009 ، 148) أوضحت دول مجلس التعاون موقفها الجماعي خلال قمم المجلس المنعقدة كل عام ، والذي طالبت من خلال هذا القمم أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من أي أسلحة نووية في إشارة للبرنامج النووي الإيراني والإسرائيلي .

وكان الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لمجلس الوزراء السعودي أكد عقب اختتام مجلس التنسيق السعودي القطري المشترك في العاصمة القطرية الدوحة على أن موقف بلاده من الأزمة النووية الإيرانية هو موقف جميع دول مجلس التعاون الخليجي ، ويتلخص بمعارضة أي تسليح نووي في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي ، في إشارة إلى أن دول المجلس موقفها موحد بخصوص هذا الملف . (الشرق الأوسط ، 2010)

وتجدر الإشارة هنا أن دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى العراق واليمن وإيران هي من الدول الموقعة على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية كما أن الحكومة الإيرانية هي أول من تبني مشروع إعلان منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية عام 1974 في مشروع قدمته الجانب الإيراني بدعم من الحكومة المصرية . (خزار ، 2011 ، 38)

5.1.4 محددات موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني :

يحكم موقف دول المجلس تجاه البرنامج النووي الإيراني عدة محددات رئيسية دعت هذه الدول إليها بشكل فردي ، ومن خلال اجتماعات المجلس ، والذي سيطرحها الباحث كما يلي:

1.5.1.4 حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية :

تقر جميع دول مجلس التعاون الخليجي على أحقية إيران في التكنولوجيا النووية السلمية ولكن بشرط أن تكون تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الموقعة عليها طهران ، ولقد جاء في أكثر من بيان ختامي للدورات الخليجية المعقودة كل عام أن من حق دول المنطقة اكتساب التكنولوجيا النووية السلمية .

وجاء في ختام القمة الثانية والثلاثين المنعقدة في العاصمة السعودية الرياض عام 2011م، " يؤكد المجلس الأعلى على حق دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، في إطار الاتفاقية الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها ، وتطبيق هذه المعايير على جميع دول المنطقة ، مؤكداً على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وإخضاع كافة منشآتها النووية للتفتيش الدولي ، من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية". (الأمانة العامة للمجلس ، 2011 ، 3)

وكذلك صرح أمير دولة الكويت لدى استقباله هاشمي رافسنجاني الرئيس الإيراني الأسبق على حق طهران في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وأكد على أملهم في أن يكون البرنامج النووي الإيراني يصب في المجال السلمي لا العسكري . وتم التأكيد على هذا الموقف مرة أخرى خلال زيارة الرئيس الإيراني أحمدني نجاد للكويت عام 2007م ، عندما قال إن استخدام الطاقة النووية للطاقة السلمية أمر مرحب به عند الجميع . (المجالي ، 2007 ، 92)

لا تستطيع دول مجلس التعاون أن تطالب بمنع إيران من امتلاك الطاقة النووية السلمية ولكن أعلنت على أحقية إيران في التكنولوجيا النووية السلمية وحددت أن تكون تحت شروط الوكالة العامة للطاقة النووية ، لعلمها أن إيران غير جادة بهذا التصريح لأنها تخفي الكثير من المواقع النووية السرية التي لم تعلن عنها للوكالة الدولية خاصة بعد بيان العديد من تقارير الوكالة التي بينت أن إيران قامت بالكثير من النشاطات النووية المشبوهة ، لذا كان موقف دول المجلس يصرح بسلمية البرنامج وشروط الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

2.5.1.4 جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل :

أكدت دول مجلس التعاون أكثر من مرة على ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي ، لذلك أكدت قمة دول المجلس المنعقدة في الدوحة بتاريخ 4 ديسمبر 2007م على أهمية جعل منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل ، بما فيها الأسلحة النووية ، مؤكدةً على حق كافة الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. (الامانة العامة للمجلس، 2007 ، 2) وفي هذا السياق ، أكد المجلس على ضرورة مُطالبه إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، واخضاع كافة منشآتها النووية للتفتيش الدولي ، التابع للوكالة الدولية للطاقة. وطالب المجلس المجتمع الدولي بالضغط الكافي على إسرائيل للاستجابة لمطالب المجتمع الدولي ، في هذا الشأن. وهذا ما أكدت عليه دول المجلس على المستوى الجماعي والفردى. (الامانة العامة للمجلس، 2011 ، 3)

كما وطالبت المملكة العربية السعودية بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج ، ورحبت المملكة بالمفاوضات الجارية بين دول الترويكاء الأوربية (ألمانيا ، بريطانيا ، فرنسا) وبين إيران بشأن الملف النووي الإيراني ، وأن المملكة تأمل أن تسفر هذه المفاوضات عن نتائج إيجابية تخدم الاستقرار في المنطقة . وأعربت المملكة عن قلقها من مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وما لذلك من آثار سلبية كبيرة على البيئة وأمن واستقرار المنطقة . (موقع الخارجية السعودية ، 2013)

حددت دول المجلس منطقة الشرق الأوسط لتشمل كل من إيران وإسرائيل لكي لا يتوافق موقفها بالضبط مع موقف الولايات المتحدة والقوى الغربية الكبرى التي تطالب إيران بالتخلي عن برنامجها وتغض الطرف عن البرنامج النووي الإسرائيلي الأكثر منه خطورة لذلك تجد أن دول مجلس التعاون تذكر في دورات المجلس على إسرائيل التخلي عن أسلحة الدمار الشامل ؛ وتلمح بمنطقة الشرق الأوسط خالية من هذه الأسلحة لتشمل أيضاً إيران .

3.5.1.4 الابتعاد عن الخيار العسكري للمواجهة البرنامج النووي :

تُعارض دول مجلس التعاون الخليجي أي عمل عسكري ضد إيران بالرغم من التقارير التي تحدثت أن دول الخليج تضغط على الولايات المتحدة لضرب المفاعلات النووية الإيرانية ،

فقد جاءت تسريبات ويكيليكس عام 2010م والتي أظهرت برقيات من قادة دول الخليج تطالب بتدمير المفاعلات النووية الإيرانية بأسرع وقت قبل حصولها على السلاح النووي. (حسنين، 2011 ، 206)

وبغض النظر عن مصداقية هذه التسريبات التي لم تُبد طهران لها أي اهتمام ، ونفت صحتها الدول الخليجية ، فإن دول مجلس التعاون دعت في البيان الختامي للدورة الثلاثين المنعقد في الكويت عام 2009م إلى ضرورة حل الأزمة النووية بشكل سلمي ورحب المجلس الأعلى بالجهود الدولية القائمة لحل أزمة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية والدبلوماسية ، وعبر عن أمله في أن تسعى كافة الأطراف المعنية إلى التوصل إلى تسوية سياسية تبعد المخاوف والشكوك حول طبيعة هذا الملف ، وتحقق أمن واستقرار المنطقة . (الأمانة العامة للمجلس ، 2009)

وينفس هذا المسار صرح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أن السعودية تعارض اللجوء إلى الخيار العسكري لما سيتترك ذلك من انعكاسات سلبية جداً على دول المنطقة. (الطيار ، 2010) كذلك أعلن الأمير تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر رفضه أي عمل عسكري ضد إيران بسبب ملفها النووي . (شبكة الشاهد ، 2015) حيث ترى دول مجلس التعاون أنها ستكون أكثر الدول الذي ستتأثر بصورة سلبية من تصاعد الأزمة النووية مع القوى الغربية الكبرى . (الفرج ، 2007 ، 12)

لذلك تعارض دول المجلس أي ضربة عسكرية لإيران لعلها أن الحرب ستتسع حتى تشمل دول المنطقة كلها ، بالإضافة إلى تعطيل ما يقارب 15مليون برميل نفط يومياً وإغلاق مضيق هرمز التي تعتمد عليه دول المنطقة بتصدير نفطها إلى الخارج ، ودخول دول المنطقة في حالة فوضى، التي ستنتج عن القصف الإيراني الذي سيطل كافة دول المجلس بسبب وجود القواعد الأمريكية فيها ، بالإضافة إلى العمليات الإرهابية التي ستطال مؤسسات دول المجلس عن طريق خلايا شيعية تتبع الحرس الثوري الإيراني .

وخلاصة الأمر يتضح أن موقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه البرنامج النووي الإيراني ليس رافضاً تماماً وخاصةً إذا كان صحيحاً ما تعلن عنه إيران أنه مخصص

للاستخدامات السلمية ، لكنها تبقى متخوفة أن يتطور مستقبلاً وتستخدمه إيران لإنتاج معدات عسكرية ، وهذا حال الدول التي بدأت ببناء برامج نووية سلمية ثم تحولت بعد فترة إلى إنتاج أسلحة نووية عسكرية مثل باكستان وإسرائيل وكوريا الشمالية ، لذلك تطالب دائماً بشكل غير مباشر بجعل المنطقة خالية من أي أسلحة نووية حتى لا تدخل دول المجلس في صدام مباشر مع طهران بهذا الشأن وتدعو كل حين على العمل لحل أزمة البرنامج بالطرق السلمية وتجنب أي عمل عسكري وتحديد المنطقة من سباق تسلح نووي .

المبحث الثاني

أدوات دول مجلس التعاون لحماية أمن الخليج

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م ، أصبح هناك خلل في ميزان القوى الإقليمي ، حيث كان العراق بمثابة القوة العربية الرادعة لطموحات إيران في المنطقة الخليجية ، ونتيجة هذا الفراغ الكبير الذي حدث عادت طموحات إيران تظهر من جديد في منطقة الخليج العربي ؛ مما دفع دول مجلس التعاون الخليجي نحو زيادة الإنفاق العسكري ورفع مستوى التسلح ، فضلاً عن التتسيقات والمعاهدات الأمنية التي أبرمت مع دول خارجية ، بزيادة عن المعاهدات السابقة التي كانت مبرمة من قبل، بعد الغزو العراقي للكويت .

لذلك استخدمت دول مجلس التعاون العديد من الأدوات لتحقيق وحماية أمنها القومي؛ في هذا المبحث نسعى للتعرف على هذه الأدوات ، لكن قبل هذا من المهم أن نتعرف على مفهوم أمن الخليج بالنسبة لدول المجلس .

1.2.4 مفهوم أمن الخليج العربي :

ترى دول مجلس التعاون أن أمن الخليج هو أمنها كدول مجتمعة، بالإضافة إلى حماية وتأمين الممرات المائية التي تعتبر الشريان الحيوي لنقل البترول ، لِمَا لهذه الممرات المائية الدولية من أهمية اقتصادية . فإن ضمان أمنها وحمايتها يكون بالاشتراك مع الجماعة الدولية ودول الخليج، وتتبنى دول مجلس التعاون مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحل الخلافات بالطرق السلمية ومبدأ التعايش السلمي، والأمن الجماعي لدول مجلس التعاون، وإبعاد المنطقة عن النفوذ الأجنبي وتبني سياسة الحياد. (العجمي ، 2007 ، 2)

ولكن بعد اجتياح العراق للكويت لم تستطع دول المجلس أن تبقى ثابتة على هذا المبدأ فقامت بالاستعانة بالولايات المتحدة والقوى الدولية لتحرير الكويت وبعد عملية عاصفة الصحراء الخاصة بتحرير الكويت من الجيش العراقي وقّعت دول مجلس التعاون على العديد من الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة لحماية أمنها القومي واستقدمت القوات الأمريكية إلى دولها وبنّت لها العديد من القواعد الثابتة في منطقة الخليج العربي .

1.1.2.4 أسباب زيادة الاهتمام بموضوع أمن الخليج :

أولاً : أحتلت قضية أمن الخليج العربي وما تزال تحتل رأس الأوليات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي بل ولجميع القوى الدولية والأطراف الإقليمية المعنية باستقرار وأمن المنطقة ويرجع هذا الاهتمام المتزايد بأمن الخليج إلى الأهمية الجيوستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة والتي تكتسبها من موقعها الاستراتيجي المتحكم في عدد من أهم الممرات المائية ذات الأهمية الاقتصادية العالمية ، إضافة إلى امتلاك المنطقة لأكثر من 60% من احتياطي النفط العالمي ، من هنا فإن نمو الاقتصاد العالمي مرتبط إلى حد ما بأمن واستقرار منطقة الخليج العربي . (المهري ، 2010 ، 52)

ثانياً : عدم استقرار المنطقة لأكثر من ثلاثة عقود فمُنذ أواخر السبعينات شهدت المنطقة أربعة حروب لا تزال تداعياتها مستمرة حتى الآن ، بدايةً بالحرب العراقية الإيرانية والتي استمرت لثمانية سنوات والاحتياح العراقي للكويت وحرب تحرير الكويت وأخيراً الاحتلال الأمريكي للعراق والتي كان من عواقبها تدهور الحالة الأمنية في المنطقة ودخول البلاد في حالة فوضى وحرب طائفية كارثية . مما أثر سلباً على صعوبة رسم صيغة مستقرة لأمن الخليج تضم جميع دول المنطقة . (المطيري ، 2011 ، 56)

ثالثاً : تزايد الوجود الأجنبي في منطقة الخليج، فالثروة النفطية الضخمة للمنطقة جعلتها في بؤرة اهتمام القوى الدولية الكبرى، وليس من قبيل المبالغة القول إن النفط شكل عنصراً جوهرياً في مختلف الحروب التي شهدتها المنطقة، وكان من أبرز نتائج الاجتياح العراقي لدولة الكويت تزايد الوجود الأجنبي وخاصة الأمريكي في منطقة الخليج، حيث أصبح للولايات المتحدة الأمريكية وجودها العسكري المكثف والمباشر في المنطقة وذلك من خلال قوات برية وجوية، وقواعد وتسهيلات عسكرية، ومخازن أسلحة، وأساطيل وحاملات طائرات تجوب مياه الخليج، ومن هنا فقد أصبحت الولايات المتحدة لاعباً رئيسياً في التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة، والطرف الدولي الرئيسي في المعادلة الأمنية في الخليج . ولا شك أن هذا التداخل المكثف والمعقد بين ما هو محلي وإقليمي ودولي في منطقة الخليج إنما يزيد من معضلة الأمن تعقيداً. (المهري ، 2010 ، 53)

رابعاً : وجود مشاكل سياسية وأمنية متفجرة في المنطقة ، تهدد بالمزيد من المخاطر في حالة عدم التوصل إلى حلول جذرية لها عبر القنوات والوسائل الدبلوماسية ، وخاصة الأزمة العراقية والتي تطورت صيف عام 2014م والتي أدت إلى انهيار القوات الأمنية العراقية في مناطق شمال العراق علي أيدي تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) والجماعات المسلحة الاخرى ، كما أن انقلاب الحوثيين في اليمن وسيطرتهم على مقاليد الحكم زاد الأمر خطورة على أمن الخليج ، لأنهم ذراع إيران في منطقة الجزيرة العربية بالإضافة إلى أزمة البرنامج النووي الإيراني التي لا زالت عالقة حتى الآن .

2.1.2.4 بيئة الأمن الخليجي بعد العام 2002 :

تتمثل أهم ملامح بيئة الأمن الخليجي بعد عام 2002م في بندين أساسيين وهما :

أولاً : التغير في السياسات الدفاعية في دول مجلس التعاون الخليجي : إذ سعت دول مجلس التعاون كثيراً إلى تعزيز البُعد الذاتي المتمثل في قوات درع الجزيرة إلا أن ذلك الخيار لم يكن فعالاً ، وذلك لعدة أسباب ، ارتباط رؤية دول المجلس لماهية هذه القوات بطبيعة المجلس ذاته ، الذي لم ترد أطرافه أن يكون تنظيمًا فوقياً ، فضلاً عن محدودية القدرات العسكرية الخليجية ، وتأثير ذلك في دور قوات درع الجزيرة ، بالإضافة إلى إخفاق هذه القوات في تحقيق الردع ضد الأزمات الإقليمية التي شهدتها المنطقة ، من ناحية أخرى يلاحظ تسارع وتيرة التسلح الخليجي بعد عام 2003م وهذا التصاعد من التسلح مرتبط بالتطورات الإقليمية ، كما أن الولايات المتحدة أعاقَت دول المجلس من بناء قدرات ذاتية لحماية أمن المنطقة ، وذلك لجعل هذه الدول مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحماية الغربية لهم . (كشك ، 2006 ، 5)

ثانياً : تنامي دور إيران الإقليمي بعد عام 2003م : فقد ساهمت الحرب الأمريكية على العراق في تعزيز مكانة إيران كدولة إقليمية ذات نفوذ قوي ، ووفرت واشنطن لإيران فرصة مناسبة للحصول على مكانة إقليمية ودولية؛ فبعد الإطاحة بنظام صدام حسين في العراق الذي كان يشكل تهديداً مباشراً لطهران ، أُتيحت الفرصة لإيران لتمد يدها في العراق ولبنان واليمن، وأصبح لها نفوذ في المنطقة ، فقد استغلت إيران انهيار النظام العراقي وانشغال أمريكا في الحرب العراقية ، لتتحول إلى القوة الإقليمية الأبرز، وإلى فاعل سياسي في المنطقة لا يمكن

تجاوزه، كما وتسعى إيران إلى أن يكون النظام العراقي الجديد غير معادٍ لها، أو يكون مؤيداً لها فبعد ما كان النظام العراقي السابق يُشكّل تحدياً أمام حرية الفعل الإيراني لتحقيق دور إقليمي. كما أن البيئة الدولية والإقليمية فتحت فرصاً كبرى أمام إيران للتحرك باتجاه تطوير برنامجها النووي الذي أكسبها شرعية عند قوى حليفه لها نتيجة تعنتها أمام الولايات المتحدة والقوى الكبرى.

2.2.4 أدوات دول مجلس التعاون لحماية أمن الخليج :

قامت دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام العديد من الأدوات لحماية أمنها القومي فدخلت فيما بينها باتفاقات ببنية لتعزيز سبل التعاون لضبط الأمن على المستوى الداخلي لدول المجلس ، كما وقامت بتوقيع العديد من الاتفاقيات الأمنية مع الدول الكبرى للحفاظ على الأمن الإقليمي الخليجي لذلك نحاول التعرف على هذه الأدوات المستخدمة وهي كالتالي:

1.2.2.4 الأداة الأمنية :

اتسم التعاون العسكري والأمني بالعمل الجاد بين دول مجلس التعاون في بناء وتطوير القدرات الأمنية والعسكرية الخليجية انطلاقاً من منظور الأمن الجماعي الخليجي حيث تمت عدة إجراءات أمنية في إطار التعاون الأمني والعسكري للحفاظ على الأمن الخليجي ، وهنا نلقي الضوء على أهمها :

أولاً / قوات درع الجزيرة : كانت أول الإجراءات الأمنية والعسكرية بعد إنشاء مجلس التعاون هو إنشاء قوات درع الجزيرة عام 1982م حيث أقرت دول مجلس التعاون في دورتها الثالثة بالعاصمة البحرينية المنامة توصية وزراء الدفاع بتأسيس قوة دفاع مشتركة أطلق عليها "قوات درع الجزيرة". وقد دأبت هذه القوة منذ إنشائها على تنفيذ التدريبات والتمارين المشتركة بشكل دوري مع القوات المسلحة في كل دولة من دول المجلس، وقد أقيم أول تمرين لهذه القوة على أرض دولة الإمارات عام 1983م . (الجزيرة نت ، 2011) وقد تجلت نجاح مهام هذه القوات في أحداث البحرين عام 2011م عندما استعانت مملكة البحرين بقوات درع الجزيرة لتأمين المنشآت الاستراتيجية في البلاد، وذلك عقب الاحتجاجات من قبل قوى المعارضة، وبدأت هذه القوات بدخول أراضي البحرين في 14 مارس/آذار لحفظ أمن البلاد من حالة الفلتان الأمني التي نتجت عن هذه الاحتجاجات .

ثانياً / الاستراتيجية الأمنية الشاملة : أقرت الاستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون ، في الاجتماع الاستثنائي الثاني لوزراء الداخلية الذي عقد في مسقط بتاريخ 15 فبراير 1987م ، وصادق عليها المجلس الأعلى في دورته الثامنة في الرياض. في إطار عام للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء بمفهومه الشامل . ولهذه الاستراتيجية عدة أهداف منها:

أ - تعزيز التنسيق والتعاون في المجال الأمني. (الأمانة العامة للمجلس ، 2012)

ب - تحديث الآليات والتدابير المشتركة للأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء .

ج - اعتماد وتحديث وتطوير الاستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثالثاً / اتفاقية الدفاع المشترك : توافقت دول مجلس التعاون في الدورة الواحدة والعشرين بتاريخ 31-9-2000 على اتفاقية الدفاع المشترك انطلاقاً من السياسة الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تقوم على مبدأ الأمن الجماعي المتكامل والمتكافل معتمدة في ذلك على الإمكانات الذاتية للدول الأعضاء لغرض الدفاع عن كيان ومقومات ومصالح هذه الدول وأراضيها وأجوائها ومياهاها الإقليمية. (الأمانة العامة للمجلس ، 2000) ومن أبرز البنود التي تضمنتها هذه الاتفاقية هي:

أ - إنشاء مجلس دفاع مشترك يضم وزراء الدفاع لدول المجلس.

ب - تكوين لجنة عسكرية عليا تضم في عضويتها رؤساء هيئات الأركان في جيوش دول مجلس التعاون، وقد تفرعت عنها لجان فنية متخصصة في المجالات المختلفة من التعاون العسكري والدفاع الإقليمي.

ج - الصناعة العسكرية : تعمل الدول الأعضاء على إعطاء أهمية لتأسيس وتطوير قاعدة الصناعة العسكرية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال لتوفير احتياجاتها الأساسية من العتاد والمعدات العسكرية.

د - تعتبر الدول الأعضاء أن أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها كلها وأي خطر يتهدد إحداها إنما يهددها جميعاً. (الميزان القطرية ، 2002)

وبعد حدوث حالة الفراغ الأمني في العراق أوصت الدورة الخليجية السابعة والعشرين عام 2006م بتطوير التعاون العسكري الخليجي حسب اتفاقية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون. لم يبق التعاون العسكري الخليجي على مستوى تكوين اللجان فحسب، وإنما أخذت هذه اللجان في العمل وعقد الاجتماعات وتطوير آليات التعاون العسكري . حيث عقد قادة القوات الجوية لدول مجلس التعاون اجتماعهم الدوري الرابع عشر في العاصمة البحرينية المنامة عام 2008م وذلك بحضور الأمين العام المساعد للشؤون العسكرية في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي . (آل رشيد ، 2011 ، 207)

رابعاً / الاستراتيجية الدفاعية : أقرت قمة الكويت الثلاثين لقادة دول مجلس التعاون التي عقدت في 15 ديسمبر 2009 م الاستراتيجية الدفاعية التي كانت حظيت بموافقة رؤساء الأركان ووزراء الدفاع ، مما شكل نقلة نوعية في التعاون الدفاعي، وترسيخ مفهوم بناء القوة الذاتي ، وقد حددت الاستراتيجية رؤية واضحة تعمل بموجبها دول المجلس على تعزيز إمكانياتها للدفاع عن سيادتها واستقرارها ومصالحها وردع أي عدوان وحددت الاستراتيجية الأهداف الدفاعية ووسائل تحقيقها وإجراء تقييم دوري شامل للبيئة الأمنية . (الأمانة العامة للمجلس ، 2013)

يتبين مما تقدم أن الأمن الإقليمي الجماعي كان الهاجس الأول للمجلس منذ قيامه وهو الذي مهد لقيام التعاون الاستراتيجي والدفاعي ، كما أن الهاجس الأمني طالما شكل عموداً وسطياً وأساسياً في بنية مجلس التعاون الخليجي وتأتي هذه الاتفاقيات الأمنية على نحو يساعد دول الخليج في خلق درع للدفاع الجماعي المشترك ومحاولة التخلي تدريجياً عن المظلة الأمنية والدفاعية الخارجية.

خامساً / الاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون : هي عبارة عن مواد قانونية تعالج قضايا التعاون الأمني بين دول المجلس ، وتصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد مضي شهر من تاريخ اكتمال تصديق ثلثي الدول الموقعة وفق نصوص موادها . وبموجب الاجتماع في التاسع والعشرين في الكويت عام 2010م ،تم تحديث وتطوير الاتفاقية الأمنية ، ورفعت الاتفاقية الأمنية بصيغتها المعدلة للقاء التشاوري الرابع عشر لقادة دول مجلس التعاون في قمة الرياض عام 2012 للتوقيع عليها ، الذين وقعوا عليها على هامش اجتماعهم الحادي والثلاثين. (الفيلكاوي ، 2014 ، 38) دفعت التحولات السياسية في السنوات الأخيرة دول مجلس التعاون

الخليجي إلى البحث عن خطوات تعاونية راسخة أكثر. فعندما اندلعت الاحتجاجات المناهضة للحكومة في البحرين في شباط وأذار عام 2011، دعا المجلس بقيادة السعودية إلى تأسيس اتحاد خليجي. وعندما تفاقمت اضطرابات الكويت بفعل الربيع العربي ، قرّرت بقية دول المجلس توقيع الاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون التي تمنعت عن اعتمادها الكويت لفترة من الزمن لتعارضها مع الدستور.(السيد ، 2013 ، 5)

سادساً / القيادة العسكرية الخليجية الموحدة : توحيد القيادة هي أول مبادئ الحرب، وقد شغل موضوع القيادة العسكرية الخليجية الموحدة حين طُرح في ختام القمة الخليجية الثالثة والثلاثين بالمنامة 24-25 ديسمبر/كانون الأول 2012، حيزاً كبيراً من النقاش والتحليل، فتشكيل القيادة العسكرية الموحدة رسالة ذات أبعاد إقليمية ودولية، وهو جزء من جهد عسكري خليجي تراكمي يرتفع يوماً بعد يوم ليصل إلى الهدف العسكري الخليجي الأعلى بتحقيق الدفاع الذاتي عبر مبدأ الأمن الجماعي. (العجمي ،2013)

ففي حالة الحرب تكون مهمة القيادة الدائمة ممارسة القيادة العملياتية على قوات المجلس لردع أي عدوان محتمل أو دحر أي عمل عدائي. أما في حالة السلم فتكون مهمتها تقييم الأخطار، وإعداد الخطط لمواجهتها، وإعداد السيناريوهات لكل حالة، وتحقيق التنسيق بين قوات المجلس عبر تعاون رؤساء الأركان، وتقديم المشورة في شأن العقائد العسكرية، والحصول على الأسلحة والمعدات، لزيادة إمكانات القوات المختلفة على العمل العسكري المشترك، وإنشاء مركز مشترك للاتصالات والاستخبارات والعمليات العسكرية، والإشراف على تنفيذ التمارين، وتدريب وحدات القيادة المشتركة والتفتيش عليها وتقييمها، ورفع التقارير عنها، لتحقيق أعلى مستوى من الاستعداد القتالي، وتقديم المشورة في شأن تجهيز البنية الأساسية لمسرح العمليات، وتحديد الإسهام العسكري لكل دولة. (العجمي ، 2015 ، 4)

تحاول دول مجلس التعاون بناء القوة الذاتية الخليجية التي وإن لم تعتبر ناجعة في التصدي للقوى الإقليمية ، ولكن تعد قوة ردع لمصادر التهديد الأخرى ، ولذلك انصرف وزراء الدفاع في مجلس التعاون إلى وضع تصور شامل لخطة دفاعية متكاملة تحقق الضمان الجماعي لأعضاء المجلس وصرح أمين عام المجلس، أكثر من مرة أن قوة دفاع مشترك قد قامت بين دول المجلس. لأن دول المجلس على ما يبدو أدركت أن الاستقرار بين الدول الأعضاء هو استقرار

في المنطقة لذلك بذلت جهداً كبيراً لتحقيق هذا الاستقرار عن طريق عقد العديد من الاتفاقيات الأمنية البينية .

2.2.2.4 الأداة الدبلوماسية :

تعد قضية حفظ الأمن من أهم القضايا الاستراتيجية التي تُظهر مدى تطور الدول وتحدد مستوى رقيها في التعامل مع المحيط الدولي والإقليمي. فقد تعاملت الدول الحديثة مع هذه المسألة من زوايا متعددة ، لكن ما يجمعها أن معظم الدول المعاصرة تلجأ إلى الدبلوماسية كأداة استراتيجية في تحقيق الأمن، وعلى الأخص في بعده الإقليمي حيث تعتبر الدبلوماسية الناجحة تلك التي تستخدم حراكها وعلاقاتها في سبيل حماية مقومات الأمن للدولة والإقليم المحيط بها، ويعتبر النموذج الخليجي المعاصر خاصة خلال السنوات الأخيرة، من أكثر النماذج فاعلية على صعيدي الاستقرار الأمني في الإقليم وسرعة الإنجاز . (الحمد ، 2011)

فقد نجحت دول مجلس التعاون في نزع احتمالية المواجهة العسكرية بين كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الخمس المنصرمة بسبب البرنامج النووي الإيراني وأصرت على حل هذه الأزمة عبر الطرق الدبلوماسية كما نجحت الدبلوماسية الخليجية نجاحاً كبيراً في إقناع مجلس الأمن لاعتماد القرار 2216 بشأن اليمن باعتبار "عاصفة الحزم" ما هي إلا أحد التدابير التي يستخدمها المجتمع الدولي لإيقاف احتلال اليمن حيث يعبر قرار مجلس الأمن عن مدى قوة الدبلوماسية الخليجية في مجلس الأمن التي سعت ونالت مساعيها لتبني مشروعها لوقف الزحف الإيراني على المنطقة العربية .

ويأتي احتفاظ دول مجلس التعاون بعلاقات سياسية واقتصادية قوية مع الدول الكبرى في صالح دعم الدور الإقليمي لدول المجلس ، والذي شهد في الفترة الأخيرة تصاعداً ملحوظاً بفعل اشتباك هذه الدول في عدد من الملفات والقضايا الإقليمية التي تمس أمنها ومصالحها بشكل أو بآخر، وتأتي أهمية الحوارات الاستراتيجية التي تقيمها دول المجلس مع عدد من الدول الكبرى والزيارات المتبادلة والتنسيق السياسي والأمني والتعاون العسكري كآلية مهمة في تفعيل السياسة الخارجية لدول الخليج وفي تأسيس أطر تتسم بالاستقرار والانتظام في تفعيل العلاقات

الخليجية مع العالم الخارجي. وتتخذ هذه الآلية مسميات متعددة ولكنها تصب جميعها في صالح تعظيم مكاسب الدبلوماسية الخليجية. (عبد القادر ، 2014)

كما وتقوم دول مجلس التعاون الخليجي بدور حفظ السلام والوساطة في الدول الإقليمية الساخنة فقد تدخلت قوات من الجيش الإماراتي بمهمة حفظ السلام في أفغانستان وقامت كل من قطر والسعودية بالكثير من جهود الوساطات بين الدول المتخاصمة في المنطقة كتشكيل الحكومة اللبنانية والفلسطينية ويأتي هذا الدور التي تقوم به الدول الخليجية لتقوية علاقاتها السياسية والدبلوماسية على المستوى الدولي والإقليمي . (كريستوفر ، 2014 ، 156)

وأخيراً يعتبر قيام "مجلس التعاون الخليجي" أهم أداه عملية قامت بها دول المجلس لحماية أمن الخليج منذ إعلان استقلالها فقد حافظ مجلس التعاون على تجربة العمل العربي المشترك بين دول المجلس وتعد من التجارب العربية ذات الديمومة بالمقارنة النسبية مع تجارب الدول العربية السابقة، إذ حافظ المجلس على وجوده منذ تأسيسه عام 1981م وحتى اليوم .

3.2.2.4 الاداة الاقتصادية :

عمدت دول الخليج إلى مشاريع استراتيجية تجسد عملياً أحد آليات خلق التكامل الاقتصادي الخليجي فقد أكملت العديد من المشاريع الاقتصادية المشتركة لمواجهة التحديات المختلفة ، ريمًا أبرزها التهديدات الأمنية التي تتعلق بالصراعات الإقليمية ، لذلك فقد أنجزت دول مجلس التعاون عدة مشاريع اقتصادية لحماية أمنها القومي المشترك ومن أهم هذه المشاريع ما يلي :

1. الاتحاد الجمركي:

قرر المجلس الأعلى في دورته 23 التي عقدت بدولة قطر يومي 21 و 22 ديسمبر 2002م مباركة قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في 01-01-2003م ، وأقر الإجراءات والخطوات التي اتفقت عليها لجنة التعاون المالي والاقتصادي (وزراء المالية والاقتصاد في دول المجلس) لقيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس.(الأمانة العامة للمجلس ، 2010 ، 12)

حيث يعتبر الاتحاد الجمركي الذي حققته دول مجلس التعاون الخليجي أهم انجاز حتى الآن كما يعتبر خطوة ضرورية نحو التكامل النقدي ثم الاقتصادي فالسياسي .

2. السوق الخليجية المشتركة :

أقرّ المجلس الأعلى في دورته الثامنة والعشرين (الدوحة ، ديسمبر 2007) إعلان الدوحة لقيام السوق الخليجية المشتركة . ويهدف إيجاد مرجعية لقوانين وإجراءات السوق الخليجية المشتركة ، تم إصدار "وثيقة السوق الخليجية المشتركة" التي أقرها المجلس الأعلى في دورته التاسعة والعشرين ، بتاريخ ديسمبر 2008م. حيث تهدف السوق الخليجية المشتركة إلى إيجاد سوق واحدة تتيح لمواطني دول مجلس التعاون الاستفادة من الفرص التي توفرها اقتصاديات الدول الأعضاء. كما تسعى هذه السوق إلى إزالة كافة الحواجز التي تعيق التجارة البينية بين دول مجلس التعاون، الأمر الذي يمهد الطريق إلى انتقال حر للعمالة ورؤوس الأموال والاستثمارات في الدول الستة الأعضاء في مجلس التعاون.(الامانة العامة للمجلس ، 2008)

3. الاتحاد النقدي الخليجي :

اعتمد المجلس الأعلى في دورته التاسعة والعشرين (في ، ديسمبر 2008) اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي، والتي وضعت الإطار القانوني والمؤسسي للاتحاد النقدي ، وحددت أهداف ومهام المجلس النقدي الخليجي . وأتمت الدول الأعضاء في اتفاقية الاتحاد النقدي (مملكة البحرين ، والمملكة العربية السعودية ، ودولة قطر ، ودولة الكويت) إجراءات المصادقة والإيداع لاتفاقية الاتحاد النقدي ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 27 فبراير 2010م. (المجلس النقدي ، 2010)

يذكر أن وزير المالية السعودي إبراهيم العساف افتتح في الرياض 5 أكتوبر 2013 مقر المجلس النقدي الخليجي بحضور وزراء المالية ومحافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية الخليجية كما أن الاتحاد النقدي أقر في مجلس التعاون بين الدول المشاركة ولم يتم حتى الآن العمل به ضمن إطار الاتحاد النقدي .

كما تجدر الإشارة أن قرار إعلان هذه المشاريع تعتبر قرارات سياسية يدفعها هدف واحد ألا وهو المحافظة على الاستقرار السياسي من خلال تأسيس تناسق سياسي أكبر يمكنها كوحدة

واحدة ، زيادة قوة المساومة والتغلب على التهديدات الخارجية خاصة العراق سابقاً وإيران حالياً ويرفع قدرتها التفاوضية على المستوى الاقليمي والدولي.

3.2.4 الأدوات الخليجية الأمنية لحماية الأمن الإقليمي :

اعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي لحماية أمن الخليج من الأخطار الإقليمية والدولية على بعض القوى الكبرى وقامت بتوقيع الكثير من الاتفاقيات مع هذه الدول ، لذلك سنحاول سرد هذه الأدوات وهي على النحو التالي :

1.3.2.4 تعزيز القدرات العسكرية :

عملت دول مجلس التعاون على المضي قدماً في تعزيز قدراتها العسكرية والأمنية من خلال شراء الأسلحة وعمل الدورات التدريبية وتبادل الخبرات مع الدول الأوربية .

حيث وقعت دول مجلس التعاون على أضخم صفقات سلاح فقد أشارت بعض المصادر الدولية إلى أن إجمالي النفقات الدفاعية لهذه الأقطار قد بلغت في الفترة بين عام 1997-2006م أكثر من ثلاثمائة مليار دولار، مما جعلها الأولى عالمياً على صعيد الإنفاق العسكري ، قياساً بناتجها القومي الإجمالي . وحسب مصادر أخرى ، فقد أنفقت هذه الأقطار في الفترة بين عام 2005 -2000م ما مجموعه 223 مليار دولار، واستوعبت مشتريات الأسلحة الجزء الأهم من الإنفاق العسكري لأقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي السياق ذاته، سجلت أقطار مجلس التعاون الخليجي مستويات متقدمة على صعيد نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي الإجمالي. واحتلت سلطنة عمان المرتبة الأولى عالمياً على هذا الصعيد، حيث بلغت النسبة فيها 10.4% في العام 2007 وفي العام ذاته بلغت هذه النسبة في البحرين 3.2%، والكويت 3.8%، وقطر 2.5%، والسعودية 9.2% والإمارات 5.9%. (المرهون ، 2010 ، 4)

لذلك كان إقدام دول الخليج على التزود بكميات كبيرة من الأسلحة، ولا سيما المتطورة منها، مرده إلى خشيتها من أنها ستكون الأولى التي ستعرض لهجوم إيراني شرس في حالة إقدام القوى الدولية على اتخاذ إجراءات عسكرية لتدمير البرنامج النووي الإيراني . فعلى الرغم من ضعف الدول الخليجية عسكرياً، إلا أن إيران تعتبر هذه الدول تهديداً أمنياً عليها، بسبب

علاقاتها المميزة مع الولايات المتحدة، ولاعتقادها بأن أراضي دول الخليج ستشكل منطلقاً لعملية عسكرية دولية مستقبلية ضد منشأتها النووية.

2.3.2.4 إقامة تحالفات مع القوى الكبرى :

لم تكثف دول مجلس التعاون الخليجي بتعزيز القدرات الذاتية وتوقيع الاتفاقيات البينية لحماية أمنها الخليجي فقد اتجهت لإقامة تحالفات وتوقيع اتفاقيات مع القوى الغربية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وشملت الاتفاقيات برامج التسليح والقواعد العسكرية والوجود الجوي والبحري في مياه الخليج . ومن أهم هذه الدول التي وقعت معها دول المجلس اتفاقات هي :

أولاً / الولايات المتحدة الأمريكية : ترتبط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية علاقات استراتيجية مهمة مع الولايات المتحدة الأمريكية بدأ المسعى الأمريكي في شأن مسألة الترتيبات الأمنية في الخليج ، منذ بداية مايو 1991 مع زيارة وزير الدفاع الأمريكي السابق ديك تشني إلى الدول الخليجية الست ، حيث طرح على قادتها خطة الرئيس بوش لتكثيف الوجود الأمريكي وتوسيعه في المنطقة كأساس لترتيبات أمنية تجمع الولايات المتحدة الأمريكية وتلك الدول الستة معاً، وناقش تشني الزعماء الخليجيين ، في الخطوط العامة لهذه الخطة التي تغطي السنوات العشر التالية ، وكان هدفه طمأننتهم إلى أن الولايات المتحدة ستكون قادرة من خلال الترتيبات المطروحة على استجابة حاجاتهم الأمنية بسرعة إذا تعرضوا لتهديدات مستقبلية . (حمد ، 2010 ، 306) وعقب انتهاء حرب عاصفة الصحراء وقعت العديد من دول مجلس التعاون عدة اتفاقيات أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة فيما عرف اتفاقات التعاون في مجال الدفاع وتتضمن هذه الاتفاقات عدداً من العناصر : (James ، 2010 ، 73)

- - ينبغي على الولايات المتحدة والدولة المضيفة أن تستجيب بشكل مشترك للتهديدات الخارجية .
- - السماح للتخزين المسبق من المعدات العسكرية الأمريكية في الدولة المضيفة .
- - يُسمح بالوصول واستضافة المنشآت العسكرية لأفراد الجيش الأمريكي .

كانت الكويت هي الدولة الأسبق إلى توقيع اتفاقية ثنائية للتعاون الأمني والدفاع مع الولايات المتحدة الأمريكية في 19-9-1991م لحماية نفسها من أي اعتداء خارجي سواء من العراق أو إيران ثم تلتها قطر 1992م والإمارات العربية المتحدة 1994 في حين سلطنة عمان بينها وبين الولايات المتحدة اتفاقات عسكرية منذ 1980 أما المملكة العربية السعودية وعلى الرغم من عدم وجود معاهدة أمنية دفاعية مشتركة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن الارتباطات العسكرية وطيدة بين البلدين ؛ إن هذه الاتفاقيات وفق مدركات دول الخليج تهدف إلى ردع أي خطر تتعرض له . وقد مكنت هذه الاتفاقيات الولايات المتحدة من استخدام هذه القواعد في حربها الأخيرة على العراق. (الطائي ، 2012)

وكان وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد قد اعتبر الكويت حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة خارج منظمة حلف شمال الأطلسي في 17 شباط/فبراير، 2004. والدول الأخرى التي حصلت على صفة حليف رئيسي من خارج الناتو في الشرق الأوسط كل من مصر والأردن والبحرين وإسرائيل. والجدير بالذكر أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن منح البحرين صفة "الحليف" من خارج أعضاء حلف الناتو عام 2002م. (وزارة الدفاع الأمريكية ، 2004)

حققت الولايات المتحدة من هذه الاتفاقات مع دول مجلس التعاون العديد من المكاسب التي كانت تبحث عنها قبل توقيع هذه الاتفاقات ومنها الحفاظ على أمن إسرائيل ، والعمل على استمرار تدفق النفط إليها باعتبار أن ذلك من دعائم الاقتصاد الأمريكي ، وتهديد الدول التي تحاول أن تخرج عن المسار الأمريكي في المنطقة .

ثانياً / فرنسا : لخص قائد القوات الفرنسية في الخليج في فبراير 1997 المضامين الاستراتيجية للسياسة الفرنسية نحو منطقة الخليج في العناية بالجزر الفرنسية في المحيط الهندي وحمايتها بحكم قربها من منطقة الخليج العربي، وحماية المصالح الفرنسية في منطقة الخليج المتمثلة أساساً في تدفق إمدادات النفط الآمن وباقي الاستثمارات الفرنسية التي منها وجود 60 شركة فرنسية عاملة في السعودية وحدها وحماية حرية الملاحة في الخليج وبحر العرب والبحر الأحمر وبشكل أخص أمن الممرات الحيوية في مضيق هرمز وباب المندب، على اعتبار أن هذه الممرات تمر عبرها ما نسبته 30% من الحاجات الفرنسية والدول الغربية الأخرى من النفط في

السنوات الأخيرة والانخراط في شراكة استراتيجية وأمنية مع دول المنطقة من أجل المساهمة في الاستقرار الإقليمي للمنطقة . (آل سعود ، 1997 ، 27)

تمثل الدور الفرنسي للمساهمة في الأمن والدفاع في منطقة الخليج بتوقيع أول اتفاقية دفاع مع دولة الكويت عام 1992م ومن ثم توقيع اتفاقيتين استراتيجيتين في عام 2006م تتعلق الأولى بتزويد الجيش الكويتي بأنظمة دفاعية فرنسية والثانية موجهة نحو التعاون الاستخباري وأخيراً توقيع اتفاقية دفاعية بتاريخ 21-10-2009 حضر مراسم التوقيع وزير الدفاع الفرنسي هيرفيه موران وعن الجانب الكويتي الشيخ مبارك الصباح النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الدفاع . (آل رشيد ، 2011 ، 264)

كذلك وقعت فرنسا اتفاقية ثنائية مع دول الإمارات يتم بموجبها بناء أول قاعدة عسكرية على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة وتحديدًا في إمارة أبوظبي ، هذه القاعدة العسكرية هي الأولى من نوعها التي تفتتحها فرنسا منذ انتهاء عهد استقلال الدول الأفريقية وأيضاً الوحيدة لها في منطقة الشرق الأوسط . تم الافتتاح بحضور ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد والرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي خلال زيارته إلى دولة الإمارات في 27 - مايو 2009م. (خضر ، 2009 ، 2)

قاعدة السلام كما تسمى وفق المصادر الرئاسية الفرنسية لها عدة وظائف: في مقدمتها وظيفة ردعية من أجل المحافظة على الاستقرار خصوصاً في ضوء تطورات الملف النووي الإيراني ، كما أن أهمية هذه القاعدة الفرنسية تكمن في أنها ستكون مواجهة لمضيق هرمز الاستراتيجي على بعد أميال بحرية عن السواحل الإيرانية، وستكون من بين مهمات القوات فيها التعاون في مجال مكافحة القرصنة.

يلاحظ في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام الخليجي بالدور الفرنسي ففي الخامس من مايو/أيار 2015 ، استضيف الرئيس الفرنسي (فرانسوا هولاند) في القمة التشاورية لقادة دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض. وبذلك يعتبر أول رئيس دولة غربي تُوجّه إليه دعوة لحضور مثل هذه القمة . وحضور هولاند مؤشر على التقارب الفرنسي الخليجي الذي كان قد بدأه الرئيس السابق (نيكولا ساركوزي)، وجاءت التحولات الدولية والإقليمية أخيراً؛ لتدعمه حيث

تستفيد فرنسا من الفتور النسبي الذي تشهده العلاقات الخليجية الأميركية ، كما تبدي دول الخليج تقديراً للمواقف الفرنسية اللافتة في مساندتها، ودعم خياراتها الاستراتيجية ، ومما يثبت ذلك توقيع فرنسا على عقد يسمح بتزويد قطر 24 طائرة من نوع رافال وكان العقد وقع قبل حضور هولاند القمة الخليجية بيوم واحد مما يوحي للجميع مدى الدور الفرنسي الجديد في المنطقة .

ثالثاً / بريطانيا : لم تغادر بريطانيا منطقة الخليج بعد إعلان انسحابها منها عام 1971م. فلقد حافظت على مكانتها لدى جميع العوائل الحاكمة في المنطقة، مما سهل بقاءها كمورد مفضل للعتاد العسكري وخدمات التدريب والصيانة. وازدادت أهمية هذا الدور بعد الطفرة النفطية الأولى في بداية السبعينيات وبدء سباق التسلح الإقليمي بين جميع دول الخليج. أما في المجالات الأمنية، فلقد استفادت بريطانيا من الاتفاقيات الثنائية التي عقدتها مع العوائل الحاكمة في بلدان الخليج لإبقاء نفوذها السياسي والأمني . فبالاستناد إلى تلك الاتفاقيات، استمرت بريطانيا في تزويد القوات المسلحة وأجهزة الشرطة والأمن العام في كل من عُمان والبحرين والامارات وقطر بالضباط والخبرات والتدريب. (خلف ، 2014 ، 3)

وفي خطوة جديدة على نفس مسار الحماية الأمنية وقعت دولة البحرين وبريطانيا اتفاقاً على هامش منتدى حوار المنامة في بداية ديسمبر 2014م اتفاقية دفاعية تتيح لبريطانيا إقامة قاعدة عسكرية في البحرين لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها المنطقة كما أنه حسب وزير الخارجية البريطاني، (فيليب هاموند) "من شأن هذه الترتيبات ضمان تواجد البحرية الملكية البريطانية في البحرين حتى المستقبل البعيد .فهذه القاعدة الجديدة توسيعاً دائماً لمقر البحرية الملكية البريطانية، وسوف تتيح لبريطانيا إرسال سفن أكبر حجماً وأكثر عدداً لتعزيز الاستقرار في الخليج."، فبموجب هذه الاتفاقية سيتم تحسين المنشآت الموجودة في ميناء سلمان في البحرين حيث توجد أربع سفن حربية بريطانية صائدة للألغام بشكل دائم. (عوف ، 2014)

أنذر تزايد الدور الفرنسي في الخليج بريطانيا بدق ناقوس الخطر على مصالحها، ولا سيما الاقتصادية منها، ودفع بها إلى العودة للمنطقة مرة أخرى، من خلال القاعدة العسكرية البريطانية الجديدة في البحرين، لتكون أول قاعدة دائمة في الشرق الأوسط ، منذ انسحابها من المنطقة عام 1971م.

رابعاً / **حلف الناتو**: بدأت الشراكة الاستراتيجية بين حلف الناتو ودول الخليج متمثلة في "مبادرة إسطنبول" استناداً إلى مجموعة من الاعتبارات التي تعكس رغبة كلا الطرفين في تأمين مصالحهما على نحو يلائم طبيعة التطورات التي لحقت بالنظام الدولي، والتفاعلات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط عموماً، لاسيما في أعقاب انتهاء الحرب الباردة مطلع تسعينات القرن الماضي، وما أفرزته هذه التطورات من تداعيات هيكلية وتغييرات جوهرية، دولياً، وإقليمياً، وخليجياً انضمت حتى الآن أربع دول خليجية للمبادرة هي قطر، الكويت، البحرين والإمارات، فيما تحفظ على الانضمام إليها كل من السعودية وسلطنة عُمان . (عيد ، 2014 ، 3) على الرغم من أن هناك تجاوباً خليجياً مع دعوات الناتو ، وهو ما عكسته التصريحات واللقاءات المكثفة بين الجانبين، إلا أن هناك ملاحظتين نشير إليهما:

الأولى : لا توجد رؤية خليجية موحدة إزاء مقترحات الناتو، ففي الوقت الذي أعلنت فيه أربع دول وهي الكويت وقطر والإمارات والبحرين موافقتها على تلك المقترحات، لا يزال موقف كل من السعودية وسلطنة عمان غير محدد.

الثانية : اقتصر التعاون والتنسيق الأمني في إطار مبادرة إسطنبول على صيغة (1+28) ، أي التعاون مع الناتو كمنظمة جماعية مقابل تعاون ثنائي مع كل دولة خليجية مشاركة على حدة. (كشك ، 2008 ، 85) كما وعبرت غالبية دول مجلس التعاون عن استعدادها لفتح حوار أمني استراتيجي مع حلف شمال الأطلسي (الناتو)؛ وذلك إدراكاً منها لطبيعة التحديات الأمنية الجديدة التي أوضحت بشكل جليّ العضلات البنيوية التي تعانيتها معادلة الأمن الإقليمي في المنطقة ، لذا انطلق قبول دول مجلس التعاون بتدشين شراكة استراتيجية مع الناتو من قناعة مؤدّاه أن دول المجلس لا تزال تفتقد إلى إيجاد معادلة للتوازن الاستراتيجي في المنطقة، لاسيما أن الحرب على العراق جعلت الخلل الإقليمي أكثر حدة ؛ مما عزز توجه دول الخليج للاستمرار في اعتبار البعد الدولي هو الضامن الأقوى لأمنها مع دخول حلف الناتو في معادلة التفاعلات الإقليمية . (عيد ، 2014 ، 7) ومن المهم التنبيه أن هذه الاتفاقات تأتي على المستوى الثنائي وتوقع خارج إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي .

وخلاصة الأمر يتضح أن دول مجلس التعاون الخليجي سعت إلى المزوجة بين الاعتماد على الذات والاعتماد على القوى الخارجية للحفاظ على أمنها الإقليمي ، ولكن بسبب العوامل الجغرافية والديمغرافية لم تستطع كثيراً الاعتماد على ذاتها مما اضطرها إلى عقد الكثير من الاتفاقات الأمنية مع القوى الكبرى ، وخاصةً بعد فقدان توازن القوى عام 2003 وتحول إيران إلى القوة الأولى في المنطقة والتي لا تخفي أطماعها في الدول الخليجية مما حدا بدول المجلس بالبحث عن الأمن والحماية عبر محاولاتها شراء الأسلحة النوعية التقليدية لتحقيق ما يشبه توازن عسكري تارة ، وعقد اتفاقات أمنية مع دول كبرى تارة أخرى .

المبحث الثالث

أهداف سياسة دول مجلس التعاون الخليجي

بالرغم من تمتع دول مجلس التعاون بقدر كبير من الرخاء الاقتصادي إلا أنها تعلم أن هذا الرخاء هو نتيجة حالة الاستقرار الأمني الداخلي التي تعيشها هذه الدول ، لذلك تحاول هذه الدول المحافظة قدر الإمكان على استقرارها الذي ينتج عنه رخائها الاقتصادي ، وتقدم مجال التنمية عندها في شتى المجالات وهو الأمر الذي استوجب القيام بالكثير من الإجراءات السياسية والعسكرية لتحقيق عدة أهداف ؛ لذلك نحاول في هذا المبحث أن نحصر أهداف سياسة دول المجلس التي تحاول الوصول إليها وتحقيقها ؛ من خلال مواقفها وأدواتها التي سبق الحديث عنها .

3.4 أهداف سياسة دول مجلس التعاون الخليجي :

تتعدد أهداف دول مجلس التعاون التي ترمي إلى تحقيقها على غرار المواقف والأدوات التي تتخذها في المنطقة وبالرغم من تعدد هذه الأهداف إلا أن جميعها تصب في مصلحة دول المجلس ، أمّا أهداف سياسة دول مجلس التعاون فهي على النحو التالي :

1.3.4 أهداف سياسية : تهدف دول مجلس التعاون إلى تحقيق عدة أهداف سياسية ومنها :

1.1.3.4 تحقيق التنسيق بين دول المجلس في جميع الميادين لتحقيق الوحدة الخليجية :

عندما أعلن عن تشكيل مجلس التعاون الخليجي للدول العربية عام 1981م نص النظام الأساسي له في المادة الرابعة : على أن من أهداف مجلس التعاون : تعزيز التكامل والترابط بين دوله وصولاً إلى وحدتها. (الشمري ، 2012 ، 61) كما أن هناك الكثير من السمات تساعد دول المجلس على تحقيق الوحدة السياسية الكاملة ، أهمها تقارب أشكال أنظمتها السياسية، والروابط الثقافية، وصلة القرابة، والتواصل الجغرافي، والمصير المشترك بالإضافة إلى تشابه النظم الحاكمة في دول المجلس باعتمادها على المصدر التقليدي في تثبيت شرعيتها بشقيه الديني أو القبلي أو بكلاهما.

لذلك دعا ملك السعودية الراحل عبدالله بن عبد العزيز في افتتاح القمة الثانية والثلاثين لمجلس التعاون الخليجي التي عقدت بالعاصمة الرياض للانتقال بالمجلس من حالة التعاون التي استمرت ثلاثة عقود إلى مرحلة الاتحاد، حتى يتمكن أبناء الخليج من مواجهة المخاطر والتحديات التي تمر بعموم المنطقة .والتي لقت ترحيباً واسعاً بين أعضاء دول المجلس وتم على إثرها تشكيل ثلاث أعضاء من كل دولة لدراسة هذا المقترح (الأمانة العامة للمجلس ، 2011)

كان الهدف من هذه الدعوة واضحاً وصريحاً أنها دعوة لاندماج دول المجلس في كيان سياسي واحد؛ لأنها هي مركب النجاة لهم جميعاً في وجه الأطماع والتدخلات الخارجية بمختلف أشكالها، وهي السبيل إلى المنعة والقوة ، في وضع عالمي لا يحترم إلا الأقوياء وهي أيضاً السبيل لحماية الثروة النفطية التي تتمتع بها دول المجلس الذي هي موضع أطماع القوى الدولية والإقليمية.

2.1.3.4 صد محاولات التدخل في شؤونهم الداخلية :

هذا بدا واضحاً عندما أرسل وزير الخارجية الإيراني طلب إلى مجلس الأمن بإجبار السلطات البحرينية والقوات العسكرية المتدخلة هناك في إشارة الى قوات درع الجزيرة للامتناع عن استخدام العنف ضد المدنيين المسالمين وقيام الحكومة البحرينية بمعاملة كل البحرينيين بطريقة عادلة واحترام وحل المشاكل داخل البلاد من خلال الحوار السياسي على حد قوله.

مما استدعى دول مجلس التعاون بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن دعا من خلالها المجتمع الدولي وفي مقدمته مجلس الأمن باعتباره السلطة العليا في المنظمة الدولية المسؤولة عن الأمن الدولي باتخاذ ما يلزم من إجراءات لوقف التدخلات والاستفزازات والتهديدات الإيرانية السافرة في شؤونهم الخليجية والتي تسعى لإشعال الفتن والتخريب بداخل دول مجلس التعاون بهدف زعزعة الأمن والاستقرار فيها رغم كل النوايا الطيبة التي أبدتها مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (الامانة العامة للمجلس ، 2011) جاءت هذه التوترات والتصريحات بين الجانبين في العام التي حصلت فيه الاحتجاجات في البحرين وبنفس العام التي دعا فيها الملك عبدالله دول المجلس للوحدة الخليجية لمواجهة الأخطار الخارجية المحيطة بدول المجلس.

كما استنكر المجلس الأعلى للقمة الخليجية الثالثة والثلاثين المنعقدة في المنامة بتاريخ 24-9-2012م وأعرب عن رفضه لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون ، وطالب إيران بالكف فوراً ونهائياً عن هذه الممارسات ، وعن كل السياسات والإجراءات التي من شأنها زيادة التوتر، وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة. (الأمانة العامة للمجلس ، 2012)

3.1.3.4 تدعيم المكانة الإقليمية والدولية لدول المجلس :

سعت دول مجلس التعاون لتحقيق مكانة دولية وذلك عن طريق التفاعل الإيجابي والالتزام بقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية ومساندة حقوق الشعوب وتحفيز أسلوب العمل الجماعي من خلال مؤسسات العمل الدولي المشترك التي تديرها دول مجلس التعاون الخليجي وارتفاع مستوى الكفاءات الدبلوماسية الوطنية الخليجية، والتركيز الأساسي على الأنشطة الإنسانية والثقافية كالانخراط الكبير في فاعليات ومهام حفظ السلام وأعمال الإغاثة الإنسانية والمعونات والمساعدات الخارجية ومواجهة الكوارث وحوار الحضارات وغيرها من صور الدبلوماسية، فلقد نجحت دول مجلس التعاون الخليجي إلى حد كبير في توظيف واستغلال مواردها القومية (الطبيعية والبشرية) ومصادر القوى الوطنية (الاقتصادية والسياسية) في بناء قوتها السياسية الخارجية بصورة دعمت مساعيها الداعية لتجديد وتوسيع دورها ونفوذها الخارجي.(أبوزيد ، 2012 ، 4)

وهذا المشهد الواضح يراه المشاهد بكل شفافية فقد باتت دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الراهن وعلى رأسها قطر والإمارات والسعودية أكثر الأطراف فعالية ونفوذاً وتأثيراً وانخراطاً في إدارة وحل الصراعات والأزمات العربية لقد تدخلت السعودية في تحقيق المصالحة بين الفرقاء الفلسطينيين أكثر من مرة كذلك فعلت قطر وتعمل السعودية أيضاً على تحقيق الاستقرار السياسي في لبنان وليبيا وأغلب الحالات العربية .

2.3.4 أهداف استراتيجية:

هناك أربعة أهداف استراتيجية هامة تسعى دول المجلس لتحقيقها هي :

1.2.3.4 الحفاظ على نظام الحكم الوراثي في دول المجلس :

الأنظمة السياسية الحاكمة في دول مجلس التعاون لم تكن جديدة على السلطة ، بل هي امتداد لسلاسل حاكمة في المنطقة منذ قرون ، وهذا الإرث التاريخي أعطاهها شرعية ثابتة ومستقرة يعكسه اعتراف القوى السياسية والاجتماعية الأخرى في هذه المجتمعات بأحققتها في السلطة . وقد ساعد على ذلك أن التفاعلات السياسية في دول المجلس كانت محصورة ضمن النطاق المحلي والإقليمي ومعزولة عن التطورات والتأثيرات الخارجية ، ولقد حرصت حكومات دول مجلس التعاون على عدم التفريط بالسلطة ومحاولة احتكارها ضمن النطاق الضيق وبعيداً عن التدخلات الخارجية انطلاقاً من التأكيد على مفهوم السيادة الوطنية وتأكيداً على حق ممارسة الحكومات الخليجية لصلاحياتها وسلطاتها على شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية . (العتيبي ، 2015 ، 12) لذلك يقوم النظام الرسمي في الخليج على "الشرعية الوراثية" المكتسبة عبر أعراف قبلية ضاربة الجذور و التي تكرست في الضمير الجمعي و تحولت مع تعاقب الدهر الى ثقافة سياسية محصنة و مكون قيمي غير قابل للتنازع، حتى غدا مجرد التلميح بإثارتها سبباً كافياً للتجريم السياسي . فالشرعية الوراثية بهذا المعنى اكتسبت قيمة معيارية أي أنها أضحت معياراً لقياس " الانتماء الوطني و درجة الولاء السياسي " . (الغيلاني ، 2013 ، 2) فإن أي محاولة لمس هذه الأنظمة يكون لعب بالنار وتجاوز جميع الخطوط الحمراء ، وهذا يفسر لماذا تتصدى هذه الدول لأي محاولة لتغيير نظام الحكم فيها؟ وكيف كان الصدام الواضح مع إيران حول مبدأ " تصدير الثورة " ثم الصدام مع العراق بعد غزو الكويت؟ وثورات الربيع العربي التي وضعتها في إحراج سياسي مع شعوبها الخليجية ، كذلك الحراك السياسي في البحرين ومحاولة إسقاط النظام الحاكم هناك على أيدي متظاهرين شيعة تقول دول المجلس إنهم مدعومون من جهة إقليمية تقصد إيران وكان هذا التطور قد أربك حسابات الدول الخليجية بشكل جعلها تصف الحراك البحريني بأنه يدعو للطائفية ومدعوم من جهات إقليمية والتي انتهى بتدخل قوات دول المجلس المعروفة باسم قوات (درع الجزيرة) .

2.2.3.4 الحفاظ على توازن القوى في المنطقة :

بعد خروج العراق من المعادلة العسكرية شرعت إيران في تنفيذ استراتيجيتها التوسعية وتطوير قدراتها العسكرية في الخفاء. وعندما اكتشف العالم أن هناك قدرات نووية قيد الإعداد لتغيير موازين القوى في الخليج العربي والشرق الاوسط تحفزت دول مجلس التعاون الخليجي للالتحاق بركب توازن القوى الذي مال لصالح إيران بعد سقوط النظام العراقي فاتجهت نحو تسخير ميزانيات هائلة للتسلح التقليدي الحديث . وهذا جدول يظهر مدى النفقات العسكرية بين دول مجلس التعاون وإيران .

جدول رقم (1) يظهر النفقات العسكرية بين كل من إيران ودول مجلس التعاون من عام 2002-2014

الدولة/العام	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إيران	3360	3860	5335	7213	8546	8239	7608	7946	9478	11007	18137	14786	15705
السعودية	18502	18747	20910	25393	29581	35465	38223	41273	45245	48531	56724	67020	80762
الإمارات	5353	5834	6816	6603	7164	8460	11572	13836	17505	19182	13433	13433	13433
عمان	2488	2622	2974	3652	4030	4326	4617	4490	4895	6668	6723	9246	9623
الكويت	2821	3131	3447	3509	3600	4119	4428	4206	4329	5393	4728	4338	4841
قطر	761	785	772	888	1066	1562	2318	1948	1877	3450	3728	3728	3728
البحرين	398	464	479	486	539	589	659	762	776	878	1018	1236	1335
مجموع دول المجلس	30323	31583	35398	40531	45980	54521	61817	66515	74627	84102	86354	99001	113722

source : (Anthony ، 10 ، 2015)

يظهر الجدول مدى حرص دول مجلس التعاون على المضي قدماً في تحقيق التوازن العسكري مع إيران ويوضح أيضاً كيف أن دول المجلس أنفقت في عام 2014م 113722 مليار دولار مقابل 15705 مليار لصالح إيران مما يدل أن دول المجلس تسابق الزمن لتحقيق التوازن العسكري مع إيران. كما إن صفقات الأسلحة التي تبرمها دول الخليج خلال الفترة الأخيرة هي محاولة لإعادة التوازن الذي فقدته العديد من الدول العربية في أعقاب خروج العراق من معادلة التوازن لأن الدول العربية بأوضاعها الحالية تشهد حالة تفكك لم تحدث لها من قبل على مدار التاريخ ، لذلك فإن دول المجلس رأت أنه لا بد لها من عقد صفقات امتلاك سلاح نوعي حديث لتتغلب على الأسلحة التقليدية الإيرانية . ويبقى لنا أن نوضح مدى حجم هذه القوات وأنوع وكم السلاح بين الجانبين .

جدول رقم (2) يوضح ميزان القوى بين دول مجلس التعاون وإيران

الدولة	عدد القوات	الدبابات	صواريخ أرض جو	طائرات مقاتلة	وحدات بحرية		باتريوت
					وحدات سطحية	غواصات	
السعودية	210.000 منهم 75 ألف حرس وطني	900 من بينها 315 m.a2مبraz	33بطارية نحو نصفها هوك-1	294 منها 174 F15	34	--	20
الإمارات	50.500	516ببينها 360 ليكيوك	8 منها بطاريات هوك	106	19	--	---
عمان	41.700	153	50	40	13	--	---
الكويت	15.00	290	10 بطاريات منها 4 هوك	81 منها fa18 40	10	--	5
قطر	12.300	30	75سام ارض جو منها 12سنتقر	18	7	--	--
البحرين	11.000	140	2بطارية	34منها 22 f 16	11منها 1 فرقة	---	---
إيران	540.600	1.565	76بطارية	306	59	3	--

المصدر : (السهلي ، 2014 ، 63)

يظهر الجدول أن هناك خلل في عدد جنود دول مجلس التعاون وهذا يصيب توازن القوى في منطقة الخليج العربي مما استدعى الاستعانة بالأجنبي لإعادة التوازن الى نصابه الذي يحقق مصلحة ورؤية دول مجلس التعاون الخليجي لا سيما في ظل ضعف النظام العربي الذي عزز من توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو الاستفادة من هيكلية النظام الدولي الذي تتزعمه الولايات المتحدة في سبيل الحفاظ على توازن القوى ؛ لحفظ دول المجلس أمنها وسيادتها ، ويحول دون تفرد القوى الإيرانية ، في إدارة النظام الإقليمي لمنطقة الخليج العربي لهذا تعمل دول مجلس التعاون على منع إيران من امتلاك أي تكنولوجيا نووية عسكرية لأنه سيؤثر على ميزان القوى لصالح إيران والتي تتفوق به دول المجلس حتى هذه اللحظة .

3.2.3.4 منع إيران من الهيمنة على دول المنطقة :

تعمل دول مجلس التعاون على عدم تكرار التجربة العراقية والتي أفضت إلى سيطرة نظام سياسيي شيعي يميل نحو إيران . لذلك عندما سيطرت جماعة الحوثي الشيعية المدعومة من إيران على العاصمة اليمنية صنعاء بتاريخ 21 سبتمبر 2014م فإننا نتوصل ونتفق مع بعض

الدراسات التي تؤكد أن إيران تعمل على نشر قواتها البحرية من مضيق هرمز إلى البحر الأحمر. ففي هذه الحالة تكون إيران قادرة على تهديد حركة نقل النفط البحرية من خلال سيطرتها على مضيق هرمز من ناحية ، ووجود حلفائها من الحوثيين على مضيق باب المندب بعد سيطرتهم على ميناء الحديدة من ناحية أخرى ؛ وهو ما يضيف لها أوراق ضغط في علاقاتها الإقليمية والدولية خاصة على دول مجلس التعاون . وهذا ما أكده الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي قبل أشهر من الانقلاب والسيطرة على البلاد ، بأن هدف الحوثيين هو الوصول إلى البحر الأحمر، والسيطرة على باب المندب . (مركز الروابط ، 2015 ، 4)

وعند إلقاء نظرة في الوضع القائم في اليمن، فإن المشاهد يعرف السبب وراء اضطراب دول مجلس التعاون الخليجي التدخل في الحالة اليمنية وتنفيذ الغارات الجوية على مواقع الحوثيين. وبالنظر إلى ما يحدث على طول الحدود الشمالية من شبه الجزيرة العربية ، فإن دول مجلس التعاون تخشى من إمكانية تحقيق الحوثيين الانتصار؛ ما يمهد إقامة دولة شيعية موالية لإيران في الجنوب كذلك سوف يواجه السعوديون ودول المجلس إمكانية حدوث تطويق شيعي إيراني لهم . (George ، 2015 ، 2)

وعلى إثر هذه الحالة كان هناك خوف سعودي ، من امتداد حالة عدم الاستقرار في اليمن إلى داخل أراضيها ، كما حدث أثناء الحرب السادسة مع الحوثيين عام 2009م وهذا ما تحاول نقله الجماعة الحوثية بعد سيطرتها على العاصمة صنعاء ، حيث بدأت بقصف المدن القريبة من الحدود وتحاول اقتحام الحدود من حين لآخر لتقوم بنقل حالة الفوضى إلى داخل الأراضي السعودية.

4.2.3.4 استعادة الجزر الإماراتية الثلاث :

لاتزال قضية الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) التي تحتلها إيران، تنصدر أولويات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون ، التي تركز على أحقيتها التاريخية في السيادة عليها، باعتبارها أرضاً عربية أخذت بالقوة والاحتلال العسكري، مع تركيز ثابت على ضرورة التوصل إلى حل سلمي لهذه القضية، بالوسائل الدبلوماسية ، وضمن خيارات كثيرة طرحتها الدول عبر الحوار المباشر، ثم التحكيم الدولي، لكن إيران لم تتقدم منذ نحو 42

عاماً بأي خطوات من شأنها حل الأزمة ، والحفاظ على علاقات حسن الجوار دول مجلس التعاون الخليجي ، لذلك لم تخل أي جلسة لاجتماع مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه إلا ويصدر بيان يطالب فيه إيران بإنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث ، كما أن العلاقات الخليجية الإيرانية ما زالت محدودة بسبب هذه القضية .

3.3.4 أهداف اقتصادية : هناك عدة أهداف اقتصادية وهي على النحو التالي :

1.3.3.4 الحفاظ على الأمن الاقتصادي لدول المجلس :

يشكل الاعتماد الكامل للدخل القومي الخليجي على استخراج وتصدير النفط إنذاراً بوجود تهديد اقتصادي كبير لمستقبل دول الخليج ، فالسيناريوهات المستقبلية تشير إلى احتمالية صدارة العراق الأقرب اقتصادياً وسياسياً إلى إيران لتصدير النفط في العالم في السنوات القليلة القادمة، كما أن التقارب الحاصل بين إيران والدول الغربية عامة وأميركا خاصة واحتمالية التوصل إلى اتفاق بخصوص البرنامج النووي الإيراني قد يفضي إلى رفع العقوبات عن إيران في المستقبل القريب الأمر الذي سيعيدها إلى المنافسة في الإنتاج في السوق النفطية العالمية وبقوة، كل هذا ينذر بانتزاع صدارة دول الخليج في استخراج وتصدير النفط ، مما سيشكل زلزالاً يهدد الاستقرار الاقتصادي الذي تشهده هذه الدول . (صهيبي ، 2015 ، 3)

كما أنه في حالة فشل المفاوضات مع إيران وتعرض إيران للمزيد من العقوبات فمن المحتمل أن تقوم إيران بإغلاق مضيق هرمز الذي تعتمد عليه دول الخليج في تصدير النفط إلى الخارج ؛ لذلك تحاول دول مجلس التعاون العمل مع القوى الدولية لمنع أي محاولة من قبل إيران لإغلاق هذا المضيق ، كما ودفعت دول المجلس إلى تنويع اقتصادها من مبدأ التوسع لقطاعات أخرى بغية إيجاد مصدر دخل لهذه الدول في هذه الحالة المستقبلية .

2.3.3.4 تشجيع الاستثمار الأجنبي في دول المجلس :

حث مجلس التعاون الخليجي في دورته الثامن عشر على تشجيع وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مجلس التعاون، وبناء على تفويض من المجلس الأعلى ، اعتمد المجلس الوزاري النظام (القانون) النموذجي الاسترشادي لتشجيع الاستثمار الأجنبي في دول المجلس. وبسبب العوامل السياسية التي تعتبر من أهم العوامل المشجعة على تنشيط الاستثمار

الأجنبي فالمستثمرون ينظرون إلى طبيعة النظام السياسي في البلد : احتمالات التأميم، ومصادرة الملكيات الخاصة ، الأمن والاستقرار السياسي في البلد ، وغير ذلك من الأوضاع والظروف السياسية والاجتماعية في البلد المعني . (جعفر ، 2011 ، 99) دفع هذا دول مجلس التعاون الخليجي نحو تهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية اللازمة التي تشجع على جلب المستثمرين الأجانب ، وذلك عن طريق تطبيق الإجراءات الأمنية المشتركة داخل دول المجلس لتحقيق الاستقرار السياسي الداخلي ، كما واتخذت الكثير من السياسات التحالفية الدولية لردع أي محاولة خارجية للمس بالاستقرار الإقليمي في المنطقة .

3.3.3.4 الحفاظ على الإنجازات الاقتصادية المشتركة :

حققت دول مجلس التعاون العديد من الإنجازات الاقتصادية المشتركة التي حققتها بفضل عامل الاستقرار والتنسيق الأمني المشترك ، لهذا تسعى دول المجلس للحفاظ على هذه المكتسبات الاقتصادية ، وكانت دول المجلس قد توصلت في جلسات خليجية عدة إلى العديد من الإنجازات الاقتصادية المشتركة لتحقيق مراحل متقدمة في التكامل الاقتصادي ابتداء بالاتحاد الجمركي الذي تم العمل به عام 2003 م وتلاه قيام السوق الخليجية المشتركة عام 2008 م ، والتقدم الكبير في الاتحاد النقدي بإنشاء المجلس النقدي عام 2010 م . (الأمانة العامة للمجلس ، 2010 ، 5) تجدر الإشارة إلى أن قرار تأسيس الاتحاد النقدي لمنطقة الخليج قرار سياسي من أجل المحافظة على الاستقرار وتعزيزه في منطقة الخليج من خلال الوحدة فمن خلال تأسيس تناسق سياسي أكبر، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي كوحدة واحدة زيادة قوة المساومة والتغلب على التهديدات الخارجية خاصة من إيران والعراق . والأكثر من ذلك ، سيجعل الانتقال إلى العملة الواحدة توقع الابتعاد عن الدولار الأميركي أكثر واقعية و يعطي هذه الدول المزيد من النفوذ على طاولة المفاوضات . نظراً لأن الدافع وراء الاتحاد النقدي لمنطقة الخليج هو الاعتبارات السياسية.(أنطاونيداس، 2012، 18)

4.3.4 أهداف أمنية : هناك هدف أممي واحد وهام تسعى دول الخليج لدوامه وهو :

1.4.3.4 تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي :

تدرك معظم دول مجلس التعاون أن المنظومة الأمنية في منطقتها، قائمة على أساس تعاون جميع دول المجلس في تحقيق الاستقرار للمنطقة، وأن أي إخلال بالأمن في أي دولة من دول المجلس يمكن أن يستتبعها إخلال في أمن الدول الأخرى ، هذه النظرية حكمت ومازالت تحكم سياسات دول المجلس في سياساتها المتبعة ، لهذا عمدت نحو تدعيم الأمن الجماعي في إطار مجلس التعاون الخليجي .(خضير، 2011 ، 134) استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من جميع الأزمات الإقليمية أن تتجنب ويلات الحروب والنزاعات الإقليمية المحيطة بها في العراق وسوريا واليمن ومصر، وأن تواصل خططها في تحقيق الأمن والاستقرار السياسي الداخلي لتحقيق حالة التنمية الاقتصادية والحداثة ، حيث نجحت في تجنب نفسها للآثار السلبية لتلك النزاعات والتحولت الإقليمية المجاورة .

وخلاصة القول يتضح مما سبق أن دول المجلس لم تكن لها سياسة واضحة تجاه البرنامج النووي الإيراني كما ولم تقم حتى الوقت الحاضر بخطوات جادة للمناقشة مع إيران حول برنامجها النووي ، ولم تأخذ على عاتقها مناقشة إيران في هذا الموضوع المهم والمعقد بشكل جاد وفاعل واكتفت بإصدار بيانات في القمم الخليجية وممارسة ضغوطات على الولايات المتحدة والقوى الدولية الكبرى لمنعها من تطوير قدراتها النووية وهذه هي السياسة الخليجية المستخدمة بخصوص البرنامج النووي الإيراني ، أما في الجانب الأمني فقد عقدت اتفاقات بينية للحفاظ على استقرارهم الداخلي وفي الجانب العسكري فقد اتخذت دول المجلس عدة خطوات من شأنها تخفيف حدة القوة الإيرانية المتزايدة في المنطقة فعملت على تعزيز قواتها الخليجية من خلال شراء أسلحة متطورة من الدول الغربية وتعزيز الوجود العسكري الأجنبي بقطعات عسكرية لمواجهة أي حالة اختلال تستدعي التدخل السريع لتلك القوات .

الفصل الخامس :

مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية

في ضوء الاتفاق النووي مع إيران

المبحث الاول : الحوار الغربي مع إيران والمواقف الخليجية من الاتفاقات الموقعة

المبحث الثاني : التداخيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول مجلس التعاون

شهدت العلاقات الخليجية الإيرانية تطورات عديدة خلال السنوات الأخيرة مع اختلاف نمط العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون حسب كل دولة ، حيث تتأرجح العلاقات مع بعض دول المجلس ما بين تحسن في العلاقات إلى توتر، كما مثل الإعلان عن التوصل لاتفاق بين إيران ومجموعة الدول 1+5 الكبرى تحولاً جديداً في مستقبل العلاقات في المنطقة والمحيط الإقليمي خاصة وأن إيران باتت قوة إقليمية لا يمكن الاستهانة بها وبقدراتها العسكرية والاقتصادية لاسيما بعد احتمالات رفع الحصار الاقتصادي المفروض على طهران منذ عام 2005م. لذلك من الواضح أن يؤدي "اتفاق فيينا 14-7-2015" النووي إلى دفع المنطقة برمتها الي حالة تشكل جديدة وإعادة بناء علاقات بين كلا من طهران والدول الغربية التي ما انفك الإعلان عن التوصل لاتفاق حتى بادرت أكثر من دولة غربية لإعادة العلاقة الدبلوماسية مع طهران التي ظلت لعشرات السنوات تعرف باسم محور الشر. (عنتر ، 2015)

لذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي هي أكثر دول المنطقة التي تراقب هذه التطورات؛ التي ستعيد هيكلة الكثير من التحالفات والعلاقات الدولية معها ، فمن الممكن أن تتحول العلاقات السياسية بين دول مجلس التعاون وإيران بعد الاتفاق النووي إلى تحسن وزيادة في التطبيع ، ومن الممكن أن تزداد العلاقات بعداً وتعقيداً خاصة أن الطموحات والأطماع الإيرانية في هذه الدول قد تزداد بعد الاعتراف الدولي بإيران نووية ، والتي ستتحسن أوضاعها الاقتصادية والسياسية وهذا ما تخشاه دول المجلس من أن هذه الأوضاع ستجعل إيران تزيد من تدخلها في شؤونها الداخلية وتلعب دوراً إقليمياً مضاداً لها مع بعض حلفائها في الدول العربية .

المبحث الأول

الحوار الغربي مع إيران والمواقف الخليجية من الاتفاقات الموقعة

1.5 المرحلة الأولى من المفاوضات (اتفاق جنيف)

بدأت مرحلة دخول طهران في مفاوضات برنامجها النووي مع تسلم الرئيس حسن روحاني مهام منصبه الجديد 4 أغسطس 2013 ، فقد تغيرت بعض ملامح المشهد السياسي الإيراني بشكل ملحوظ من سيطرة مطلقة للمحافظين إلى صعود تدريجي للمعتدلين من الإصلاحيين في الداخل .

ففي أغسطس 2013 كلف الرئيس روحاني وزير خارجيته محمد جواد ظريف لإجراء مفاوضات جديدة مع الغرب بشأن البرنامج النووي الإيراني ، لرفع العقوبات التي تخنق اقتصاد البلاد، وبعد موافقة أغلبية ساحقة من نواب البرلمان الذي يهيمن عليه المحافظون تم التوصل في 24 نوفمبر 2013م إلى اتفاق نووي مرحلي مع ممثلي مجموعة "1+5" الغربية، وهو الاتفاق الذي حدد مهلة زمنية يتوصل الطرفان بانتهائها إلى اتفاق نهائي وشامل بشأن البرنامج النووي الإيراني وهو ما أطلق عليه "اتفاق جنيف" أو "الاتفاق المبدئي" وبعدها يتم البدء في مرحلة تفاوضية جديدة بعد ستة أشهر. (أبو طالب ، 2015)

1.1.5 أبرز النقاط الذي تضمنه اتفاق جنيف : (الجزيرة نت ، 2013)

أولاً / تخصيص اليورانيوم :

نص الاتفاق على أن لا تزيد إيران من مخزونها من اليورانيوم المنخفض التخصيب بنسبة 3.5% وأن تحوّل أي كميات جديدة منتجة منه إلى أكسيد. عمليا سمح هذا النص لإيران أن تنتج ما تريد من اليورانيوم المنخفض التخصيب بنسبة 3.5% باستخدام آلاف أجهزة الطرد المركزي الموجودة عند توقيع الاتفاق . كما التزمت إيران بتحديد مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة تقترب من 20%، وتخفيف مخزونها الكامل من اليورانيوم المخصب، بنسبة تقترب من 20% لما دون 5% أو تحويله إلى صورة لا تناسب أي عمليات تخصيب أخرى وذلك قبل نهاية المرحلة الأولى .

ثانياً / مفاعل أراك :

التزمت إيران بعدم تحقيق أي تقدم في الأنشطة بمفاعل أراك ووقف التقدم في مسار استخلاص البلوتونيوم والتزمت بما يلي:

- . عدم تشغيل مفاعل أراك.
- . عدم تزويد مفاعل أراك بالوقود.
- . وقف إنتاج الوقود لمفاعل أراك.
- . عدم إجراء أي اختبارات أخرى للوقود بمفاعل أراك.
- . عدم تركيب أي مكونات إضافية لمفاعل أراك.
- . عدم نقل أي وقود أو مياه ثقيلة لموقع المفاعل.
- . عدم إنشاء أي منشأة قادرة على إعادة المعالجة وبدون إعادة المعالجة.

ثالثاً / العقوبات :

تخفيف العقوبات بشكل محدود ومؤقت يمكن الرجوع عنه في مقابل تلك الخطوات ستقدم القوى 1+5 تخفيفاً محدوداً ومؤقتاً وموجهاً يمكن الرجوع عنه في الوقت الذي تحافظ فيه على الجانب الأكبر من العقوبات بما في ذلك هيكل عقوبات قطاعات النفط والمال والبنوك وإذا أخفقت إيران في الوفاء بالتزاماتها ستراجع عن هذا التخفيف.

1.1.1.5 موقف دول مجلس التعاون من اتفاق جنيف :

رحب المجلس الوزاري الخليجي خلال اجتماعه في الكويت بتاريخ 27 نوفمبر 2013م بالاتفاق التمهيدي الذي وقعته مجموعة 5 + 1 مع إيران في 24 نوفمبر 2013 في جنيف، باعتباره خطوة أولية نحو اتفاق شامل ودائم بشأن البرنامج النووي الإيراني، يُنهي القلق الدولي والإقليمي حول هذا البرنامج، ويعزز أمن المنطقة واستقرارها، ويسهم في إخلائها من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية، وأكد المجلس الأعلى على أهمية التنفيذ الدقيق والكامل لهذا

الاتفاق بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية . كما رحب المجلس الأعلى بالتوجهات الجديدة للقيادة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون، أملاً أن تتبع هذه التوجهات خطوات ملموسة، وبما ينعكس إيجاباً على السلم والأمن والاستقرار في المنطقة . (الامانة العامة للمجلس ، 2013)

يأتي الترحيب الخليجي بالاتفاق النووي في جنيف بعد أربعة أيام فقط من توقيع الاتفاق عبر جلسة لمجلس التعاون مما يدل على أهمية هذا الاتفاق بالنسبة لدول المجلس التي رأت من قيادة إيران الجديدة أملاً في أن تحل المشاكل العالقة بين دول المنطقة في ظل الظروف الخطيرة التي تعصف بالمنطقة والتي تعتقد دول المجلس أن لإيران قدر كبير فيها.

2.1.5 المرحلة الثانية من المفاوضات (اتفاق لوزان):-

بعد مفاوضات شاقة استمرت حوالي 18 شهراً، توصلت إيران والدول الكبرى يوم 2 أبريل 2015 في مدينة لوزان السويسرية إلى اتفاق إطار لحل ملف البرنامج النووي الإيراني وهو ما يمهّد لتسوية المشاكل العالقة على أن يكون تاريخ 30 يونيو موعد المفاوضات النهائية .

1.2.1.5 أبرز النقاط التي تضمنه اتفاق لوزان :-

أولاً / اليورانيوم :

تتعهد إيران بتخصيب اليورانيوم بنسبة أقل من 3.67% في فترة تتأهز 15 عاماً على الأقل، بحيث لا تتمكن من إنتاج سلاح نووي وكما وافقت طهران على حصر أنشطة التخصيب في منشأة نطنز على أن يكون بأجهزة غير متطورة. وتعهدت بتقليص حجم مخزونها من اليورانيوم المخصب من عشرة آلاف كيلوغرام إلى ثلاثمائة كيلوغرام فقط. ووافقت أيضاً على عدم إجراء أبحاث أو أعمال تطوير مرتبطة بتخصيب اليورانيوم في منشأة فوردو لمدة 15 عاماً. (مفكرة الاسلام ، 2015)

ثانياً / أجهزة الطرد :

الالتزام بتقليص عدد أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم الجاهزة للتشغيل بأكثر من الثلاثين، بحيث ينتقل عددها من 19 ألفاً إلى 6104 فقط، وستشغل 5060 جهازاً فقط لمدة عشر سنوات، وستستخدم إيران فقط أجهزة من الجيل الأول في الفترة المذكورة كما وافقت طهران

على إزالة أجهزة الطرد المركزي من الجيل الثاني المركبة حالياً في منشأة نطنز وعددها ألف جهاز، وستضعها قيد التخزين تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمدة عشر سنوات، ويمنع استخدام هذه الأجهزة إلا في حالات معينة مثل تبديل المعدات المسموح بتشغيلها. (مركز الروابط ، 2015)

ثالثاً / العقوبات والرقابة الدولية : (المركز الفلسطيني ، 2015)

يقوم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، بتعليق العقوبات، بعد تحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تطبيق إيران جميع الخطوات الرئيسية المتعلقة ببرنامجه النووي. * تجديد العقوبات على إيران في حالة عدم التزامها بنص الاتفاق .

* سيتم رفع جميع قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة ببرنامجه النووي في آنٍ واحد مع انتهاء إيران من معالجة جميع المحاور الرئيسية .

* يسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة كافة المواقع النووية الإيرانية بانتظام، كما سيكون بإمكان مفتشي الوكالة الوصول إلى سلسلة إمداد البرنامج النووي الإيراني، خصوصاً مادة اليورانيوم.

* يمكن لمفتشي الوكالة دخول مناجم اليورانيوم والأماكن التي تنتج "الكعكة الصفراء" (نوع مُركز من اليورانيوم) لمدة 25 عاماً.

* تسمح إيران للوكالة بالوصول إلى أي موقع تشته به أو تصفه بأنه "منشأة سرية".

2.2.1.5 موقف دول مجلس التعاون من اتفاق " لوزان النووي "

توالت المواقف السياسية حول العالم فور الإعلان عن اتفاق لوزان النووي مع إيران. وفي دول الخليج سادت حالة من القلق للاتفاق، وقال مسئول خليجي كبير إن أي ردود فعل ستأتي في الأيام القادمة ليس من الدول بشكل منفرد وإنما من مجلس التعاون الخليجي، فيما قال مصدر خليجي آخر إن ردود الفعل لن تصدر إلا بعد أن يدرس أعضاء المجلس الاتفاق بشكل شامل. وفي محاولة منه لطمأنه الخليجيين من الاتفاق قال الرئيس الأمريكي أوباما للصحفيين في البيت الأبيض إنه أجرى أيضاً اتصالاً بالعاقل السعودي على أن تعقد قمة مع قادة دول

الخليج في كامب ديفيد في الربيع المقبل لبحث سبل تعزيز التعاون والسعي لحل "مختلف النزاعات التي تتسبب في معاناة شديدة وعدم استقرار الشرق الأوسط." (موقع العهد ، 2015)

جاء موقف دول مجلس التعاون مرحباً بالاتفاق النووي بعد عقد قمة كامب ديفيد حيث قال وزير خارجية السعودية " إن دول مجلس التعاون الخليجي وكل دول العالم سترحب بأي اتفاق يمنع إيران من الحصول على سلاح نووي". (مركز الشرق ، 2015) التزمت دول مجلس التعاون الخليجي الصمت بخصوص اتفاق لوزان ولم تتناول وسائل إعلامها الرسمية هذا التطور إلا بشكل عابر وبعد عقد قمة كامب ديفيد وتعهد واشنطن بالعمل المشترك مع دول مجلس التعاون الخليجي للتصدي لأي تهديد خارجي لوحدة أراضي أي دولة من دول المجلس ، بما يشمل ذلك إمكانية استخدام القوة العسكرية أبدت دول المجلس ترحيباً حذراً من اتفاق " لوزان النووي ".

3.1.5 المرحلة الثالثة والنهائية من المفاوضات (اتفاق فينيا) :

بعد سنة ونصف من المفاوضات المكثفة توصلت الدول الكبرى 1+5 وإيران لاتفاق نووي أنهى جدلاً استمر أكثر من 12 عاماً، وأثار مخاوف كبيرة من اندلاع حرب في الشرق الأوسط. وأعلن رسمياً في فينيا 2015/7/14م عن توصل الطرفين الإيراني والقوى الست (1+5) إلى اتفاق شامل بشأن مستقبل البرنامج النووي الإيراني عقب آخر جولات المفاوضات التي عقدت في العاصمة النمساوية طيلة 17 يوماً وبعد انقضاء المهلة المحددة للمفاوضات. وعقب عرض الاتفاقية الإطارية في لوزان بسويسرا في الثاني من أبريل 2015م كانت الأطراف تعتزم في الأصل التوصل إلى اتفاق نهائي يضمن الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني يوم 30 يونيو 2015م إلا أن بقاء بعض القضايا الصعبة قائمة دفع بالمفاوضين إلى تمديد المفاوضات.

وبعد دخول المفاوضات أسبوعين إضافيين وهي المرحلة الأكثر أهمية وحساسية تم التوصل إلى اتفاق نهائي والذي سيخفف العقوبات الاقتصادية والمصرفية على إيران بعد التأكد من وفائها بالتزاماتها بموجب الاتفاق . كما يعزّز الاتفاق الإجراءات والضمانات الرقابية الصارمة

على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية، ويضع قيوداً على مستوى تخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم ، ويحدّد عدد أجهزة الطرد المركزي التي تملكها إيران. (admire ، 2015)

1.3.1.5 النقاط الرئيسية في الاتفاق النووي الإيراني

تضمن الاتفاق النهائي الذي توصلت إليه مجموعة 1+5 وإيران، بشأن برنامج الأخيرة النووي ، في (فينيا)، مجموعة من القضايا الهامة والتي كانت سبباً في توقيع الأطراف المعنية على الاتفاق.

ومن أهم نصوص الاتفاق ما يلي : (Jones and Barker ، 2015)

أولاً / العقوبات :

سيصدر مجلس الأمن الدولي في وقت سريع قراراً جديداً للتصديق على الاتفاق وإلغاء كل القرارات السابقة ضد البرنامج النووي الإيراني ولكن ستبقى بعض التدابير بصورة استثنائية. وكانت إيران طوال فترة المفاوضات تصر على رفع العقوبات الاقتصادية دفعة واحدة إلا أن الاتفاقية قد نصت على رفع العقوبات الأمريكية والأوروبية ذات الصلة بالبرنامج النووي الإيراني، والتي تستهدف القطاعات المالية والطاقة خاصة الغاز والنفط والنقل "فور تطبيق" إيران لالتزاماتها النووية التي يفترض أن يؤكدتها تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أي على الأرجح ليس قبل 2016. كما نصت الاتفاقية على بقاء العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة على الأسلحة كما ستبقى العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة على الأسلحة خلال خمس سنوات ويمكن لمجلس الأمن الدولي أن يمنح بعض الاستثناءات عدا التجارة المتعلقة بصناعة الصواريخ البalistية التي يمكنها حمل رؤوس نووية لفترة غير محددة .

ثانياً / تخصيب اليورانيوم :

تتعهد إيران باستخدام أجهزة الطرد المركزي من طراز (IR-1) لتخصيب اليورانيوم لمدة عشر سنوات، وخلال هذه الفترة ستحدد عدد أجهزة الطرد المركزي في مفاعل نطنز بـ 5060 جهازاً، أما أجهزة الطرد الزائدة فسيتم وضعها في مستودعات تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وستستخدم طهران في عمليات البحث والتطوير خلال السنوات العشر القادمة أجهزة طرد

من طراز IR-4, IR-5, IR-6 (بناء على شروط مفصلة في الاتفاق)، كما أن إيران لن تلجأ في عملية تخصيب اليورانيوم إلى تقنية فصل النظائر، ولن تخصب اليورانيوم إلا بمفاعلات من طراز IR-1، وتتعهد بعدم دمج جهازي طرد، ويحق لها استبدال أجهزة الطرد المعطلة بأجهزة طرد من نفس الطراز فقط. كما ولن تتمكن طهران من تخصيب اليورانيوم بنسبة أكثر من 3.67% خلال 15 عاما، وذلك في موقع نطنز فقط، ولن يكون بإمكانها تخصيب اليورانيوم في مفاعل فوردو (تحت الأرض والمحصن ضد الهجمات)، الذي سيتم تحويله إلى مفاعل للبحث العلمي، على أن تتم التجارب داخله بالتنسيق مع المجتمع الدولي. تحديد مخزونات إيران من اليورانيوم المخصب الـ 15 عاما المقبلة، بثلاثمائة كيلوغرام، وبنسبة تخصيب لا تزيد عن 3.67%، على أن تبيع إيران الكمية الزائدة لزبائن دوليين، ولن تكون نسبة اليورانيوم المستخدمة وقودا نوويا في المفاعلات، ضمن النسبة المحددة.

ثالثاً / البلوتونيوم :

يهدف الاتفاق إلى جعل إنتاج إيران لمادة البلوتونيوم 239 أمرا مستحيلا، علما بأن هذه المادة هي العنصر الآخر الذي يمكنها من صنع قنبلة ذرية. بالإضافة إلى ذلك إن مفاعل المياه الثقيلة الذي هو قيد الإنشاء في أراك سيجري عليه تعديلات كي لا يتمكن من إنتاج البلوتونيوم من النوعية العسكرية . وعلي ضوء الاتفاق لن تتمكن طهران من بناء مفاعل جديد للمياه الثقيلة طيلة 15 عاما. وهدف ذلك هو جعل المدة اللازمة لإيران لإنتاج ما يكفي من المادة الانشطارية لصنع قنبلة ذرية من سنة كحد أدنى حتى عشر سنوات على الأقل، وجعل مثل هذه الخطوة قابلة للكشف على الفور. وهذه المدة تتراوح الآن بين شهرين وثلاثة أشهر.

رابعاً / المراقبة :

ستُكلف الوكالة الدولية للطاقة الذرية الموجودة من قبل في إيران برصد ومراقبة جميع المواقع النووية الإيرانية بشكل منتظم مع تعزيز صلاحياتها إلى حد كبير. وسيوسع مجال صلاحيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الآن فصاعدا لتشمل كل الشبكة النووية الإيرانية، بدءا من استخراج اليورانيوم وصولا إلى الأبحاث والتطوير مروراً بتحويل وتخصيب اليورانيوم. وسيتمكن مفتشو الوكالة من الوصول إلى مناجم اليورانيوم وإلى الأماكن التي تنتج فيها إيران

“الكعكة الصفراء” (مكثف اليورانيوم) طيلة 25 عاما. كذلك وافقت إيران على وصول مفتشي الوكالة الدولية بشكل محدود إلى مواقع عسكرية في حال ساورتهم شكوك في إطار البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي التي التزمت إيران بتطبيقها والمصادقة عليه.

خامساً / الأبعاد العسكرية المحتملة :

التزمت إيران في حل القضايا العالقة بشكل كامل على ما يسمى بـ “الأبعاد العسكرية المحتملة” لبرنامجها بحلول ديسمبر كانون الأول من عام 2015. وكانت هذه القضية من أكثر القضايا حساسية بالنسبة لإيران والتي كانت غير راغبة في السماح للمفتشين الأجانب من الوصول إلى المواقع الحساسة، وخاصة بعد تاريخ طويل من الاغتيالات والتخريب.

يتضح مما سبق أن إيران قد قدمت بعض التنازلات بخصوص برنامجها النووي ، لهذا فمن المؤكد أن الولايات المتحدة ستعوضها عن ذلك بغض النظر عن سياستها المتبعة تجاه دول المنطقة التي تسيطر عليها إيران عن طريق حلفائها في (العراق – اليمن – سوريا – لبنان) وهذا ما طالبت به إيران كبند من بنود التفاوض ، والاحتمال قائم أن هذا طرح في المفاوضات النهائية. (الأحمرري، 2013 ، 12).

4.1.5 مكاسب إيران من الاتفاق النووي

صمدت إيران وقاومت كل الضغوط الدولية عليها، والعقوبات الدولية سواء كانت سياسية أو اقتصادية، واستطاعت تحقيق عدة مكاسب من وراء هذا الاتفاق منها:

1. اعتراف دولي بالبرنامج النووي الإيراني السلمي وبأن إيران إحدى الدول النووية في العالم.
2. موافقة المجتمع الدولي على تطوير برنامجها النووي (السلمي) عن طريق تخصيص اليورانيوم المحلي بنسبة مخففة والذي لم يكن يسمح لها من قبل بذلك والتي قطعت فيه مرحلة متقدمة تستطيع من خلاله تحويله إلى (نسبة عالية) في فترة وجيزة لو أرادت ذلك.
3. يسهم الاتفاق في استعادة إيران عافيتها الاقتصادية ورفع العقوبات عن صادراتها البترولية بعد إلغاء العقوبات الاقتصادية والمالية والنفطية المفروضة عليها.

4. الاتفاق يسمح لطهران باستعادة أموالها المجمدة في بنوك الخارج والتي تقدر بالمليارات مما يعزز من نموها الاقتصادي، فقد قدرت الأموال الإيرانية المجمدة في الخارج بـ(150) مليار دولار.

5. حصول إيران على اعتراف دولي بمكانتها السياسية وبأهميتها الإقليمية .

6. قللت من نسبة احتمال توجيه أي ضربة عسكرية لمفاعلاتها النووية من قبل الولايات المتحدة أو إسرائيل .

5.1.5 الموقف الإقليمي من الاتفاق النووي النهائي مع إيران :

1.5.1.5 موقف دول الخليج من الاتفاق النووي الغربي الإيراني :

غلب فكرة "الموافقة" على موقف مجلس التعاون الخليجي حيث رحب المجلس الوزاري الخليجي خلال اجتماعه في الدوحة في 3 أغسطس 2015م بضيافة وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جون كيري بالاتفاق بين الدول الكبرى وإيران بشأن برنامجها النووي، على أن يكون يحمل حرية الوصول إلى أي منشأة نووية معلنة أو غير معلنة، ودعا المجلس إلى التعاون التام مع وكالة الطاقة الذرية.(الأمانة العامة للمجلس ،2015) وقد عبر البيان - في جانب آخر منه عن " تأكيد الالتزامات التي تم التوافق عليها في قمة كامب ديفيد بأن الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون تشترك في مصالح تاريخية وعميقة في أمن المنطقة، بما في ذلك الاستقلال السياسي وسلامة أراضي دول مجلس التعاون من أي عدوان خارجي. وأعادت الولايات المتحدة تأكيد التزامها بالعمل مع دول مجلس التعاون لمنع وردع أي تهديدات أو عدوان خارجي وفي حالة حدث عدوان، فإن الولايات المتحدة على استعداد للتدخل ولو بالقوة العسكرية.(الأمانة العامة للمجلس ،2015)

يتضح أن موقف دول مجلس التعاون كان في البداية يغلب عليه الريبة والشك ولكن بعد تعهد الولايات المتحدة ولقاء وزير خارجيتها بوزراء الخارجية الخليجيين هدأ من روع دول المجلس حين أكدت لهم واشنطن أنها ستقف بوجه إيران إزاء سياستها التهجمية ؛ فالتأكيدات الأمريكية والتعاون في مجال الدفاع أدخل على دول المجلس بعض الهدوء والطمأنينة.

أما بالنسبة للمواقف الخليجية الفردية ، فلا يوجد موقف خليجي موحد من هذا الاتفاق، فثمة تباينات واضحة فيما بينها تجاه "اتفاق فينيا"، حيث سارعت الإمارات والكويت وقطر

والبحرين للترحيب بهذا الاتفاق، وتمت الإشادة به بدرجات متفاوتة أما عُمان فكانت هي الراعية لاتفاق الإطار المبني عليه هذا الاتفاق.

فقد بعث رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، برقية للرئيس الإيراني حسن روحاني "هنأه فيها بالاتفاق النووي التاريخي"، وفق ما نقلته وكالة الأنباء الإماراتية وأعرب رئيس الإمارات عن أمله في أن "يسهم الاتفاق في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها وأشارت الوكالة إلى أن نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم والشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي بعثا برقيتين مماثلتين إلى روحاني. (france24، 2015) كما رحب العاهل البحريني الملك حمد بن خليفة في برقية وجهها إلى الرئيس الإيراني حسن روحاني بالاتفاق معرباً عن أمله أن يسهم في ترسيخ دعائم الأمن وتثبيت ركائز الاستقرار في المنطقة وتحسين وتطوير العلاقات بين دولها. (الوسط البحرينية ، 2015)

وفي ذات السياق أعربت قطر عن ترحيبها بالاتفاق النووي بين مجموعة (1+5) وإيران الذي توصلوا إليه في العاصمة النمساوية فيينا. وفي بيان نشرته وكالة الأنباء الرسمية عشية توقيع الاتفاق ، وصفت وزارة الخارجية القطرية الاتفاق "بالخطوة الهامة"، مؤكدة "حرص دولة قطر نحو حماية السلام والاستقرار. "وأعربت الخارجية عن أملها أن "يسهم هذا الاتفاق في السلام والاستقرار في المنطقة".

ومن جانبه بعث أمير الكويت الشيخ "صباح الأحمد الصباح" برقيات تهنئة إلى رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا والصين وإيران ورئيس الوزراء البريطاني والمستشارة الألمانية والأمين العام للأمم المتحدة، هنأهم فيها بتوقيع الاتفاق الذي أبرم بين إيران ومجموعة 1+5. (القدس العربي ، 2015)

أما الموقف السعودي فقد غلب عليه التوجس الصريح في بداية الإعلان عن الاتفاق، عندما نقلت وكالة رويترز عن مسؤول سعودي قوله " إن اتفاق إيران النووي مع القوى الدولية سيكون يوماً سعيداً للمنطقة إذا منع طهران من امتلاك ترسانة نووية، لكنه سيكون سيئاً إذا سمح لطهران بأن تعيث في المنطقة فساداً" وأضاف المسؤول إن إيران زعزعت استقرار المنطقة كلها بأنشطتها في العراق وسوريا ولبنان واليمن. وتابع أنه إذا منح الاتفاق تنازلات لإيران فإن المنطقة

ستصبح أكثر خطورة . حيث لم يتضمن تصريح المسؤول السعودي أي إشادة بالاتفاق (جريدة النهار ، 2015) ثم حدث تحول أثناء لقاء الملك سلمان بن عبدالعزيز، وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتر في جدة حيث صرح وزير الدفاع عقب اللقاء ، إن خادم الحرمين رحب بالاتفاق النووي مع إيران ، لكنه أعرب عن تحفظات حيال كيفية تنفيذه بفاعلية. وأضاف أن الملك سلمان أبدى تحفظاً في شأن الكيفية التي يمكن التحقق بها من انصياع إيران للاتفاق النووي مع القوى الغربية. (صحيفة سبق ، 2015)

كما أعلن البيت الأبيض، إثر لقاء بين الرئيس أوباما ووزير الخارجية السعودي عادل الجبير، أن الرياض "رحّبت" بالاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه في فيينا بين إيران والدول الكبرى. وقالت الرئاسة الأمريكية، في بيان لها: إن أوباما والجبير "رحبا" بالاتفاق الذي أبرمته مجموعة 1+5 مع إيران بشأن برنامجها النووي. من جهتها وفي بيان منفصل قالت السفارة السعودية في واشنطن إن الجبير "جدد التأكيد على دعم السعودية لاتفاق يمنع إيران من حيازة قدرات نووية" (2015 ، france24)

2.5.1.5 الموقف الإسرائيلي :

أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، (بنيامين نتنياهو) "معارضة إسرائيل الشديدة" للاتفاق النووي الذي وصفه بأنه "اتفاق سيء"، وتابع قوله إن "العالم أصبح مكاناً أكثر خطراً من أي وقت مضى". وقال نتنياهو في ختام اجتماع المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية إن "هذا الاتفاق يعتبر خطأ تاريخياً يهدد السلام العالمي"، مؤكداً أن "إسرائيل قامت بكل جهد مستطاع لمنع إيران من حيازة السلاح النووي، وإنها ستواصل الدفاع عن نفسها بنفسها. ولم يقبل نتنياهو تطمينات الرئيس أوباما في الحديث الهاتفي الذي تم بينهما، غداة الإعلان عن الاتفاق بأن بنود الاتفاق تغلق الباب بالكامل أمام إمكانية حصول إيران على سلاح نووي. (المركز العربي ، 2015 . 2)

اتسم الموقف الاسرائيلي بالرفض على المستوى الحكومي والمعارضة بحجة أن هذا الاتفاق سيفتح سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط، إذ من المتوقع أن تسعى دول أخرى في

المنطقة للوصول إلى وضع إيران النووي، مثل المملكة العربية السعودية ومصر وتركيا جدير بالذكر أن الموقف الإسرائيلي كان معارضاً لكل من اتفاقية جنيف ولوزان لنفس العلة والأسباب.

3.5.1.5 الموقف التركي :

رحبت تركيا بالاتفاق النووي الغربي مع إيران ، واعتبرت على لسان مسؤوليها أن الدبلوماسية كانت الخيار الوحيد لحل هذه المشكلة ، مؤكدة أن تنفيذه يحمل أهمية حيوية لاستقرار الشرق الأوسط ويأتي الترحيب التركي في سياق موقفها من برنامج جارتها النووية ، إذ ما فتئت تقر بحق إيران في تطوير التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية. وأصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً هنأت فيه الأطراف على جهودهم التي أدت إلى إمكانية التوصل إلى هذه النتيجة، مؤكدة على ضرورة وأهمية تطبيق كافة بنود هذه الاتفاقية. (باكير ، 2015 ، 2)

يأتي الموقف التركي المؤيد للاتفاق النووي في سياق المكاسب التركية التي ستجنيها من هذا الاتفاق خاصة أن تركيا مقبلة على بناء برنامج نووي سلمي مما يعطيها الشرعية السياسية الكاملة لمستقبلها النووي .

4.5.1.5 الموقف المصري :

حظي الاتفاق النووي الإيراني الذي أبرمته طهران مع مجموعة الدول الست الكبرى، باهتمام سياسي بالغ وتعليقات فورية على مستوى عال من حكومات دول الشرق الأوسط ، حيث جاء الموقف المصري عبر بيان من وزارة الخارجية المصرية وأعرب البيان عن "أمل مصر في أن يكون الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الطرفين شاملاً متكاملًا، ويؤدي إلى منع نشوب سباق للتسلح في منطقة الشرق الأوسط وإحلالها بشكل كامل من جميع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، وبما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، ويتفق مع بنود معاهدة منع الانتشار النووي." (فرنسيس ، 2015)

جاء الموقف المصري من الاتفاق النووي الإيراني الذي تم إبرامه مؤخراً بين إيران والقوى الدولية (1+5) جاء متوخياً الحذر من الاتفاق حتى لا يثير غضب الحلفاء في الخليج وخاصة السعودية. واكتفي الموقف المصري بالإعراب عن تمنيه ألا يؤدي إلى سباق تسلح في الشرق الأوسط وأن يساعد في تحقيق الأمن والاستقرار .

المبحث الثاني

التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول مجلس التعاون

بعد انتهاء اتفاق فيينا النهائي بشأن البرنامج النووي الإيراني بين إيران ومجموعة الدول الست "1+5" تتلاحق الأسئلة الحائرة حول تداعيات ذلك الاتفاق على دول مجلس التعاون الخليجي، فحسب العديد من الخبراء يمثل هذا الاتفاق بداية واضحة في تطوير وتطبيع علاقات إيران مع الغرب وأمريكا، بصورة يمكن أن تؤثر على الأوضاع السياسية في المنطقة العربية والقضايا المثارة بداخلها. إذ من المحتمل أن يؤدي هذا الاتفاق إلى تعاظم نفوذ إيران دون ضمانات لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، وإعطائها دوراً تدخلياً متزايداً في الملفات الإقليمية، التي تشهد نزاعات مسلحة بين حلفاء إيران ودول مجلس التعاون، مثلما هو الحال في سوريا والعراق واليمن. (شؤون خليجية ، 2015)

1.2.5 تأثيرات الاتفاق النووي الإيراني على دول مجلس التعاون :

منذ بدأ المفاوضات الغربية الإيرانية بشأن البرنامج النووي الإيراني، كانت دول الخليج هي أكثر الدول التي تناولت تلك التداعيات بخصوص حالة التوصل إلى اتفاق نووي بين الطرفين الغربي والإيراني ويمكن القول إن هناك مجموعة من التداعيات الناتجة عن توقيع الاتفاق النووي الإيراني الغربي، على النحو التالي:

1.1.2.5 اضطلاع إيران بدور الهيمنة الإقليمية :

تخشى دول الخليج وعلى رأسها السعودية ، أن يكون الاتفاق الأمريكي - الإيراني ضمن "صفقة شاملة تعطي لإيران أدواراً إقليمية معترفاً بها دولياً، في مناطق شديدة الحساسية لأمن الدول الخليجية والأمن العربي بصفة عامة، خاصة في مياه الخليج، وفي العراق وفي سوريا ولبنان واليمن حالياً، وذلك من خلال إجبار الدول الخليجية على القبول بمشاركة إيران في حل تلك الأزمات، خاصة الأزميتين السورية واليمنية اللتين تمثلان خطراً فادحاً على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي. (مناحي ، 2015)

كذلك تخشى دول مجلس التعاون، من فرض الولايات المتحدة على دول المجلس إدخال إيران في ترتيبات خاصة بأمن الخليج ويكون الأمر تبادل أدوار بين الولايات المتحدة وإيران لتحل إيران بديلاً إقليمياً حيث كانت طهران تطرح ، في فترات زمنية سابقة، دعوات منتظمة لأمن منطقة الخليج من خلال بنية أمنية خليجية وتطرح أن يكون (أمن الخليج هو أمن الدول المشاطئة للخليج فقط) ، وهو الترتيب الذي لا تقبل به دول الخليج وعلى رأسها السعودية باعتبار ذلك بمثابة بداية سيطرة إيران على أمن المنطقة باعتراف خليجي .

2.1.2.5 تقارب أمريكي إيراني محتمل :

من المتوقع أن من ثمار الاتفاق النووي مع إيران سيكون بداية الانفتاح الإيراني على الغرب ، وخصوصاً الولايات المتحدة ، بالأخص مع تزامن هذا الاتفاق مع الانسحاب الواضح للأمريكيين من الشرق الأوسط والتوجه نحو آسيا كما أن الولايات المتحدة تحركها رغبتها في زيادة تركيزها على توجيهها إلى آسيا ومحاولة مجابهة نفوذ دول قوية مثل الصين وروسيا، ولذا يتوجب عليها أولاً إنهاء الأزمات التي بقيت مستعصية عن الحل لفترة طويلة حتى لا تنفجر بشكل أكبر إذا ما تم هذا الانسحاب قبل إيجاد حلول لها، وعلى رأسها الأزمة النووية الإيرانية التي يمثل التوصل إلى اتفاق حولها دافعاً نحو استكمال الولايات المتحدة لهذا التوجه. (عبد اللطيف ، 2015 ، 3) لذلك زادت الحاجة في الوقت الحالي للتقارب الأمريكي مع إيران حيث تريد واشنطن أن تجعل إيران أداة لمكافحة "الإرهاب"، وهو الهاجس الأمني لدى الغرب عموماً، في ظل ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من صراعات من شأنها أن تهدد أمنه واستقراره بعدما أدركت أمريكا عدم قدرتها على مواجهة الجماعات الإسلامية وعلى رأسها "تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية" الذي ولد قوياً وسيطر على ما يقدر بنصف مساحة سوريا والعراق حالياً ، الأمر الذي دفعها لتكوين تحالف دولي وإقليمي لمواجهة هذه الجماعات عن طريق "ضربات جوية" والتي لم تمنع هذه الجماعات من التمدد والسيطرة على محافظة الأنبار بوجود هذا التحالف لذلك تحاول الولايات المتحدة إدخال إيران في ترتيبات أمنية في منطقة الخليج لإدخالها في التحالف الدولي الموجه لمحاربة الجماعات الإسلامية في العراق وسوريا لعلها أن هذه الجماعات تشكل أيضاً خطراً على مصالح إيران وبهذا تكون قد التقت المصالح بين الجانبين. أما الأسباب الكامنة وراء سعي إيران للتقارب مع أمريكا ، فهي تتدرج تحت تخطي

أزمة العقوبات الاقتصادية التي فرضها الغرب عليها قبل سنوات عدة، والتي نتج عنها التضخم المتسارع الناجم عن العقوبات المصرفية والنفطية والتي أدت إلى تراكم أزمات اجتماعية خطيرة في إيران بالإضافة أنها تريد أن تستفيد من هذه الأموال من أجل دعم حلفائها الذين يتعرضون للحرب في اليمن وسوريا والعراق .

3.1.2.5 تجنب المنطقة حرب خليجية رابعة :

إن أبرز تأثيرات هذا الاتفاق هو تجنب "سيناريو الجحيم" الناتج عن نشوب حرب إقليمية دولية فقد ظل خيار التدخل العسكري لمنع إيران من امتلاك قنبلة نووية أحد الخيارات المطروحة قبل دخول الطرفين -إيران والقوى الدولية- في مفاوضات بشأن البرنامج النووي، ومثل التهديد بهذا الخيار إحدى أدوات الضغط الأمريكي والإسرائيلي على طهران، وبالرغم من أن المؤسسة العسكرية الأمريكية "البنتاجون" تعتبر أن هذا الخيار يظل مطروحاً في حال عدم التزام إيران بالاتفاق، فإن الأمر شبه المؤكد أن خيار الحرب والعمل العسكري أصبح بعيداً جداً في التعامل مع برنامج إيران النووي، فالاتفاق ضَمِنَ للولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي آليةً للرقابة على البرنامج النووي ، تُحقق النتائج نفسها التي يمكن أن يحققها العمل العسكري الذي سيؤخر إيران عن امتلاك القنبلة النووية لعدة سنوات. (عز العرب ، 2014 ، 133)

تأتي هذه النقطة من صالح دول مجلس التعاون الخليجي لأنه في حالة قيام أمريكا بضرب مواقع إيرانية فبالأكيد ستتطلق من القواعد الأمريكية المنتشرة في الخليج مما يجعل هذه الدول عرضة للانتقام والرد الإيراني ، لذلك أدى توقيع الاتفاق النووي إلى تجنب سيناريو كان يصعب التكهن بنتائجه سواء كانت ضربة استباقية أو عمليات عسكرية متواصلة بما يضع أمن دول الخليج في مأزق صعب أمام الرد الإيراني.

4.1.2.5 تغير تحالفات القوى في المنطقة :

يرجح أن تتجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو إحداث توازن بين علاقاتها مع الحلفاء التقليديين ومسار تحركها نحو إيران خلال الفترة القادمة ، ومن المؤكد أن هذه النظرة الأمريكية الجديدة تجاه الشرق الأوسط تسير وفق استراتيجية معينة خاصة، وخطط بعيدة المدى لن تظهر نتائجها على المدى القريب، كما أن التخطيط لذلك ليس وليد اللحظة أيضاً. (السلمي ، 2013)

لذلك فإن الاتفاق سيظهر خرائط جديدة لتحالفات إقليمية جديدة، قد تفرض نفسها على حساب توازن قوي كان يعمل لصالح الدول الخليجية، في ظل الشراكة الاستراتيجية الأمريكية - الخليجية. أما أخطر الأمور فتتمثل في احتمالات حدوث انقلاب في السياسات الخارجية الخليجية، خاصة السعودية، تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، واضطرارها لاتباع سياسات إقليمية لا تتماشى كلية مع الخطوط العريضة لاستراتيجية الولايات المتحدة، بحيث تكون هناك سياسات أحادية من شأنها في بعض الحالات أن تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة، وذلك في ظل إدراك عدد من دول الخليج أنها وقعت ضحية تصالح صديقين قديمين " إيران وأمريكا" التي أصبحت في مرمى الخطر الأمريكي والإيراني على حد سواء .(شؤون خليجية ، 2015)

5.1.2.5 التوصل إلى تسوية سلمية للنزاعات في المنطقة :

من المتوقع أن تقوم واشنطن بالضغط على أطراف الصراع للتوصل إلى تسوية إقليمية بشأن الأزمة السورية حيث بات ممكناً التوصل لحل سياسي للأزمة السورية، بعد تراجع أو تضائل إمكانية توجيه ضربة عسكرية لنظام الأسد، والتي كانت وشيكة قبل سنة ونصف . لهذا فإن أكثر المستفيدين من الاتفاق النووي هو نظام بشار الأسد الذي اقترب من المرحلة النهائية. (عز العرب، 2014، 138)

2.2.5 مكاسب دول مجلس التعاون من الاتفاق النووي الإيراني :

كما أن للاتفاق النووي تأثيرات عكسية على دول مجلس التعاون فهناك مكاسب هامين من هذا الاتفاق وهما ما يلي :

1. أتاح الاتفاق النووي الفرصة لدول مجلس التعاون لمُجَاراة إيران نووياً إن أرادت أن تذهب دول المجلس إلى هذا الطريق واللاحق بإيران ندأً لند، حيث تكون قوة موازية لإيران في هذا المجال .
2. ضمان عدم قدرة إيران أنتاج أي أسلحة نووية في الوقت القريب بفعل الاتفاق والرقابة الدولية .

لكن وبغض النظر عن هذين المكسبين يبقى أن مكاسب إيران أكثر من الاتفاق لأنه سيعطيها شرعية دولية ببرنامج النووي ، كما سيمُنحها شرعية وقوة إقليمية بالمنطقة فالاتفاق

الأخير سيوفر لإيران مليارات الدولارات التي ستوجه لتعزيز مشاريعها التوسعية بالمنطقة ودعم نفوذها الإقليمي بتقديم مزيد من الدعم لأذرعها العسكرية بالمنطقة، بل يوفر الاتفاق غطاء دولي لأنشطتها بالمنطقة تحت ذريعة التعاون بمحاربة الإرهاب بما يعني غطاء للحرب الطائفية والمذهبية التي توججها إيران بالمنطقة.

3.2.5 السياسة المتوقعة لدول مجلس التعاون بعد الاتفاق النووي الغربي :

في ظل هذه المعادلة الجديدة المرتقبة في المنطقة ، يمكن القول أن دول مجلس التعاون الخليجي ستتهج عدة خيارات رئيسة لضمان تحقيق شيء من التوازن في حالة أخلت إيران بأمنها القومي وهي كما يلي :

1.3.2.5 الدرع الصاروخي :

ترجع فكرة مشروع نشر الدرع الصاروخي الأمريكي في منطقة الخليج العربي إلى عام 1991م عندما قصف النظام العراقي السابق آبار النفط خلال حرب الخليج الثانية ، بينما كان التأجيل من قبل قادة الدفاع الخليجيين، إلا أنه تم إعادة طرحه في منتدى التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي الذي عُقد في الرياض عام 2012 عندما أطلقت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" محادثات حول خطط لإقامة درع صاروخية خليجية لمواجهة ما أسمته بالتهديدات الإيرانية لتتقل بذلك الصراع الأمريكي المعلن مع إيران إلى مرحلة المواجهة بدلاً من مرحلة الاحتواء التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه طهران خلال السنوات الأخيرة ، ويتضمن مشروع الدرع الصاروخية نشر منظومة رادارات موحدة في المنطقة الممتدة من شمال الكويت إلى جنوب عُمان وتنظيم عملية تبادل المعلومات بين هذه الدول والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة ضد أي هجمات أو اعتداءات إيرانية محتملة ، وهي بذلك تكون ساتراً ضد اختراق أي صواريخ قادمة من إيران (العكلة ، 2012 ، 2)

إلا أنه حتى اللحظة لم يتم الكشف أن دول مجلس التعاون والولايات المتحدة قد وقعا على اتمام نشر منظومة الدرع الصاروخي وبقي الأمر قيد التنفيذ في حالة طلب دول المجلس تنفيذ هذه الصفقة .

2.3.2.5 المظلة النووية :

كشفت صحيفة الحياة اللندنية أن الولايات المتحدة عرضت على دول مجلس التعاون الخليجي إنشاء مظلة نووية لطمأنتها في حالة إبرام اتفاق حول الملف النووي مع إيران. وأشارت المصادر أن العرض جاء على لسان وزير الخارجية الأميركي جون كيري أثناء لقائه وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي مطلع مارس 2015م في الرياض. وقد أثار الاقتراح الذي طرحه كيري على غرار ما هو معمول به في كوريا الجنوبية واليابان لمواجهة الطموحات النووية لكوريا الشمالية استياء وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل الذي انتقد كلام كيري جملة وتفصيلاً حول الملف النووي الإيراني . (الحياة ، 2015)

والجدير بالذكر أن وزيرة الخارجية الأميركية قد حذرت إيران في يوليو/تموز 2009 من مغبة "إحراز السلاح النووي" وأشارت إلى أن بلادها ستمد في هذه الحالة مظلتها الدفاعية على دول الخليج العربي والشرق الأوسط وتدعم إمكانياتها العسكرية. ويبقى هذا الخيار مطروحاً بين دول المجلس ليتم تنفيذه حين الطلب (مسلم ، 2009)

3.3.2.5 السعي لامتلاك برامج نووية خليجية :

برزت الكثير من الدعوات الخليجية للتجهيز للمشروع النووي السعودي والإماراتي، لموازاة المشروع الإيراني، في حين دعا البعض الآخر لبرنامج نووي عسكري عربي تقوده مصر والسعودية والإمارات . كما وتفكر بعض دول الخليج ، وتحديداً السعودية والإمارات في امتلاك برامج نووية توازي النووي الإيراني، لاسيما مع توافر الإمكانيات المالية، وهو ما سبق أن عبر عنها بمقولة محددة الأمير محمد بن نواف السفير السعودي في لندن: إن المملكة العربية السعودية على استعداد للحصول على سلاح نووي، في حال فشل المجتمع الدولي في وقف البرنامج النووي الإيراني . وأشارت صحيفة الديلي تلجراف ، إلى أن السعوديين يدقون أجراس الإنذار بشأن احتمال غليان المنطقة في حالة من سباق التسلح النووي، بعد تحذيراتها الصريحة بأن جميع الخيارات مطروحة على الطاولة حال عدم التزام إيران بوقف برنامجها النووي، وقال الأمير محمد بن نواف بن عبد العزيز آل سعود السفير السعودي لدى لندن، في تصريحات

للتأجير، أنه طيلة عقود التزمت المملكة بالسياسة التي أسسها الملك فهد بن عبد العزيز بعدم السعي لتطوير أسلحة نووية . (القدس العربي ، 2015)

" . وفي أعقاب التوقيع على الاتفاق النووي في جنيف ، أكد رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشورى في السعودية عبد الله عسكر "إذا لم ينجح الاتفاق في منع إيران من تصنيع قنبلة نووية فإن السعودية ودولا أخرى ستسعى لامتلاك واحدة على الأرجح." (عز العرب ، 2014 ، 136) وفي سياق السياق فقد بدأت بعض الدول الخليجية فعلياً ببناء برامج نووية مستقلة بذاتها في إطار سعيها لالتحاقها بالركب النووي الإيراني الذي حصل على هذه التقنية منذ أكثر من عشر سنوات .

4.3.2.5 تنويع التحالفات الدولية للدول الخليجية:

تظهر التطورات السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط، مؤشرات حقيقية ضرورة عقد تحالفات جديدة خصوصاً وأن دول الخليج ضاقت ذرعاً من حليفتها أمريكا بسبب سياستها المرنة تجاه بلدان الشرق الأوسط وخصوصاً تجاه إيران العدو للدول للخليج، لذا تحاول دول الخليج توسيع علاقتها الدولية مع كل من فرنسا وروسيا والهند. (عز العرب، 2014، 138)

سارعت السعودية لإيجاد حليف وثيق يضمن مصالحها وبهذا وجهت دعوة إلى الرئيس الفرنسي فرانسوا أولوند لزيارة الرياض لبحث قضايا إقليمية مع دول عربية خليجية. ويتضح أن العلاقات بين باريس والرياض ودول الخليج عامة تسارع نموها في الفترة الأخيرة وخاصة بعد حضور الرئيس الفرنسي اجتماع قمة دول مجلس التعاون في الرياض ليكون أول رئيس غربي يحضر اجتماع هذه القمة .

وقد تصاعد الحديث عن احتمالات تحالف مصري سعودي تركي مع تزامن زيارتي الرئيسين المصري " السيسي " والتركي " أردوغان " للمملكة السعودية. وسيكون هذا التحالف المزمع نوعاً من الاصطفاف السني لمواجهة النفوذ الإيراني المتنامي حالياً في المنطقة . وتأتي أهمية هذا التحالف المحتمل في ظل رغبة إدارة الرئيس الأمريكي " أوباما " في عدم الانخراط في قضايا منطقة الشرق الأوسط، لا سيما مع التوجه الأمريكي للقارة الآسيوية باعتبارها المنافس المستقبلي للولايات المتحدة، وتصاعد الحديث داخل الأروقة الأمريكية عن إسناد إدارة المنطقة

وأزماتها لقوى إقليمية ومن المتوقع أن يكون تحالف عربي على غرار تحالف عاصفة الحزم (عبد العاطي ، 2015)

وأخيراً فبعد أن لجأت الولايات المتحدة الأمريكية الى لغة الحوار مع إيران فمن المناسب أن تلجأ دول الخليج إلى إصلاح منظومة الأمن الإقليمي الخليجي، من خلال تفعيل التعاون والشراكة مع القوى الإقليمية الراضية للهيمنة الأمريكية والإيرانية على المنطقة وتعالج سياساتها الخاطئة قبل السعي لإقامة علاقات وتحالفات جديدة مع دول غربية والعمل على تبني سياسة واحدة موحدة تجاه إيران، خاصة في ظل وجود أطراف خليجية تتفرد بعلاقات خاصة بعيدة عن المنظومة الخليجية.

4.2.5 السيناريوهات المستقبلية للدور الإيراني بعد الاتفاق النووي :-

بناء على ما سبق و من خلال تتبع التعاطي الإيراني مع التحولات التي شهدتها المشرق العربي نتيجة الانتفاضات الشعبية وما نجم عن هذه المواقف من انعكاسات على خريطة التحالفات في المنطقة وكذلك بعد الاتفاق النووي الإيراني والتقارب الغربي الأمريكي المرتقب مع إيران ، يمكن استشراف سيناريوهين على منطقة الخليج العربي وهما :-

1.4.2.5 سيناريو الهيمنة الإقليمية لإيران :

ينبني هذا السيناريو على انتصار حلفاء إيران من النظام السوري والحوثيين في اليمن في حربهم الدائرة مع معارضيههم ، مما يعزز الهيمنة الإقليمية للمشروع الإيراني ومن قوة حلفائها ، إذ تعتبر إيران النظام السوري رهانا استراتيجياً على موقعها الإقليمي وهذا ما أكدّه مهدي طائب المقرب من المرشد الأعلى للثورة . رئيس مركز "عمّار الاستراتيجي" لمكافحة الحرب الناعمة قال إن "سورية هي المحافظة الخامسة والثلاثون، وتعدّ محافظة استراتيجية بالنسبة لنا، وإذا حاربنا الأعداء لاحتلال سورية أو خوزستان (الأحواز) فالأولى بنا أن نحفظ بسورية". وأضاف طائب "لو احتفظنا بسورية سوف نتمكن من استعادة خوزستان، ولكن لو خسرت سورية حينها لن نتمكن من الاحتفاظ بطهران". (غليون ، 2013)

تنسجم هذه التصريحات مع السياسة الإيرانية المعلنة . فقيادات طهران الدينية والسياسية أكدت وقوفها مع النظام في سورية، فسقوطه يعني ضياع الاستثمارات الإيرانية في سورية ،

ولهذا فهي تزيد من تعاونها العسكري والأمني والاستراتيجي، وتؤكد مثل هذه التصريحات أن إيران سوف تواصل دعم نظام الرئيس الأسد حتى الانتصار واعترف الغرب بإيران كقوة إقليمية مركزية . وبما أن الاتفاق النووي الإيراني سيتم على إثره إنهاء تجميد أموال

إيرانية بنحو 150 مليار دولار، فهذا يعني أن إيران قد تسعى جاهدة إلى إعادة دعم النظام السوري وتثبيت أركانه لضمان بقاء حليف إقليمي مركزي يضمن لها تحقيق ما ترنو إليه مستقبلاً.

وما يدفع بصحة هذا السيناريو بأن إيران قبل الاتفاق النووي شيء وبعده شيء آخر فأيران بعد الاتفاق أصبحت تمتلك أعمدة القوة الثلاث بعد ما كانت تفتقد منه اثنتين فبعد الاتفاق أُضيف إلى رصيد إيران القوة السياسية والاقتصادية بالإضافة للقوة العسكرية التي حققتها عبر سنوات الحصار والتي اعتمدت بها على نفسها في عملية اكتساب تقنية الصناعة العسكرية كما أن إيران تمتلك مقومات القوة الجغرافية ، والبشرية لتحقيق هذا السيناريو على المنطقة ويعد تراجع الدور الأمريكي في المنطقة تشجيع لإيران لفرض وبسط نفوذها على المنطقة العربية عامة والخليجية خاصة في ظل حالة الفوضى والاضطراب التي تمر بها الدول العربية بفعل حراك الربيع العربي وغياب الدور القومي العربي للدول المركزية مصر وسوريا والعراق.

2.4.2.5 سيناريو انكماش الدور الإيراني :

ينبني هذا السيناريو على أن إيران وبعد الاتفاق النووي الإيراني والتقارب الغربي الأمريكي ستحاول بسط نفوذها في المنطقة العربية مما يُعجل من تحالف الدول العربية والخليجية للتصدي للمشاريع الإيرانية ، على غرار ما حصل من تحالف عربي في "عاصفة الحزم" للقضاء على الذراع الإيراني المتمثل بـ " الحوثيين " كما ينبني عليه احتمال تدخل تركي في الشمال السوري بدعم عربي لإنشاء منطقة أمنه مما يمهد ويساعد المعارضة السورية بالقضاء على النظام السوري الحليف المركزي لإيران ليكون بعدها بداية سقوط الذراع الإيراني في لبنان والمتمثل بـ "حزب الله" والذي سيؤدي إلى سقوط أهم مشاريع إيران في الدول العربية بعد سقوط الحوثيين في اليمن التي تحاربه قوات التحالف العربي حتى الآن .

كما فرضت الانتفاضات العربية تحديات جديدة أمام المشاريع التوسعية الإيرانية فقد أصبحت إيران في نظرة الشعوب العربية هي الدولة الطائفية الحاكمة على الدول العربية بعدما أيدت الحراك الشعبي في البحرين ووقفت ضد نفس الحراك في سوريا بل ودعمت النظام السوري ضد الشعب الذي ارتكب المجازر الدموية بدعم من مليشيات وأموال إيرانية . فقد كان الحراك السوري هو الكاشف الحقيقي لوجه إيران وذراعها اللبناني "حزب الله" أمام الشعوب العربية بعدما كانوا بوجهة نظر الشعوب أنهم هم المعارضون للسياسة الأمريكية والإسرائيلية والداعمين للقضية الفلسطينية . (المهدي ، 2014 ، 207)

5.2.5 مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية :-

للحديث عن مستقبل العلاقات في ظل الاتفاقية النووية فعلينا رصد خطابات القادة من كلا الطرفين فقد خطت العلاقات الإيرانية الخليجية بعد الاتفاق النووي الإيراني خطوتها الأولى بتصريحات مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي حيث قال "إنّ بلاده لن تتخلى عن دعم الشعوب المضطهدة في فلسطين واليمن والبحرين". ومن ثم كانت الخطوة الثانية إعلان سلطات المنامة إحباطها محاولة تهريب أسلحة قادمة من إيران إليها عبر البحر . (صحيفة العرب ، 2015)

مما استدعى الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف الزياتي بقوله إن تصريح خامنئي "يمثل تدخلا مرفوضاً ويتعارض مع المبادئ والمبادئ والأعراف الدولية وما تقتضيه من ضرورة احترام سيادة الدول الأخرى، والسعي المخلص لقيام علاقات تستند إلى مبادئ حسن الجوار كما وأبدى استغرابه من " تناقض " تصريحات قيادات طهران بشأن العلاقات العربية الإيرانية بعد توقيع الاتفاق النووي مع القوى الكبرى.(اسلام ويب ، 2015)

وبهذه التطورات تسلك العلاقات الخليجية الإيرانية مساراً معاكساً تماماً لما تعلنه طهران بشأن نيتها ربط علاقات حسن جوار مع جيرانها التي تعلنها كل فترة على لسان مسؤول إيراني ويفسدها أحد معلميها على منابرها .

وفي مبادئه جديدة لتجديد العلاقات أكد حسين أمير عبد اللهيان مساعد وزير الخارجية الإيراني على قناة العالم : أن طهران تعد لطرح مبادرة لتسوية الأزمة السورية ، وتسعى لتطبيع علاقاتها مع جيرانها في المنطقة. وعلى صعيد متصل ، أشار مساعد وزير الخارجية الإيراني

إلى أن طهران تعمل على إعادة علاقاتها مع جيرانها في المنطقة لاسيما السعودية، وعلى تخطي الخلافات لتعود العلاقات إلى مسارها الطبيعي، معتبراً أن إيران والسعودية تحظيان بإمكانيات جيدة ويمكنهما من خلال التعاون البناء أن تساهما في حل قضايا ومشاكل المنطقة. (شبكة رصد 24 ، 2015)

وعلى كل حال فإن إيران لا تبدو في وارد حساباتها التراجع عن خطتها الاستراتيجية وهي "مبدأ تصدير الثورة" حيث يظل الإشكال القائم ، متمثلاً في أن طهران لا تفرق ما تعبّر عنه من مواقف لفظية وشعارات ما تفتأ تطلقها بشأن التعاون وحسن الجوار بإجراءات عملية وسياسات فعلية بل إنها كثيراً من تعتمد إلى تصرّفات مناقضة تماماً لما تعلنه عبر الدور الذي تمارسه على الساحة الإقليمية والذي يعزز بدرجة كبيرة من احتمالات استمرار الصراع الطائفي في المنطقة ، وبقاء الأزمات السياسية الرئيسية دون الوصول إلى تسويات قريبة بشأنها . لذلك فإن العلاقات المستقبلية بين الجانبين الخليجي والإيراني سوف تمر عبر سيناريوهات ثلاثة هي:

1.5.2.5 سيناريو تحسن العلاقات :

فهذا السيناريو سينجح إذا حُسنت النوايا ووضعت نقاط الخلاف على طاولة البحث فهناك عدة عوامل تدفع باتجاه تقارب وتطبيع العلاقات بين الجانبين ولكن تبقى قضية الجزر الإماراتية الثلاث عقبة رئيسة أمام هذا التقارب ولكن إذا ما اتفق الجانبين على تتحية هذا العائق عن طريق إمكانية الوصول الى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث عبر التحكيم الدولي أو أي حل آخر يرضى به الطرفان وإيجاد حلول واقعية لكل الخلافات والمشاكل العالقة بينهما، وتهئية الأقلية الشيعية في الدول الخليجية، فضلاً عن تطوير التبادل التجاري والاقتصادي والاستثماري بين طهران ودول الخليج .

كما أن من أهم عوامل التقارب التي من الممكن أن تهبيء علاقات قوية ومتينة هي إزالة أسباب التوتر بين دول المنطقة؛ أي التدخلات المنسوبة إلى طهران في العراق والبحرين واليمن وسوريا ودعمها المليشيات الشيعية في دول الخليج العربية فهذه هي أسباب التوتر بين دول المنطقة وإيران فإن تخلت إيران عن تدخلها في شؤون تلك الدول الداخلية وتوقفت عن دعمها

للمجموعات المسلحة التي تعمل بشكل سري في دول خليجية أخرى مثل السعودية والكويت حينها يتأكد من صحة توجهات إيران تجاه الدول الخليجية والعربية لأن هناك الكثير من عوامل الارتباط ونقاط الالتقاء تربط بين إيران وجيرانها العرب أهما : الجوار الجغرافي والعمق التاريخي والحضاري ، كذلك العامل الاقتصادي والتجاري والذي هو عصب الحياة لهما حيث تمثل إيران بقدراتها البشرية الهائلة ودول مجلس التعاون بقدراتها الشرائية الكبيرة أسواقاً مثالية لبعضها البعض ، كذلك على إيران القيام بترجمة أقوالها الداعية إلى تعزيز العلاقات وتقويتها إلى أفعال حقيقية.

كذلك من الممكن أن تقوم دول مجلس التعاون بوضع خطة استراتيجية لقضية "أمن الخليج" بعيداً عن التدخل الأجنبي الذي تراه إيران أنه موجه ضدها بالدرجة الأولى والاستغناء عن الحماية الغربية والأمريكية والاعتماد على قوات خليجية لحفظ أمن دول الخليج عندها تكون دول مجلس التعاون قدمت شيئاً مؤثراً في اتجاه تحسين العلاقات ويكون هذا بعد ضمان تخلي إيران عن تدخلها بالشؤون الداخلية لدول المنطقة .

2.5.2.5 سيناريو تدهور العلاقات

برزت منذ أكثر من عقدين عدة عناصر دفعت بالعلاقات الخليجية الإيرانية نحو مزيد من التنافر والتوجس، ومع تراكم تلك الحوادث وتفاعلها ازدادت الهوة بين الطرفين اتساعاً كبيراً . ومن بين تلك العناصر ما هو أيدلوجي ومنها ما يعود إلى عوامل سياسية أو أمنية ، وفيها أيضاً ما يعود إلى عوامل سببتها أطراف خارجية حيث تشهد منطقة الخليج الكثير من التحديات الأمنية والجيوستراتيجية والاقتصادية ، مثل: الوجود العسكري الأجنبي وتحديداً الأمريكي في المنطقة ، وأزمة الملف النووي الإيراني، وتداعيات الملف العراقي، وملف أمن الطاقة وأسعار النفط، وخطر التنظيمات الإرهابية، ومعضلة البحث عن صيغة مستقرة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران وما طرأ مؤخراً من الأزمة اليمنية والسورية كل هذه التحديات المتداخلة وغيرها تجعل مستقبل المنطقة مفتوحاً على كل الاحتمالات.(بن صقر ، 2009)

وبعد الاعتراف العالمي بأحقية إيران ببرنامجه النووي السلمي والذي قطعت فيه مرحلة مهمة وأصبح لديها خبرة وتقنية عالية من الممكن تحويله خلال فترة ليس بالكبيرة إلى برنامج

عسكري ، كذلك رفع العقوبات الاقتصادية والمصرفية وتحويل الأموال الإيرانية المحتجزة كل هذا سيجعل من إيران خلال هذا السيناريو أقوى الدول الإقليمية في المنطقة والتي لن تتأخر عن دعم خطتها الاستراتيجية "تصدير الثورة" إلى الدول المجاورة ومن الممكن أن تزيد من هيمنتها وتدخلها الواضح في شؤون الدول العربية والخليجية خاصة والتي ستبدأ دول الخليج انتهاج سياسة المعاملة بالمثل عن طريق دعم الجماعات الانفصالية في إيران مادياً ومعنوياً مثل جماعات الاحواز والأكراد والبلوش المتمثلة بجماعة انصار الفرقان السنية الناشطة في إقليم بلوتشستان . مما يؤدي إلى تصاعد الخلافات والتي من الممكن أن تصل إلى طرد الدبلوماسيين بين الجانبين، وفي هذه الحالة ستقوم دول الخليج بأخذ موقف حاسم وصارم ضد إيران عن طريق رفع دعاوي قضائية ضدها في المحاكم الدولية والتي ستطالب من خلالها المجتمع الدولي بوضع حد لتدخلات إيرانية في شؤونها الداخلية وفتح قضية الجزر الإماراتية المحتلة من إيران .

كما ستعمل إيران على محاولة تفكيك "مجلس التعاون الخليجي" من خلال التقرب من بعض دول المجلس وتوطيد أواصر التعاون معها مثل علاقتها مع "سلطنة عُمان" حيث عملت إيران على توطيد علاقتها مع عمان مما جعل الأخيرة ترفض خطة "عاصفة الحزم" في اليمن التي شاركت فيها كل دول المجلس عداها ، كذلك تعمل إيران حالياً على التقرب من بعض دول مجلس التعاون الخليجي الحليفة للسعودية والعمل على تحييدها واستمالتها خلال الفترة القادمة ، كما حدث بعد الاتفاق النووي مباشرة حيث زار وزير خارجية إيران كل من دول قطر والكويت بدعوى تقوية العلاقات معهما. (شؤون خليجية ، 2015)

ومن الممكن ايضاً في ظل الاتفاق النووي الإيراني أن يحدث تغييراً استراتيجياً في نظرة كل من الطرفين الأميركي والإيراني لدور ولسياسات كل منهما في الشرق الأوسط. فكما أسقطت إيران شعار "أمريكا الشيطان الأكبر" ، على خلفية الاستعانة بعدو الأمس لاستعادة شرعية دور الشرطي في المنطقة ، أسقط أوباما إيران من "محور الشر"، وليس بالمستبعد أن ينفذ الرئيس أوباما وإدارته لعبة توازن جديدة تعيد إيران إلى سابق دورها ، وهذا سوف يتطلب من دول مجلس التعاون التعويض عن الحليف الأمريكي القديم بإدخال حليف جديد قد يكون عبر اتحاد خليجي أو بإدخال كل من مصر وتركيا في معادلة أمنية في منطقة الخليج مما يعني وصول علاقات دول المنطقة مع إيران إلى ما يشبه "الحرب الباردة" ويبقى هذا السيناريو الأقرب للواقع

ولكن على كل حال لن يصل الوضع الإقليمي إلى حالة حرب لحسم الخلاف بين الجانبين والذي يؤدي الى الدمار والويلات على طرفي الخلاف مثلما حل ذلك في الحرب العراقية الإيرانية، التي ما زالت المنطقة بأسرها تعاني من آثارهما المأسوية إلى يومنا هذا.

3.5.2.5 سيناريو استمرار الوضع القائم :

يكون هذا السيناريو وسطي يقع بين السيناريوهين السابقين، فقد يكون تعاونياً أحياناً وصراعياً أحياناً أخرى، وفي ظل هذا السيناريو ستكون العلاقة بينهما قائمة على التوجس والريبة ويميل الى التهدة والاستقرار في أغلب الأحيان ، وفي إطار ذلك إن النهوض بمستوى العلاقات الايرانية الخليجية يتطلب العمل الجاد والحد من العوامل التي تؤدي الى التنافر والصراع بين البلدين. (الزعبي ، 2013)

وأخيراً إن ثبات واستقرار هذه المنطقة رهين العلاقات الإيجابية بين كل من إيران والدول الخليجية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال علاقات متينة وإيجابية وثابتة ومستقرة مع جارتهم الكبرى إيران. وهذا يلزم دول مجلس التعاون الخليجي التي تعيش في حالة من الحيرة والتردد في التعاطي مع إيران التي أصبحت بعد الاتفاق النووي ذات قوة سياسية واقتصادية وتقنية ، أن تلجأ هذه الدول الى نهج توحيد سياستها لمواجهة هذه الجارة الكبرى ومن ثم تلجأ إلى الحوار من منطلق نفس القوة الإيرانية السابقة كي لا تتجر المنطقة من حين لآخر إلى مزيد من القلاقل والاضطرابات .

وخلاصة القول يتضح مما سبق أن مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية بات يرتسم ويتمشى مع مجموعة من التأثيرات القائمة ، فمن الناحية الإيرانية هي علاقات يتحكم فيها رجال الدين الشيعة والايديولوجيا الإيرانية المتمثلة بتصدير المد الشيعي الثوري إلى دول الجوار (مبدأ تصدير الثورة) ومن الناحية الخليجية هي علاقات شك وحذر مستمر فدول مجلس التعاون مقتتعة أن المحافظة على توازن القوى في المنطقة يتطلب تواجد مستمر لحليف أجنبي أي كان أمريكياً أو غير ذلك الذي يضمن هذا التوازن وسط التخوفات المتنامية من اتفاق إيران النووي مع الدول الغربية بالرغم من كم التطمينات التي ارسلتها الدول الغربية الموقعة على هذا الاتفاق .

لهذا إن المرحلة القادمة يتطلب من دول مجلس التعاون الاعتماد على نفسها عن طريق الوحدة الخليجية أو توحيد سياستها الخارجية لحماية أمنها القومي ولمواجهة الأخطار المحيطة بها .

الخاتمة :

سعت هذه الدراسة لبحث إحدى أهم القضايا في الساحة الإقليمية والدولية ، وهو البرنامج النووي الإيراني وبيان سياسة دول مجلس التعاون الخليجي منه ، وذلك من خلال التعمق والبحث في جذور العلاقات الخليجية الإيرانية التاريخية ورصد نشأة البرنامج النووي الإيراني والدوافع من وراء تصميم إيران على المضي قدماً في إتمام هذا البرنامج بالرغم من كم العقوبات التي فرضت عليها من المجتمع الدولي لإيقافه ، وبحث آثار البرنامج النووي الإيراني على دول مجلس التعاون وبيان أخطاره البيئية والسياسية والاستراتيجية، والموقف الخليجي من هذا البرنامج ومحددات الموقف الخليجي التي بينت من خلالها موقفها بثلاث محددات رئيسية ، وأيضاً دراسة أدوات دول مجلس التعاون الخليجي المستخدمة لمواجهة الأخطار المحيطة بها في منطقة الخليج العربي والتي تعددت بين أمنية واقتصادية وسياسية وصولاً إلى إقامة تحالفات مع قوى دولية كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ، وأهداف سياسة دول مجلس التعاون الخليجي ، كذلك رصدت الدراسة بداية الحوار الغربي مع إيران وصولاً إلى توقيع الاتفاق المبدئي وانتهاءً بتوقيع "اتفاق فينيا" النووي ، وفي ضوء ذلك وضعت الدراسة بعض السيناريوهات التي من خلالها توضح مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية وسيناريوهات مستقبل الدور الإيراني في المنطقة الخليجية .

كذلك توصلت الدراسة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تؤمن بمبدأ وجوب دخول منطقة الخليج العربي خاصة والشرق الأوسط عامة باتفاق يهدف إلى ترسيخ الأطر القانونية لجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وأن تلتزم دول المنطقة بتطبيق هذا المبدأ بما في ذلك "إسرائيل و إيران " وهذا ما ظهر من دول المجلس واضحاً بعد الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى حيث اشترطت دول المجلس أن يكون الاتفاق ضابطاً لجعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية ولجم إيران من التدخل بشؤون دول المنطقة التي تسعى لفرض الهيمنة والتوسع دون الاكتراث بالمصالح الخليجية العربية في المنطقة وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وهي على النحو التالي :

النتائج :

1. امتازت العلاقات الخليجية الإيرانية عبر التاريخ دائماً بطابع التقرب والحد.
2. لم يكن للغرب والولايات المتحدة وإسرائيل إشكالية في امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية في فترة حكم محمد رضا بهلوي شاه إيران ما دام ذلك ضمن الفلك الأمريكي .
3. استفادت إيران من التحولات الجارية في المنطقة ، واستغلالها حالة الحرب الباردة أولاً ثم انشغال القوى الدولية في غزو العراق للحصول على التكنولوجيا النووية .
4. يشكل البرنامج النووي الإيراني مجموعة كبيرة من التداعيات الخطيرة على دول مجلس التعاون.
5. سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه البرنامج النووي الإيراني ضعيفة في ظل كم المخاطر والتحديات الذي يشكله البرنامج عليها.
6. اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على العنصر الأجنبي لحماية أمنها الإقليمي لا يحميها من المخاطر الإقليمية المحيطة بها.
7. أن الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى لا يمنعها من امتلاك سلاح نووي في المستقبل لو أرادت إيران ذلك.

التوصيات :

1. توحيد السياسات الخليجية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري وصولاً إلى مشروع الوحدة الخليجية .
2. وجوب تبني استراتيجية عربية وخليجية موحدة تجاه البرنامج النووي الإيراني .
3. ضرورة تنبيه العالم العربي لخطورة البرامج النووية في المنطقة، واتخاذها الخطوات اللازمة لإحداث توازن في القوى.
4. ضرورة العمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.
5. ضرورة اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على نفسها لمواجهة أي أزمات إقليمية.
6. ضرورة تخلي دول مجلس التعاون عن الحماية الأجنبية والأمريكية لأمن الخليج .
7. محاولة بناء قاعدة صناعية عسكرية خليجية تعتمد على العنصر الخليجي .
8. عدم الاعتماد بالموطن على الولايات المتحدة لكون الولايات المتحدة لها أجندة سياسية واقتصادية في المنطقة .

المصادر والمراجع

أولاً / الكتب العربية

1. الاحمري ، محمد ، ابعاد الوفاق الإيراني العالمي ، منتدى العلاقات العربية والدولية ، 2013.
2. الدسوقي، سعيد ، مجلس التعاون الخليجي دراسة قانونية تحليلية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2004 .
3. الراوي ، رياض ، البرنامج النووي الإيراني واثره على الشرق الأوسط ، دار الاوائل ، سوريا ، 2006.
4. الرئيس ، رياض ، مصاحف وسيوف إيران ، رياض الرئيس للكتابة والنشر ، بيروت 2002.
5. السبكي ، آمال ، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1999.
6. السيد ،وفاء ، مستقبل التعاون الدفاعي الخليجي ، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ، 2013.
7. الطحاوي ، عبد الحكيم ، العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي ، مكتبة الرياض ، الرياض 2004.
8. العتيبي ،سرحان ، العولمة والشرعية ودولة الرفاة ، مركز الخليج لسياسات التنمية ، 2015.
9. العتيبي ،منصور ، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، 1979-2000، مركز الخليج للدراسات ، دبي ، 2008.
10. العجمي ، ظافر ، التعاون العسكري الخليجي ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، 2015.
11. _____ ، أمن الخليج العربي تطوره واشكالياته ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006.

12. _____ ، أمن الخليج العربي وتطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الدولية والاقليمية ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت ، 2011.
13. العقاد، صلاح ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1974.
14. العكلة ، وسام ، التحدي النووي الإيراني ، دار سوريا الدية للطباعة ، سوريا ، 2013.
15. العلوي ، محمد ، التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني ، الكويت ، 2007.
16. الغيلاني ، عبدالله ، الواقع السياسي الخليجي ، مركز الخليج لدراسات التنمية ، 2013.
17. الفرج ، سامي ، استراتيجية مقترحة لمجلس التعاون الخليجي لمواجهة الانتشار النووي ، الكويت ، 2007.
18. المبيض ، خالد ، خيارات إيران المعاصرة ، درار علاء الدين للنشر والطباعة ، سوريا ، 2002.
19. الموسوي، قاسم ، تاريخ الحقد الفارسي على العرب ، مكتبة بغداد ، بغداد ، 1982.
20. آل سعود ، خالد ، أمن منطقة الخليج من منظور وطني ، مركز الإمارات لدراسات والبحوث ، الإمارات ، 1997.
21. برجاس ، حافظ ، الصراع الدولي على النفط العربي ، بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2000.
22. بن ملحم ، غازي وآخرون ، البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج ، دار المنار ، عمان ، 2009.
24. بيومي ، عمرو ، رضا ، القدرات النووية الإيرانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2013.

25. رجب ، يحي ، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر ، مكتبة العروبة ، الكويت ، 1989.
26. روجرز بول ، العمل العسكري ضد إيران التأثير والتداعيات ، مركز الزيتونة للدراسات ، بيروت ، 2010.
27. زهرة ، عطا ، البرنامج النووي الإيراني ، مركز الزيتونة للدراسات ، بيروت ، 2015.
28. زهرة ، السيد ، الثورة الإيرانية الابعاد الاجتماعية والسياسية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، 1985.
29. سلامة ، غسان ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1949 ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، 1990.
30. شاکر ، محمود ، تاريخ إيران ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1979.
31. عبد الكافي ، عبد الفتاح ، اسماعيل ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية ، كتب عربية ، بيروت ، 2005 .
32. عز العرب ، رياض ، الشؤون العسكرية العربية ، نشر مدحت احمد حماد ، القاهرة ، 1997.
33. علي ، حسين ، هل ستصبح إيران نووية ، دار الكتب العربية ، بيروت ، 2010.
34. فهمي ، عبد السلام ، البرنامج النووي الإيراني الطريق الصعب ، القاهرة 1995.
35. كريستوفر ، ديفدسون ، ما بعد الشيوخ الانهيار المستقبلي للمالك الخليجية ، مركز اوال للدراسات والتوثيق ، بيروت ، 2014.
36. مبيضين ، مخلد ، العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006 ، مكتبة المنارة ، الاردن ، 2007 ، كتاب الكتروني.

37. محمود ،أحمد ابراهيم ، البرنامج النووي الإيراني افاق الأزمة بين التسوية الصعبة ، منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، 2005.

ثانياً / الرسائل العلمية

- 1.الخالدة ، هاشم أجريد ، السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني ، رسالة ماجستير من جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، 2013.
2. السبيعي ، خالد بن فهد ، مجلس التعاون الخليجي دراسة في مسيرة التعاون والوحدة ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 2007.
3. السهلي ، عبدالله حمود ، رؤية استراتيجية خليجية لمجابهة المشروع النووي الإيراني ، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2014.
4. الشمري ، منصور ، رؤية استراتيجية للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2012.
5. الشمري ، عبد المحسن لافي ، مجلس التعاون للدول الخليج وتحدي الوحدة ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، 2011-2012.
6. العتيبي ، عبدالله سعد ، الازمة الامريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي ،رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان 2012.
7. العدوان ، طایل ، الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط ، عمان 2013.
8. العكلة ، وسام الدين ، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، رسالة دكتوراه ، جامعة دمشق ، 2011.
9. الفلكاوي ، عبد العزيز اسماعيل ، سياسات مجلس التعاون الخليج العربية حيال التحديات الامنية الاقليمية بعد احتلال العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، 2013-2014.

10. القنعير ، عبد العزيز ، السياسة الخارجية الإيرانية واثرها على الأمن القومي العربي ، رسالة دكتوراه ، اكااديمية ناصر ، القاهرة ، 1998.
11. المجالي ، عصام ، تأثير التسليح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الاسلامية ، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ، الاردن ، 2007.
12. المحمود ، عبدالله ، العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2005، رسالة ماجستير ، الجامعة الاردنية ، عمان ، 2007.
13. المطيري ، وضحة ، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج 2003-2011، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان 2011.
14. المطيري ، عبدالله فالح ، أمن الخليج والتحدي النووي الإيراني ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، 2011.
15. المهدي ، شنين محمد ، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي 2001-2013، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خضير ، الجزائر ، 2013-2014.
16. المهدي ، عبدالعزيز عبد العزيز ، التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد واثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها 1990-2010، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان 2010.
17. الهمص ، وائل ، البرنامج النووي الإسرائيلي وتأثيره على الأمن القومي الإسرائيلي ، رسالة ماجستير ، جامعة الازهر غزة ، 2010.
18. أبو جزر ، فداء ، العلاقات السعودية الإيرانية وانعكاساتها على دول الجوار العربي 1997-2005، رسالة ماجستير ، جامعة الازهر ، غزة ، 2014.
19. آل رشيد ، حمد بن محمد ، السياسة الخارجية السعودية والامن في منطقة الخليج ، رسالة دكتوراه ، الجزائر ، 2011-2012.

20. حسنين ، رائد ، البرنامج النووي الإيراني، وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979-2010، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر ، غزة ، 2010.
21. زلاقي ، حبيبة ، تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية ، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر كلية الحقوق ، الجزائر 2010.
22. عاشور ، هيا عدنان ، الديناميكا السياسية وإدارة الالتزامات، الإدارة الأمريكية للإدارة اللازمة النووية الإيرانية نموذجاً ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر ، غزة 2013.
23. عفيفي ، السيد أحمد ، الصراع النووي وتوازن القوى في اسيا ، رسالة دكتوراه ، جامعة الزقازيق ، مصر ، 2009.
24. هليل ، احمد "محمد امين" العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، 2011.

ثالثاً/ الدراسات والابحاث

1. الامارة ، لمى ، مستقبل مجلس التعاون الخليجي قراءة للبيئة الإقليمية ، كلية العلوم السياسية جامعة النهريين ، 2009.
2. السلمي ، محمد بن صقر ، التحالفات الجديدة في الشرق الأوسط سيناريو معقد وتغيرات جذرية ، مجلة العرب الدولية ، 2013.
3. الشمري ، حمدان مجزع ، الملف النووي الإيراني إلى أين ، دراسة منشورة على موقع الأمة الكويتي ، 2007.
4. العكلة ، وسام ، قراءة في البرنامج النووي الإيراني ، نشرت في جريدة الزمان الدولية ، العدد 1214، 2012.
5. العيسوي ، اشرف ، أمن الخليج ومخاطر جديدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 170، 2008.

6. الكواز ، محمد سالم ، البرنامج النووي الإيراني ، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل ، العدد 25 ، 2008.
7. الكواز ، محمد سالم ، العلاقات الإيرانية السعودية 1997-2001، دراسة سياسية من مركز الدراسات الإقليمية ، العدد 7 ، 2007.
8. جعفر ، محمد راضي ، الاستثمار الأجنبي في دول مجلس التعاون ، مجلة الخليج العربي ، العدد 3-4 ، 2011.
9. حسن ، وجدان فالح ، البرنامج النووي الإيراني وأثره في توازن القوى في منطقة الخليج العربي ، مجلة الخليج العربي جامعة ميسان ، العدد 1-2 ، 2014 .
10. خزار ، فهد مزبان ، البرنامج النووي الإيراني قراءة في الواقع والمستقبل ، دراسات سياسية استراتيجية ، مركز الدراسات الإيرانية جامعة البصرة ، العدد 18-19 ، 2003.
11. خزار ، فهد مزبان ، موقف دول مجلس التعاون الخليجي ازاء أزمة البرنامج النووي الإيراني رؤية جيبلوتيكية ، دراسات سياسية استراتيجية ، مركز الدراسات الإيرانية جامعة البصرة ، العدد 1-2 ، 2011.
12. سويلم ، حسام ، المواجهة القادمة المحتملة بين إيران ودول الخليج ، المركز العربي للدراسات والبحوث ، العدد 1-2 ، 2003.
13. سويلم ، حسام ، صناعة القرار السياسي في إيران ومنهج ادارة الأزمة ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، العدد 1-3 ، 2013.
14. سيد ، عزت عبد الواحد ، البرنامج النووي الإيراني بين صعود الدور الإيراني وتهديد الأمن الخليجي ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية ، 2013.
15. طاهر ، محمد أحمد ، العلاقات الإيرانية الخليجية نظرة مستقبلية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 146 ، 2001 .

16. عبد ، عقيل محمد ، رؤية استراتيجية في افاق العلاقات الخليجية الإيرانية في ضوء تطور البرنامج النووي الإيراني ، مجلة الخليج العربي جامعة البصرة ، العدد 3-4 ، 2009.
17. عز العرب ، محمد ، التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، العدد ، 62 ، 2014.
18. علو ، أحمد ، الملف النووي الإيراني بين الحقائق العلمية والوقائع السياسية ، مجلة الجيش اللبناني العدد 343 ، كانون الثاني 2014.
19. عوض ، عثمان السيد ، العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل رؤية استراتيجية ، مجلة مختارات إيرانية ، العدد 28 ، 2002.
20. عيد ، محمد بدري ، حلف الناتو ودول الخليج تقييم لمبادرة اسطنبول ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2014.
21. كشك ، اشرف محمد ، تطور الأمن الإقليمي منذ 2003 دراسة في تأثير استراتيجية الناتو ، مجلة المستقبل العربي ، 2006.
22. كشك ، أشرف ، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني ، مجلة مختارات إيرانية ، العدد 62 ، 2005.
23. كشك ، أشرف محمد ، الخليج والمحيط الدولي البحث عن استراتيجية موحدة ، مجلة السياسة الدولية مركز الدراسات الدولية ، العدد 171 ، 2008.
24. محمود ، أحمد ابراهيم ، الأزمة النووية الإيرانية تحليل لاستراتيجيات الصراع ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد 149 ، 2005.
25. محمود ، أحمد ابراهيم ، الأزمة النووية الجديدة بين الولايات المتحدة وإيران ، مجلة مختارات إيرانية العدد 30 ، 2003.
26. محمود ، أحمد ابراهيم ، البرنامج النووي الإيراني بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية ، مختارات إيرانية ، العدد 6 ، 2001.

27. مناحي ، ميثاق ، التداعيات الاستراتيجية لاتفاق الإطار النووي بين طهران وواشنطن ، مركز الدراسات الاستراتيجية جامعة كربلاء ، 2015.

28. مهودر ، هيفاء ، موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني ، مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة ، العدد 1-2 ، 2009.

رابعاً/ الندوات والمؤتمرات

1. ندوة اقامتها جريدة القبس الكويتية 1998 بعنوان الوضع الراهن في الخليج وفاق المستقبل ، الكويت .

خامساً/ التقارير

1. التقرير التفصيلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن البرنامج النووي الإيراني ، (2) منشور في مجلة مختارات إيرانية ، مارس 2004.

2. الحسن ، عمر ، مجلس التعاون الخليجي دواعي التأسيس من وجهة نظر رسمية ، الجزيرة للدراسات ، نشر 10 يناير 2015.

3. الحمد ، جواد ، تقرير الأمن والدبلوماسية العامة ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، 2011.

4. الطائي ، عبد الرزاق خلف ، خطوة متقدمة في تعزيز العلاقات الخليجية الأمريكية ، مركز الدراسات الإقليمية ، 22-9-2012.

5. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الاتفاق النووي الإيراني المضامين والنتائج والاعتراف المتبادل ، 2015.

6. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، دراسة الموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني ، 2015.

7. المرهون ، عبد المجيد ، الأنفاق العسكري في دول الخليج ، الجزيرة نت ، نشر بتاريخ 4 يوليو 2014.

8. انطاونياس ، أليكس ، الاقتصاد السياسي لدول الخليج ، مركز الدراسات الدولية والإقليمية
تقرير رقم 3 ، 2012.
9. باكير ، علي حسين ، الاتفاق النووي الإيراني في حسابات تركيا المستقبلية ، مركز الجزيرة
للدراسات ، 11 أغسطس 2015.
10. بن صقر ، عبد العزيز بن عثمان ، الوضع الاستراتيجي في الخليج 2025 ، مركز الخليج
للأبحاث ، 2009.
11. تقرير ، زيارة وزير الدفاع الإيراني للسعودية ، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية
أبريل 2005 .
12. تقرير اسماعيل ، محمد صادق ، تطور البرنامج النووي الإيراني ، المركز العربي للدراسات
السياسية والاستراتيجية ، منشور بتاريخ 28 يونيو 2012.
13. تقرير الجزيرة نت ، الجزر الإماراتية الثلاث ، 2012.
14. شهادات ، بسام ، العلاقات السعودية الإيرانية حتى سقوط الشاه ، تقرير نشر موقع التقرير
بتاريخ 21-مايو 2014.
15. شؤون خليجية ، تداعيات الاتفاق النووي الإيراني ، 2015.
16. شؤون خليجية ، زيارة وزيرة الخارجية الإيرانية للكويت وقطر وانعكاسات ذلك على العلاقات
الإيرانية الخليجية بعد الاتفاق النووي ، 2015.
17. عبد القادر ، أشرف عبد العزيز ، تقرير الحوارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون
الخليجي ، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، 8 نوفمبر 2014.
18. عبد العاطي ، عمر ، احتمالات تشكيل تحالف مصري سعودي تركي في الشرق الأوسط ،
المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية ، 13-مارس 2015.
19. عبداللطيف ، صلاح ، اثار الاتفاق النووي الإيراني على القوى الإقليمية بالشرق الأوسط ،
مركز فكر أون لاين ، 2015.

20. مركز الروابط للبحوث والدراسات ، ما بعد لوزان روحاني وفريقه في الداخل الإيراني ، 22 أبريل 2015.

21. الامانة العامة لمجلس التعاون ، العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون 2002-2010، الرياض ، 2010.

22. الامانة العامة لمجلس التعاون ، عشرون عام من الانجاز ، الرياض ، 2002.

23. الامانة العامة لمجلس التعاون ، البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى الخليجي ، ط 3، الرياض ، 2011

سادساً / مواقع الأنترنت

1. ابو طالب ، ميادة ، جواد ظريف.. التاريخ السرى لمهندس الاتفاق النووي الإيراني ، شبكة الموجز ، 3-8-2015 <http://www.elmogaz.com/node/221310>

2. اخبار المملكة ، الإمارات تطالب بضمانات أمريكية «مكتوبة» بشأن الخطر الإيراني ، 2015 ، <http://sudianews.com/news/165243>.

3. ارشيف رئاسة الوزراء البحرينية ، 2006 <http://bahrainprimeminister.net/news/june2.html>

4. اسلام ويب ، تنديد خليجي بتصريحات طهران "المتناقضة"، 2015، <http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=205804>

4. الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين - قمة الشيخ جابر ، 9. 10 ديسمبر 2006م <https://www.gcc-sg.org/indexf5cf.html?action=Sec-Show&ID=129>

5. الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، البيان المشترك بعد اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية، 3 اغسطس 2015 ، <https://www.gcc-sg.org/indexa53e.html?action=News&Sub=ShowOne&ID=3915&T=A>

6. الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، البيان الختامي لقمة الملك فهد ، 18 ديسمبر 2005

<http://www.gcc-sg.org/indexbabd.html>

7. الجزيرة نت ، اتفاق لوزان ، 6-4-2015،
<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/4/6/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D9%86>

8. الجزيرة نت ، بنود الاتفاق بين إيران ومجموعة الدول الست ،
<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/11/24>

9. الجزيرة نت ، سجل العقوبات الدولية ضد إيران ،نشر بتاريخ 20-1-2012 ،
<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/1/23>

10. الجزيرة نت ، قوات درع الجزيرة ، 15-3-2011
<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/15>

11. . المصطلحات السياسية ، 2012، مفهوم تصدير الثورة ،
http://www.slideshare.net/agyal_academy/ss-12150035

12. الزعبي ، خيام محمد ، ، ما هي سيناريوهات العلاقات الإيرانية الخليجية بعد التقارب الأمريكي الإيراني؟ ، صحيفة المنار، 2013 . <http://www.manar.com/page-11537-ar.html>

13. الزهراني، ابراهيم عبدالله ، ابعاد السياسة الايرانية في منطقة الخليج العربي ، شبكة الدفاع

عن السنة ، 24-10-2009 ، <http://www.dd-sunnah.net/records/view/action/view/id/2282>

14. الشاهد برس ، قطر تعارض الحل العسكري ضد إيران ، 11 مارس 2015

<http://www.alshahedpress.net/arabic/news-2078.htm>

15. الطيار ، صالح بن بكر ، سيناريو العقوبات التي قد تفرض على إيران ، وكالة النهار الاخبارية ، 18-10-2010 ،

<http://alnaharnews.net/ar/news.php?maa=PrintMe&id=13987>

16. العجمي ، محمد ظافر ، مهام القيادة العسكرية الخليجية الموحدة ، صحيف العرب

القطرية ، 2-1-2013 <http://www.alarab.qa/story/223741>

17. العجمي ، محمد ظافر ، الخليج العربي و مفهوم الأمن ، مدونة الدكتور ، 19 اغسطس

2007 ، http://gulfsecurity.blogspot.com/2007/08/blog-post_2420.html

18. العجمي، محمد ظافر ، الخليج العربي و مفهوم الأمن ، مدونة الدكتور على الانترنت ،

2007 ، http://gulfsecurity.blogspot.com/2007/08/blog-post_2420.html

19. العربية نت ، دول مجلس التعاون تشكو التدخل الإيراني في شؤونها إلى الأمم المتحدة ،

2011 ، <http://www.alarabiya.net/articles/2011/04/23/146385.html>

20. العربية نت ، افتتاح القمة السادسة والعشرين لمجلس التعاون الخليجي العطية يعرض على

إيران اتفاقا لجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار ، 18 ديسمبر 2005

<http://www.alarabiya.net/articles/2005/12/18/19577>

21. العلاف ، ابراهيم خليل ، القدرات النووية الإيرانية وأمن الشرق الأوسط ، شبكة دنيا الوطن ،

2007-1-7

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/01/07/34594.html>

22. العلاق ، احمد شاكِر ، مرتكزات المشروع الإيراني في المنطقة العربية ، شبكة البرهان ،
2015

http://alburhan.com/main/articles.aspx?article_no=5082#.VeK8e30mzIV

23. العويشق ، عبدالعزيز حمد ، زلازل بوشهر وخطر الانتشار النووي في مياه الخليج ، شبكة
الوطن أون لاين ، 16 -4- 2013 ،

<http://alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=16332>

24. المجلس الاعلى للأمن الوطني ، خطط وطنية لمواجهة خطر النووي الإيراني ، 25 ابريل
2013

<http://www.ncema.gov.ae/ar/media-center/news/25/4/2013>

25. المركز الفلسطيني للتوثيق ، أهم بنود الاتفاق حول النووي الإيراني ، بتاريخ 5-4-2015
<http://malaf.info/article/192994>

26. الميزان البوابة القانونية القطرية ، اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج
العربية ، 13-3-2002

<http://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1527&language=ar>

27. أبو بكر ، مازن ، قراءة في تداعيات الملف النووي الإيراني ، مجلة البيان ، 25-6-
2013 ، <http://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?id=2884>

28. أبو زيد ، أحمد ، محمد ، مؤسسة دولية تؤكد دول الخليج تتصدر موازين القوى والنفوذ
بالشرق الأوسط ، جريدة الراية الإلكترونية ، 14-4-2012
<http://www.raya.com/news/pages/032cfab4-4423-43e1-ad73-049a9cab8849>

29. جريدة الحياة ، واشنطن تدرس خطة لتأمين مظلة نووية لدول الخليج ، 5-3-2015 ،
<http://alhayat.com/Articles/7831182>

30. جريدة الشرق الأوسط ، السعودية تؤكد أن موقفها من الأزمة النووية الإيرانية هو موقف جميع دول مجلس التعاون ، 24 فبراير ، 2015

<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=558527&issue=11411>

31. جريدة النهار ، مسؤول خليجي الاتفاق النووي الإيراني سيجعل المنطقة أشد خطورة ، 2015
<http://www.annahar.com/article/252183>

32. حبيب ، ياسمين ، محطات الملف النووي الإيراني من التسعينيات وحتى الآن ، شبكة الوطن الالكترونية ، 23-2-2015 ،
<http://www.elwatannews.com/news/details/669693>

33. حضاحض ، محمد ، نجاد الملف النووي الإيراني أقفل وجهزنا انفسنا لكل الاحتمالات ، صحيفة عكاظ ، 3-12-2007 ،
<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20071204/Con20071204157357.htm>

34. خضر ، عماد ، قاعدة عسكرية في قلب الخليج العربي ، شبكة المسلم ، 2009 ،
almoslim.net/node/113014

35. خلف ، عبد الهادي ، القواعد البريطانية الجديدة في الخليج العربي ، شبكة السفير العربي ، 31-12-2014 ،

<http://arabi.assafir.com/article.asp?aid=2576&refsite=arabi&reftype=home&refzone=slider>

36. دياب ، محمد أكرم ، البرنامج النووي الإيراني حرمة الخميني ودعمته روسيا وانهكته العقوبات ، شبكة بوابة الفجر بتاريخ 1 ابريل 2015 ،
<http://www.elfagr.org/1696570>

شبكة الاعلام العربية ، الاتفاق النووي مصالح متباينة وأهداف مشتركة ، 3 ابريل 2015
<http://cutt.us/BQQB>

37. شبكة المصدر ، خط زمني للأحداث والمصادقات النووية الإيرانية تسلسل تاريخي لتطورات المشروع النووي الإيراني والمصادقات مع الغرب ، 20 نوفمبر 2013 <http://cutt.us/IJk6>

شبكة المصدر ، 8 أمو يجب أن تعرفوها عن البرنامج النووي الإيراني ، 10 نوفمبر 2014 ، <http://www.al-masdar.net>

38. شبكة اليوم الإماراتية ، الإمارات تؤكد معارضتها وجوداً نووياً في المنطقة ، 22 يناير 2006 ، <http://www.alyaum.com/article/2351088>

39. شبكة رصد 24 ، مبادرة إيرانية مع دول الخليج بعد الاتفاق النووي ، 2015 ، <http://www.rasd24.net/newsdetails1.aspx?id=6232348>

40. شبكة عبر الإمارات ، محمد بن زايد الإمارات تسعى لاستعادة توازن المنطقة العربية عبر بوابة الامن والاستقرار ، 2015 ، <http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2015-05-06-1.2368559>

41. صحيفة العرب ، أسلحة مهيّبة إلى البحرين 'ترسل' مع الزيارة الإيرانية للخليج ، 2015 ، <http://www.alarab.co.uk/?id=57991>

42. صحيفة القدس العربي ، سفير السعودية في لندن : سنسعى للحصول على سلاح نووي إذا امتلكتها إيران ، 9-6-2015 <http://www.alquds.co.uk/?p=354416>

43. صحيفة القدس العربي ، قطر ترحب وأمير الكويت يهنئ باتفاق النووي الإيراني ، 15-7-2015 <http://www.alquds.co.uk/?p=372633>

44. صحيفة الوسط البحرينية ، جلالة الملك يهنئ روحاني بالاتفاق النووي الإيراني ، 14 يوليو 2015 <http://www.almawakeel.com/4693/news/read/1008330/1.html>

45. صحيفة سبق الإلكترونية ، الموقف السعودي من الاتفاق النووي مع إيران يثير ضجة في وسائل الإعلام الأمريكية ، 2015 <http://sabq.org/0lCgde>

46. صهيبي ، يحيى ، مهددات امن الخليج ، شبكة عرب 21 ، 11 يناير 2011،
<http://arabi21.com/story/802014>
47. عبد المؤمن ، محمد السعيد ، إيران وروسيا: علاقات استراتيجية متميزة ، شبكة اسلام اونلاين .
<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/03/article17.shtml>
48. عنتر ، محمد ، مستقبل المنطقة بعد اتفاق إيران النووي ، شبكة اعمل ثورة ، 2015 ،
<http://e3melthawra.com/ar/node/701>
59. عوف ، مرفت ، بعد إقامة قاعدة بالبحرين الانتشار العسكري البريطاني الي اين ، شبكة ساسة ، 8 ، 9-2014 ،
<http://www.sasapost.com/gulf-a-military-base->
[/britain-military-presence-face-daash-goals-first-base](http://britain-military-presence-face-daash-goals-first-base)
50. غالي ، ابراهيم ، دوافع إيران النووية وردود الفعل العربية، مقال علو صفحة Fanack ، 9 نوفمبر 2014
[http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-](http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/palestine/126517-2010-11-09-09-31-33.html)
[opinions/palestine/126517-2010-11-09-09-31-33.html](http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/palestine/126517-2010-11-09-09-31-33.html)
51. غليون ، برهان ، في معنى أن تكون سوريا محافظة إيرانية ، الجزيرة نت ، 2013 ،
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions>
52. فادي فرنسيس ، مصر تُعلن موقفها من الاتفاق النووي الإيراني، شبكة المصري اليوم ،
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/775912> 2015-07-16
53. فرانس 24 |، الامارات تهنيئ إيران باتفاقها النووي التاريخي مع الدول الغربية ، 14-7-2015
<http://www.france24.com/ar/20150714>
54. فرانس 24 ، البيت الابيض: الرياض "رحبت" بالاتفاق النووي الايراني ، 2015
<http://www.france24.com/ar/20150718>
55. قطب ، أميرة ، العلاقات الخليجية الإيرانية ، 2005.

56. مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستشارية ، القمة الامريكية الخليجية في كامب ديفيد نتائج متواضعة :، 16-5-2015

<http://www.asharqalarabi.org.uk>

57. مسلم ، طلعت ، المظلة النووية بين الردع والدفاع ، الجزيرة نت ، 26-9-2009،
[/http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2009/9/25](http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2009/9/25)

58. مفكرة الاسلام ، تفاصيل أهم بنود اتفاق إيران والدول الكبرى حول النووي ، 03 أبريل 2015 ،
[http://islammemo.cc/akhbar/locals-](http://islammemo.cc/akhbar/locals-arab/2015/04/03/238555.html)
[arab/2015/04/03/238555.html](http://islammemo.cc/akhbar/locals-arab/2015/04/03/238555.html)

59. مقال على صفحة Fanack الالكترونية ، الامل بالإصلاح 1997-2005، نشر بتاريخ 19سبتمبر 2012
[https://chronicle.fanack.com/ar/iran/history-past-to-](https://chronicle.fanack.com/ar/iran/history-past-to-present/hope-for-reform-1997-2005)
[/present/hope-for-reform-1997-2005](https://chronicle.fanack.com/ar/iran/history-past-to-present/hope-for-reform-1997-2005)

60. موقع البيئة ، دول الخليج العربي في ظل التحديات النووية الإيرانية ، 26/مايو/2006 ،
[=http://albainah.net/index.aspx?function=Item&id=15105&lang](http://albainah.net/index.aspx?function=Item&id=15105&lang)

61. موقع العهد الاخباري ، مواقف دولية ترحب باتفاق لوزان النووي وإسرائيل ' غاضبة ودول الخليج صامتة-، 4-3-2015
[/http://www.alahednews.com.lb/109198/9](http://www.alahednews.com.lb/109198/9)

62. وزارة الخارجية السعودية ، موقف المملكة من التسليح النووي الإيراني ، 30 أغسطس 2015

[http://www.mofa.gov.sa/KingdomForeignPolicy/KingdomPosition/Pages/](http://www.mofa.gov.sa/KingdomForeignPolicy/KingdomPosition/Pages/NewsArticleID47022.aspx)
[NewsArticleID47022.aspx](http://www.mofa.gov.sa/KingdomForeignPolicy/KingdomPosition/Pages/NewsArticleID47022.aspx)

63. "وكالة الأنباء الكويتية- كونا-، 2006

[http://www.Kuna.net.Kw/NewsAgenciesPublicsite/ArticleDetails.aspx?lan](http://www.Kuna.net.Kw/NewsAgenciesPublicsite/ArticleDetails.aspx?language=ar&id=1816431)
[guage=ar&id=1816431](http://www.Kuna.net.Kw/NewsAgenciesPublicsite/ArticleDetails.aspx?language=ar&id=1816431)

1. Ali, Javed. (2006): "Iran Nuclear Imports and Environmental Possibilities", The TED Case
2. Studies, an online Journal, The Mandala Projects, American -University.Case.No163,2 -1-1994.
3. By Anthony H. Cordesman ,Military Spending and Arms Sales in the Gulf, April 28, 2015.
4. By Emile El-Hokayem,The Arab Gulf States in the Shadow" "Of the Iranian Nuclear Challenge, May 26, 2006.
5. George Friedman, The Middle Eastern Balance of Power Matures ,March 31, 2015 ,<https://www.stratfor.com/weekly/middle-eastern-balance-power-matures>.
6. James A. Russell,Extended Deterrence, Security Guaranteesand Nuclear Weapons:US Strategic and Policy Conundrums in the Gulf, 2010.
- 7 Kerr, Exile and Iran Intel ,Arms Control Wonk.5.April.2005" "<http://www.guests.armscontrolwonk.com/517/exile-and-iran-intel>.
8. Sam Jones and Alex Barker, Five key points of the Iran nuclear deal explained ,2015,<http://www.ft.com/intl/cms/s/2/f7dab4ae-2491-11e5-bd83-71cb60e8f08c.html#axzz3ii1atutw>.

9. Will Fulton, Ariel Farrar-Wellman, Qatar-Iran Foreign Relations, July 22, 2011, <http://www.irantracker.org/foreign-relations/qatar-iran-foreign-relations>.